جامعة " زيان عاشور " الجلفة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية

دراسة تحليلية مقارنة بين الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية

2018 - 2000

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطالب : مادني محمد

السنة الجامعية 2018 – 2019

جامعة " زيان عاشور " الجلفة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية

دراسة تحليلية مقارنة بين الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية

2000 - 2018

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطالب:
إشراف الدكتور:

مادني محمد
حوسين بلخيرات

أعضاء لجنة المناقشة :

أ . مكاوي نور الدين.....رئيسا
د. حوسين بلخيرات.....مشرفا و مقررا
أ. رافع امبارك .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018 – 2019

جامعة " زيان عاشور " الجلفة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية

دراسة تحليلية مقارنة بين الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية

2000 - 2018

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطالب:
إشراف الدكتور:

مادني محمد
حوسين بلخيرات

أعضاء لجنة المناقشة :

أ. مكاوي نور الدين.....رئيسا
د. حوسين بلخيرات.....مشرفا و مقررا
أ. رافع امبارك .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018 – 2019

الإهداء

إلى

ذكرى الوالد و الوالدة رحمة الله عليهما .

إلى

الزوجة و الأبناء رتاج ،أحمد عبد الرؤوف و جنان فردوس .

إلى

الإخوة و الأخوات كل باسمه .

إلى

الصديق عبد الكريم ، ر .

شكر و عرفان

أشكر الله تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل ، فله الحمد والشكر أولا و آخرا ، كما أتقدم إلى فضيلة الأستاذ المشرف "د . حوسين بلخيرات " بجزيل العرفان و التقدير على قبول الإشراف على هذه المذكرة ، و على نصائحه و توجيهاته القيمة خلال المسار الدراسي .

الشكر كذلك موصول إلى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور كل باسمه .

الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين .

مقدمة

أولا – تقديم الموضوع :

تتعدد العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول ، حيث لا تكاد ترتبط الممارسة العملية لهذه السياسة بعامل محدد دون آخر ، بغض النظر عن أولوية هذه العوامل بالنسبة إلى التأثير في ضبط توجهات السياسة الخارجية للدولة ، وقد كان ربط السياسة الخارجية للدول بأولوية التأثير هذه ، هو أحد المحددات التي تم على بناءها تطوير ما تسمى نظريا بالنماذج المقارنة في تحليل السياسة الخارجية ، مع ضرورة الإشارة إلى أن توظيف هذه العوامل يرتبط من جهة أخرى بالنسق العقيدي لصناع القرار في دولة ما وتصورهم لكيفية إدارة سياستهم الخارجية ، بما يضمن تحقيق المصالح والأهداف و كذلك تسويق المبادئ المرتبطة بتلك التصورات ، مع ضرورة التنبيه إلى أن هذه العوامل أيضا تتأثر بالسياقات المختلفة التي تعرفها تطورات العلاقات الدولية .

لقد أثر العامل التكنولوجي أيضا بشكل كبير في مجرى العلاقات الدولية ، بفضل التطورات التقنية التي جعلت من العالم وحدة متشابكة ، و أصبحت التكنولوجيا أخطر سلاح تسعى الدول لامتلاكه و التأثير به في القوى المعادية ، خاصة و أنه لم يعد حكرا على الدول ، بل ملكا للشعوب و في متناولها ، مما جعله – العامل التكنولوجي – الأداة الفعالة لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف ، غير أن أهم دور للتكنولوجيا هو الزيادة في القوة التدميرية للجيوش أثناء المعارك ، و يمكن القول في هذه الحالة أن العامل العسكري قد تدعم بمورد جديد أقل تكلفة ، بعدما كان يعتمد على المقدرات الاقتصادية المكلفة جدا في الإنفاق على التسلح ، و الولايات المتحدة بصفتها الدولة التي تمتلك القدر الأكبر من مقومات القوة ، فهي تسعى إلى توظيفها في خدمة سياستها في الهيمنة على شؤون العالم بشتى العوامل .

و يعتبر العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية من أهم و أعقد العوامل الأخرى في التأثير على سياستها الخارجية الساعية لتثبيت هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي الأحادي القطبية ، خاصة و أنها الدولة التي تعرف تطورا كبيرا في حجم قواتها العسكرية التي بفضلها صارت القوة العظمى على رأس هذا النظام بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، و التي اقترن أمنها القومي بجل ما يحدث على مستوى السياسة الدولية كما تشير وثائق إستراتيجية الأمن القومي المتتالية ، بل حتى توجيه هذا النظام لخدمة مصالحها أولا ، و حلفائها المقربين ثانيا ، و لو باستعمال القوة العسكرية ، و هو ما حدث ،

خاصة بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 المثيرة للجدل ، و حربها الكونية ضد الارهاب التي لم تستثني حتى الدول و التي تبناها المحافظون الجدد في إدارة الرئيس بوش الإبن ، لتكون بذلك الحرب الوسيلة الأساسية في سياستها الخارجية .

و شهدت السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة بوش الابن تأثرا كبيرا على مستوى السياسة الدولية لتزايد العداء لها ، كما أن القضاء على الارهاب و التطرف لم ينتهي ، ما جعل إدارة الرئيس باراك أوباما تقوم بمراجعات استثنائية لتقليص فاتورة الأعباء العسكرية و هو ما قامت به عبر التراجع عن الحرب – خاصة الحرب الاستباقية - كوسيلة أساسية في الحفاظ على الهيمنة ، و اعتمد منهجا يقوم بتحصين أمريكا من الداخل عبر تقوية الاقتصاد الذي عانى من الأزمة المالية العالمية ، و إقامة علاقات تعاونية ، واحترام القانون الدولي ، لكن أوباما هو الآخر لم يمنح القوة الأمريكية ما تريد في تثبيت الهيمنة، فقد أفضى إلى تراجع و اهتزاز الهيبة الأمريكية و التراجع عن القوة النسبية و المطلقة السائدة من قبل ، و هو ما دفع دول أخرى على المستوى الإقليمي أو الدولي للعب دور عالمي على حساب هذا التراجع ، و سلوك الدول الصاعدة خير دليل على ذلك ، لكن هذا لا يعني انتهاء الدور الأمريكي على المدى القصير(الانحدار و الأفول) ، بل يشير آخرون بأنه مستمر لعقود قادمة .

وبين السياستين السابقتين اللتين عرفتا تخبطا واضحا حول استخدامات القوة العسكرية ، دفع هذا الوضع إدارة الرئيس ترامب لأن تقوم بدور تقييمي إن صح التعبير ، و ذلك بانتقاده لإخفاقات الإدارات السابقة بشكل صريح و تحميلها المسؤولية الكاملة عن كثير من القضايا الدولية التي تعاملت معها الولايات المتحدة ، و رأى في نفسه القدرة و هو الرجل الذي دخل غمار المال و الأعمال في سن مبكرة ، على لعب الدور الذي يحقق الرفاه للولايات المتحدة دون اللجوء إلى الاستخدام المفرط للقوة المسلحة ، و هو يتبنى إستراتيجية اقتصادية قائمة على حرب تجارية دفعته إلى النظر في كثير من المعاهدات الدولية كونها غالبا ما تصب في مصلحة الدول الأخرى .

ثانيا - مبررات اختيار الموضوع وأهدافه :

يشكل الابتكار الهدف المركزي لأي عمل بحثي ولكنه يأخذ صيغ مختلفة : فقد يشير من إلى تناول إشكالية جديدة ، أو اكتشاف تفسيرات جديدة لحقائق قديمة أو تنظيم المادة

المعروفة تنظيما جديدا مفيدا ، ويدور الهدف المركزي لهذه الدراسة حول المعنى الأخير حيث لا يدعي الباحث أنه يناقش إشكالية جديدة كما أنه لا يدعي طرحه لتفسيرات جديدة لموضوع قديم ولكنه يسعى لتنظيم المادة المكتوبة حول الموضوع تنظيما جديدا من خلال الاستعانة بالأطر النظرية كدليل إرشادي وعليه تتوزع أهمية الموضوع وأهدافه بين الجوانب النظرية والجوانب العملية وذلك يشمل ما يلي :

أ- المراجعة النظرية لتأثير العامل العسكري في تحليل السياسة الخارجية للدول في إطار العوامل العامة المؤثرة في السياسة الخارجية .

ب- مراجعة المعالم العامة للنقاش الدفاعي / الهجومي في إطار المنظور الواقعي للعلاقات الدولية .

ج- فحص مخرجات النقاش النظري الدفاعي / الهجومي حول توظيف العامل العسكري في تحليل السياسة الخارجية .

د- تتبع تطور توجهات السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية القرن الواحد والعشرون .

هـ- استكشاف حدود وأنماط تأثير العامل العسكري في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية منذ سنة 2000 .

ثالثا - أدبيات الدراسة :

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية من أكثر الموضوعات المطروحة في سياق البحث في مجال العلاقات الدولية وذلك بحكم المكانة العلمية لهذه الدولة وتأثيرها في النسق الدولي ، بالإضافة إلى كون الكثير من الأطر النظرية في حقل العلاقات الدولية قد تم بناؤها ارتباطا بتحليل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية ، وبالنسبة لموضوع الدراسة الذي يغطي مضامين السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية القرن الواحد والعشرون فإنه يمكن الإشارة إلى المؤلفات التالية والتي تتقاطع بشكل كبير مع موضوع الدراسة :

- كتاب بعنوان " **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي و العشرين**" ، ل : " أناتولي أوتكين " و ترجمة " أنور محمد إبراهيم " و " محمد نصر الدين الجبالي" (القاهرة، مصر:

المجلس الأعلى للثقافة ، 2003)، يتكلم من خلاله الكاتب قي الفصل الأول " أسس الإستراتيجية" ، بأن سعي الولايات المتحدة إلى عالم تقوده بنفسها كان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، عن طريق الإنفراد بالقوة العسكرية و السياسية و الاقتصادية ، و أن تكون القوة الأولى بين المنافسين ، و كذلك عن طريق الهيمنة التي رأت فيها فائدة عظيمة في دعم الترابط العالمي ، و أن غياب أمريكا عن لعب هذا الدور ، يفتح الباب أمام تعدد الزعامات و بالتالي يدفع لحالة الفوضى و عدم الاستقرار.

كما أن ذكر الكاتب أدوات تحقيق الهيمنة ، و التي تعد القوة (استخدام العنف) إحدى هذه الوسائل ، و تحت عنوان " ثبات الأحادية القطبية " ، التي تعد العولمة و نشر الديمقراطية ، الأسواق الحرة ، ذات فائدة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة لتحقيق هذا الثبات ، و أهم نتيجة توصل إليها الكاتب أن الولايات المتحدة لن تبقى على قمة النظام الدولي أحادي القطبية ، حتى لو استمر اقتصادها في النمو.

و في الفصل الثالث " أمريكا و روسيا و القضايا الاقليمية" ، يتكلم المؤلف تحت عنوان " واشنطن و الشراكة الاستراتيجية بين موسكو و بكين " ، عن المواقف الأمريكية من التقارب الروسي الصيني، كما يركز المؤلف كثيرا عن الجانب التاريخي ، و هو بذلك يقدم رؤية مستقبلية لسياسة الولايات المتحدة نحو العالم على ضوء العلاقات السائدة في فترات سابقة .

▪ كتاب **" خرافة القوة العظمى : استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها"** ، ل " نانسي سودربرج " و ترجمة : " أحمد محمود" (القاهرة ، مصر: المركز القومي للترجمة ، 2013) من خلاله ينصح الكاتب الولايات المتحدة أنه إذا أرادت أن ترى نفسها من جديد تقود العالم عليها أن تتخلى عن خرافة القوة العظمى ، و أن سياسة الحروب التي اعتمدها بوش و الخاصة بالهيمنة ، قد جعلت أمريكا أقل أمنا ، فسياستها هذه تنفر الأصدقاء و تجلب الأعداء على ما ذكر في نهاية الكتاب و هي ما تتقطع بشكل مباشر مع سياسة الرئيس " باراك أوباما" ، هذا الكتاب قد استفدت منه كثيرا لأنه يسرد الأحداث بشكل مفصل في الحرب على أفغانستان ثم احتلال العراق من أجل فهم الأسباب غير المباشرة لسياسة الحرب المنتهجة ، مثلما تكلم في الفصل الثامن " فشل البقاء في حالة حرب " ، و الذي تطرق فيه الكاتب إلى الجذور الأولى للحرب على الإرهاب ، و أن السبب الرئيس لأحداث 11 سبتمبر كان فشل الحكومة في فهم التهديد الذي يمثله بن لادن . و مثلما تكلم في الفصل التاسع ، " العراق : عقد من الخداع" ، الذي ذكر فيه جذورها الممتدة إلى فترة التسعينات

و مراحل تطوراتها من الحصار الاقتصادي إلى الاحتلال عام 2003، و هذا يدل على أن الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية لا تمثل لحظة آنية ، بقدر ما هي استمرار لمراحل سبقتها في إستراتيجية شاملة .

- كتاب " **الفكر السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية : دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري** " ، للأستاذ " عبد القادر محمد فهمي " (عمان ، الأردن: الشروق للنشر و التوزيع ، 2010)، يتكلم فيه من خلال " الأسس البنيوية للفكر السياسي –الاستراتيجي الأمريكي "، و هي الأسس التي تعود إلى نشأة الآباء المؤسسين ، و التي تمحورت في " الإيديولوجية الدينية " ، " الإيديولوجية السياسية الاقتصادية" و " الإيديولوجية البراغماتية" ثم تحت عنوان " سياسات التوسع و الانفتاح و السيطرة على العالم " يعدد الوسائل المستعملة في ذلك من قبيل " صندوق النقد الدولي " و " مشروع مارشال " . أما البابين الأخيرين و التي كانت لهما الصلة المباشرة بموضوع الرسالة ، فقد تطرق الكاتب من خلال الباب الثالث " معالم الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة "، و بشيء من التفصيل ذكر أهم الأبعاد لهذه الاستراتيجية و المتمثلة في " البعد الاقتصادي " و " البعد الثقافي" ، " البعد العسكري " ، و هذا البعد الأخير و الذي استفاد من الثورة في الشؤون العسكرية ، قدم الكاتب تشخيصا لطبيعة الحروب في ما بعد نهاية الحرب الباردة ، على أنها حروب انتقلت من "حروب العصر الصناعي " إلى " حروب العسكر التكنو-معلوماتي" ، و من هذا الأخير ذكر الكاتب أهم الأسلحة الذكية التي تحوزها الولايات المتحدة ، و أهم التحديات التي تتطلب عملا عسكريا .و أخيرا يجيب عن سؤال جوهري " هل تقترب الولايات المتحدة الأمريكية من النموذج الإمبراطوري ؟ " وذلك و من خلال المعايير التي يستند عليها أي نموذج إمبراطوري ، و هي : بنية فكرية – إيديولوجية ذات استقطاب عالمي ، قوة عسكرية متفوقة على جميع الأصعدة ، قوة اقتصادية تخرج عن حدود إقليمها ، و مقدرتها على إقامة نظام تحالفات سياسية – أمنية ، و التي يعتقد الكاتب أنها تتوفر جميعها في الولايات المتحدة و بأنها تزامنت مع صعود المحافظين الجدد بقيادة بوش الإبن ، و الذين عملوا على أدلجة القوة العسكرية ، و سيادة قانون القوة على مبدأ قوة القانون .

- كتاب " **الانتصار في الحروب الحديثة : العراق و الارهاب و الإمبراطورية الأمريكية** " (بيروت ، لبنان : دار الكتاب العربي ، 2004) للجنرال " ويسلي كلارك" ، يتكلم من خلاله

الكاتب عن بعض التفاصيل التي حدثت قبل و بعد غزو العراق و أهم العمليات و التكتيكات التي قام بها الجيش الأمريكي لإنجاح الغزو ، و ردود الفعل العراقية ، ليتكلم بعدها تحت عنوان " الحرب الحقيقية : الارهاب" عن جذور الارهاب ، و يظهر أن الكاتب يتعمد عدم التفريق بين ما هو إرهابي و ما هو مقاومة ، مثلما ورد في الكتاب من خلال الاستدلال بأن المنظمات الفلسطينية ، و من بينها منظمة التحرير الفلسطينية ، برئاسة " ياسر عرفات " ، و الأنظمة العربية التي يتهمها بدعم الجماعات الإرهابية ، تستعمل الإرهاب ضد إسرائيل لسد فجوة التفوق العسكري الإسرائيلي ، و هو ما حاولت تفاديه .

- كتاب " **أمريكا و العالم : متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005** " للدكتور " السيد أمين شلبي " (القاهرة، مصر: عالم الكتاب، 2005)، و يثير من خلاله الكاتب أهم الأسئلة التي دارت مع نهاية عقد التسعينات مثل : بما أن الولايات المتحدة القوة الوحيدة التي تمتلك قوة سياسية و عسكرية و اقتصادية و تكنولوجية و التي توافقت مع انتخابات 2000 ، ما لذي ستفعله الولايات المتحد بهذه القوة ؟ و هل ستستعملها في الهيمنة على العالم ؟ أم ستفضل التعاون و احترام القانون الدولي في التعامل مع القوى الأخرى ؟ غير أن أحداث 11 سبتمبر ، حسمت الجدال لصالح استعمال القوة من أجل الهيمنة .

يقدم الكتاب أهم التحديات التي واجهت " بوش الإبن " مع بداية حكمه في كل من أوربا و آسيا مثل التحدي الصيني و الروسي ، و أهم التحولات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر ، و التي كان أهما التحول من مفهوم " إمبراطورية الشر" الذي أطلق على الاتحاد السوفيتي إلى مصطلح " محور الشر " الذي أطلقه "بوش الإبن"، و يتطرق الكتاب لأهم النقاشات حول مكانة القوة الأمريكية في النظام الدولي ، و أهم النتائج المترتبة عن سلوك المحافظين الجدد تجاه العالم و أمريكا ، ثم يقدم الكاتب رؤية استشرافية حول مستقبل "المحافظين الجدد " و " الضربة الاستباقية" ، ليخلص في الأخير من خلال " أمريكا و العالم " إلى العلاقات الأمريكية بعد 11 سبتمبر مع كل من : أوربا، روسيا ، الصين .

- كتاب " **هل انتهى القرن الأمريكي ؟** " ل : "جوزيف ناي" و ترجمة "محمد إبراهيم العبد الله" (الرياض، المملكة العربية السعودية: العبيكان، 2016)، افتتح الكتاب بمدخل عن بداية السيطرة الأمريكية على العالم أو ما أسماه الكاتب " بداية القرن الأمريكي" و أن هذا القرن هو القرن العشرين و قد بلغت الولايات المتحدة قمة هذه السيطرة خلال عقد

الخمسينات ، و يعرفه من خلال موارد القوة الأمريكية (الاقتصادية ، العسكرية ، القوة الناعمة) بالإضافة إلى الطرائق التي استخدمت بها الولايات المتحدة هذه الموارد .

يقدم الكاتب في الفصل الثاني من الكتاب الإجابة عن السؤال : هل الولايات المتحدة في انحدار؟ ، و من خلال الفصل الثالث " المنافسون و الانحدار النسبي" يقدم المؤلف مقارنة بين القوى : أوربا ، اليابان ، روسيا ، الهند ، البرازيل و قوة الولايات المتحدة ، ليخلص إلى أن هذه القوى لا تستطيع مجارات الولايات المتحدة في قوتها الشاملة ، أما الصاعد الجديد " الصين" فالكاتب يخصص له فصلا كاملا " صعود الصين " كمقارنة بينها و بين الولايات المتحدة ، إلا أنه يقدم أهم المعوقات و التحديات التي تواجه الصين ، و كأن المؤلف يريد إخبارنا بأن الصين لا قدرة لديها على مجارات الهيمنة الأمريكية . و في فصل آخر يحدد المؤلف درجة الانحدار في القوة الأمريكية أهي انحدار نسبي أم انحدار مطلق ، و لذلك يقدم من خلال مؤشرات ثقافية و اقتصادية أنها قادرة على الاستمرار رغم وجود بعض المشاكل . و من خلال الفصل الأخير" تحولات القوة و التعقيد الكوني " يقدم رؤية لمستقبل الهيمنة الأمريكية ، على ضوء التقدير الذي يقدمه مجلس الاستخبارات القومي ، بأنها ستبقى القوة المطلقة ، لكن لن تكون هناك "هيمنة" بحلول عام 2030 ، و يقدم أهم التعقيدات التي تقف أمام الولايات المتحدة .

رابعا - المشكلة البحثية :

إن تتبع تطور السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية القرن الواحد والعشرون يؤدي إلى استكشاف تحولات في توظيف العامل العسكري في تفعيل التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية ، من الرهان بشكل أساسي على هذا العامل إلى توظيفه بشكل أكثرا تخفضا ويلي ذلك الاستعاضة بتوظيف العامل الاقتصادي في تعويض إخفاقات توظيف العامل العسكري وكل ذلك يمكن التعبير عنه بالسؤال المركزي التالي والذي يعبر عن جوهر فكرة المشكلة البحثية المطروحة :

كيف يمكن فهم تأثيرات العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية منذ 2000 ، على ضوء أطروحات النقاش النظري الدفاعي/الهجومي؟

ويمكن تفكيك هذا السؤال المركزي إلى جملة من الأسئلة الفرعية :

الأسئلة الفرعية :

1) ما هي أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ؟ .

2) ما حدود استخدامات العامل العسكري في السياسة الخارجية ، و ما الجدل القائم بين ضفتي الواقعية البنيوية (الدفاعية / الهجومية) حول هذه الاستخدامات؟ .

3) ما هي أبرز معالم النقاش الدفاعي والهجومي في تحليل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية القرن الواحد والعشرون وخاصة ما يتعلق بتوظيف العامل العسكري ؟ .

4) إلى أي مدى يمكن أن يكون العامل الاقتصادي بديل لمواجهة إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية في توظيف العامل العسكري سواء بالمنطق الدفاعي أو بالمنطق الهجومي ؟ .

خامسا - فرضيات الدراسة :

كون أن الباحث يجمع بين متطلبات منهجية تحليل المتغيرات ومنهجية دراسة الحالات كخلفية منهجية في هذه الدراسة ، فان بناء الفرضية يتأثر بالضرورة بهذا السياق المنهجي وعلى هذا الأساس فان الفرضية المطروحة تتأثر في مضمونها بمتغيرات تفسيرية مستمدة من أطر نظرية جاهزة ، كما تتأثر أيضا بمتغيرات تفسيرية مستمدة من واقع الحالة المدروسة وعلى هذا الأساس نطرح الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى** : إن الرهان على تثبيت النظام الأحادي القطبية قد أدى إلى استحضار أفكار التوجه الواقعي الهجومي في رسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التركيز على وسيلة الحرب كوسيلة أساسية وكذلك من خلال الرهان على منطق القوة النسبية في إدارة الشؤون العسكرية مع القوى الكبرى الأخرى .

- **الفرضية الثانية** : إخفاقات التوجه الهجومي في تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية أدت إلى استحضار مضامين التوجه الواقعي الدفاعي من خلال التراجع

عن أولوية وسيلة الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية وكذلك في إدارة علاقات أكثر تعاونية في الشؤون العسكرية مع القوى الكبرى الأخرى .

- **الفرضية الثالثة :** إن إخفاقات توظيف العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية قد أدى إلى الانفتاح بشكل أكبر إلى توظيف العامل الاقتصادي في تحقيق الأهداف الكبرى لهذه السياسة وهو ما يترجم نظريا من خلال الاستعانة بأفكار الواقعية الميركانتيلية حول هيبة الدولة وعلاقتها بمكانتها الدولية .

سادسا - الإطار المنهجي :

إن الخلفية المنهجية التي ينطلق منها الباحث تحدد له كل مكونات العملية البحثية ، وعلى هذا الأساس فإن الجمع في هذه الدراسة بين منهجية تحليل المتغيرات ومنهجية دراسة الحالات كخلفيتين منهجيتين ، وعلى هذا الأساس فان المناهج المستخدمة في هذا العمل البحثي مستمدة من كلا المنهجيتين :

1) المنهج المقارن : لقد بات استخدام هذا المنهج ضرورة ملحة لدى كثير من المتخصصين في العلوم السياسية ، إلى درجة أن سمي به " حقل الدراسات المقارنة" أو كما هو معروف ب " النظم السياسية المقارنة" ، و تعريفه مستمد من الإجراءات التي يقوم بها هذا المنهج في سبيل الوصول إلى مواطن التشابه و الاختلاف للظواهر السياسية المختلفة ، و هو الهدف المرجو من هذا المنهج ، كالمقارنة بين سياستين أو مرحلتين أو دولتين خلال فترة زمنية واحدة أو مختلفة ، مع العلم أنه لا تصح المقارنة بين أمرين مختلفين تماما أو متشابهين تماما ، و من خلال هذا المنهج نحاول في هذه الدراسة إبراز مواطن التشابه و الاختلاف حول استخدامات العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترات الرئاسية الثلاث منذ سنة 2000 (فترة رئاسة بوش الإبن و فترة باراك أوباما ثم فترة الرئيس ترامب) بصفة عامة ، و الهدف من خلال هذا المنهج ليس سرد الأحداث ، و إنما الوقوف على الأسباب و العوامل التي أدت إلى استخدام العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية ، و التراجع و الانحسار لهذا العامل في فترات تليه و من ثم تسليط الضوء على الاستراتيجيات البديلة لهذا العامل و التي تبناها صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ، استعمل المنهج المقارن (الجانب النظري من هذه الدراسة) و ذلك بالمقارنة بين استخدامات القوة العسكرية في السياسة الخارجية من قبيل القوة كوسيلة

للدفاع ، الهجوم و الردع و مزايا كل منها من خلال الاختلافات ، استخدمت كذلك المقارنة في التفرقة بين مفاهيم (القوة الصلبة ، القوة الناعمة ، القوة الذكية ، القوة الحادة) ، ليتم المقارنة بعدها بين ضفتي الواقعية البنيوية . أما في الجانب العملي للدراسة فقد استعملت المقارنة بشكل مكثف ، وذلك من خلال : تحليل اتجاهات التفوق العسكري الأمريكي و ذلك نسبة لأقرب خصومها (الدول المنافسة) خلال فترة الرئيس "بوش الابن" ، و ذلك هدفه توضيح الدافع الخفي لسلوك المحافظين الجدد في تبني خيارات الحرب ، لشعورهم بالتفوق العسكري و ضرورة استغلاله ، أما خلال فترة الرئيس " باراك أوباما"، فقد تمت المقارنة من خلال التراجع عن الحرب نسبة لفترة الرئيس بوش الإبن ، و مقارنة سلوك الدول المنافسة خلال هذه الفترة نسبة إلى ما كانت عليه في السابق نتيجة اهتزاز هيبة الولايات المتحدة . و في الأخير نقارن من خلال توضيح الاختلال في التوازن بين القدرات العسكرية و القدرات الاقتصادية ، كالمقارنة بين الانخفاض في الميزان التجاري نسبة إلى خصوم الولايات المتحدة التجاريين من جهة ، و الارتفاع المفرط للنفقات العسكرية من جهة أخرى خلال عهدتي "بوش الابن" .

2) **المنهج التاريخي** : يعد المنهج التاريخي من أهم المناهج التي يعتمد عليها البحاثة ، لأنه لا يمكن فهم الحاضر إلا بتتبع مسارات الظواهر في الماضي و تطوراتها ، و بالتالي يمكن استشراف المستقبل عن طريق التنبؤ بما سيحدث في المستقبل ، و يتميز هذا المنهج ب : «من خلال الرجوع إلى جذور الظاهرة و أصلها ، فإن المنهج التاريخي ، يسجل تطوراتها و يدرس عن طريق وصف و تحليل و تفسير الظاهرة وفق منهج علمي يربط النتائج بالأسباب»[1] ، و استخدم هذا المنهج خلال كامل الدراسة ، و ذلك من خلال الرجوع إلى فترات سابقة وانعكاسها على قرار ما ، كالرجوع إلى جذور الحرب على الإرهاب ، العداء الأمريكي للعراق ، كما أنه لا يمكن فهم سلوك أو قرار معين في السياسة الخارجية الأمريكية ، دون الرجوع إلى قانون أو إستراتيجية سابقة أو حتى سلوك سابق، نتيجة التعقيد في سياستها الخارجية .

3) **منهج دراسة الحالة** : إن هذا المنهج يهدف بصورة أساسية إلى التعرف على وضعية واحدة معينة ، و بطريقة تفصيلية دقيقة ، و بالتالي فإن الهدف منها أن الظاهرة أو

---

1 عمار بوحوش ، **دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية** ، ط2 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، ب س ن) ، ص 24

الحالة المدروسة لا يمكن فهمها أو إصدار حكم عليها ، نتيجة لوضعها الخاص ، دون اللجوء إلى الحصول على مجموعة البيانات و الإحصائيات ، و بناءا على هذه الأخيرة يمكن حينها إصدار أحكام و نتائج [1] ، و هو الهدف من وراء استخدام هذا المنهج ، فالحالة المدروسة حول حدود تأثير استخدامات العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية ، لا يمكن فهمها بمجرد أن التغير فعلا قد حدث ، إلا بجمع البيانات و الإحصائيات حول الموضوع ، لمعرفة الأسباب الحقيقية و راء التوجه الهجومي أو الدفاعي و من ثم يمكن إصدار نتائج و أحكام يمكن أن تعمم في الأخير على حالات مشابهة .

4) منهج التحليل النسقي : يعنى بتحليل النسق و الكشف عن أجزائه وأنماط التفاعلات بينها والوقوف على التغيرات التي تطرأ على هذه التفاعلات ، وقد تم توظيف هذا المنهج في إطار تحليل العلاقة بين السياسات الخارجية الأمريكية كوحدة دولية والنسق الدولي من حيث القوة والهيبة والمكانة .

سابعا - الإطار النظري :

يعتبر استعمال النظرية قيمة إضافية لا يستطيع الباحث الاستغناء عنها ، و ذلك نابع من الدور الذي تقوم به النظرية في ربط الباحث بموضوع دراسته و تقريبه منها ، و من أجل هذا الغرض استعمل الباحث ثلاث نظريات لها علاقة ارتباطية بموضوع الدراسة هي :

أولا – النظرية الواقعية الدفاعية : إحدى اتجاهات المنظور الواقعي ، تقر بفوضوية النظام الدولي ، و لكنها تعتبر الحوافز التي يوفرها هذا النظام أكبر ، و هي بذلك أكثر تفاؤلا من الواقعية الهجومية ، و السلوك التوسعي للدولة بات أكثر كلفة من السابق ، و القادة باتوا يدركون ذلك ، في عصر من العولمة و الاعتماد المتبادل . فكلما كانت الدول تفرق بين الأسلحة الهجومية و الأسلحة الدفاعية ، زاد التعاون فيما بينها ، و أصبح الأمن سلعة وافرة، كما تعتبر أن المزايا التي يقدمها الدفاع أكبر من المزايا التي يقدمها الهجوم ، لها مواقف كثيرة تجاه القضايا الدولية ، كون الدولة لا تسعى للتحالف إلا في حالة الدفاع عن

1 المرجع السابق ، ص 30-31 .

نفسها ، و لا تبادر للرد على التهديد إلا في حالة تعرضها لعدوان مباشر ، تسعى للتعاون عبر المؤسسات و المنظمات الدولية ، و تلتزم بالقانون الدولي .

ثانيا – النظرية الواقعية الهجومية : جاءت كرد فعل مباشر على افتراضات الواقعية الدفاعية ، تعتبر فوضوية النظام الدولي أكثر خطورة و تقدم حوافز للتوسع و الهيمنة ، و عليه ينبغي للدولة أن تغتنم الفرصة ، لأنه في أي لحظة تأتي الدولة التي تغير الوضع ، و المزايا التي يقدمها الهجوم كبيرة ، و لكي تحافظ الدولة على أمنها ، لا بد من امتلاك القوة النسبية و المطلقة ، من أجل الهيمنة و التوسع ، لها كذلك مجموعة من المواقف تجاه القضايا الدولية ، لا تسعى للتعاون الدولي ، و تبادر للعمل الهجومي تجاه أي أزمات اقتصادية أو عسكرية ، كما أنها لا تحترم القانون الدولي ، و لا تدخل في تحالفات إلا بغرض الهيمنة و التوسع

ثالثا – النظرية الواقعية الميركانتيلية : نظرا للغياب الكبير للبعد الاقتصادي في أعمال الواقعيين خاصة الكلاسيكيين ، لاهتمامهم بالأمن القومي المستند إلى البعد العسكري ، و من هذا المنطلق سعى الواقعيون إلى سد الفجوة عبر الاهتمام بالعوامل الاقتصادية ، فجاءت الواقعية الميركانتيلية تدعوا إلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، لأن الاقتصاد يلعب دورا بارزا في العلاقات الدولية منذ القدم ، و في الوقت الحاضر لها تأثير كبير في السياسة الخارجية ، و حول التغير في السياسة الدولية ، هناك خمس افتراضات تتعلق بسلوك الدولة وفق " روبرت جيلبن " :

1) إذا لم تكن هناك فائدة مرجوة من التغيير ، فإن النظام الدولي يكون مستقرا و متوازنا .

2) إذا كانت هناك فائدة متوقعة من التغيير ، فسلوك إحدى الدول يميل إلى تغيير النظام الدولي .

3) الدولة تستمر في التغيير إلى درجة أن تتساوى التكاليف الحدية أو تفوق الفائدة المرجوة من التغيير .

4) بمجرد أن تتساوى التكاليف و الفوائد المرجوة ، يبدأ التكاليف الاقتصادية في الارتفاع ، نتيجة سعي الدولة المهيمنة للحفاظ على الوضع القائم .

5) إذا لم يتم معالجة حالة عدم التوازن بين التكاليف ، فإن النظام يتجه من جديد إلى إيجاد حالة التوازن عبر توزيع جديد للقوة .

ثامنا - الإطار المفاهيمي :

▪ **مفهوم العامل العسكري** : تؤثر في السياسة الخارجية مجموعة من العوامل ، و يعد العامل العسكري أهمها ، و يعتبر أحد فروع القوة الصلبة ، و الذي يعني ما تحوزه الدولة من إمكانات عسكرية مادية ، و قدرة على استخدامها ، و يمكن استخدامها لغرض الدفاع أو الهجوم ، لكن إذا ما تعلق الأمر بشن الحروب ، فإن هذا العامل لا يتوقف عند حدود التأثير ، بل يمكن أن يصبح صانعا للسياسة الخارجية .

▪ **مفهوم السياسة الخارجية** : ينبه " محمد السيد سليم" في كتابة " تحليل السياسة الخارجية " ، إلى أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف " السياسة الخارجية" ، و ذلك راجع بالأساس إلى التعريفات الشديدة العمومية التي لا تكاد تميز بين هذا المفهوم و بعض المفاهيم الأخرى ، كأن تحصر هذه السياسة في كل نشاط خارجي ، أو الخلط بينها و بين السياسة الداخلية ، و هناك من يرادف بينها و بين الأهداف الخارجية في حين أنها تتضمن ما هو أكثر من مجرد الأهداف ، و هناك من يقتصرها في سلوك الدولة ، و هو في هذه الحالة لا ينكر تعقيد هذه الظاهرة [1]، و هذا ما دفعه إلى محاولة تدارك هذه الأخطاء و ذلك بالتركيز على أبعاد الظاهرة من خلال التعريف التالي[2]:

> ***« يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي »***

و الذي يركز على مجموعة الأبعاد التالية : الواحدية ، الرسمية ، العلنية ، الاختيارية، الهدفية ، الخارجية ، البرنامجية ، و هناك تداخل مع مفاهيم أخرى كالدبلوماسية و الاستراتيجية .

▪ **مفهوم الحرب** : عرفها " كلاوزفتز" بالنشاط الاجتماعي ، و هي ممارسة العنف المنظم من طرف الدولة لتحقيق مصالحها ، و الموجه ضد دولة أخرى [3]، لكن مع مرور الوقت و زيادة الاختراعات في المجال العسكري على الخصوص حدث تمرد عن هذا التعريف ، الذي ساد منذ مدة ، فقد ظهر اليوم نوع آخر من الحروب تستخدم فيها أساليب الحرب

---

1 محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط2 (الجيزة ، مصر: مكتبة النهضة المصرية ، 1998) ، ص 7 - 11 .

2 المرجع السابق ، ص 12 .

3 إبراهيم أبو خزام ، **الحروب و توازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى و علاقتها الجدلية بالحرب و السلام** (عمان/الأردن : الأهلية للنشر و التوزيع ، 1989)، ص 17.

النفسية و الحرب الباردة للسيطرة على العقول ، عكس ما ساد سابقا من أساليب الاحتلال الفيزيائي الذي ترافق مع موجة الاحتلال و الاستعمار[1]، أي أن الحرب خلال مسار تطورها عرفت أجيال كثيرة ، و كل جيل له أسلحته و أساليبه الخاصة.

- **مفهوم الدفاع :** بالمعنى العام عدم استخدام القوة أو حتى التهديد بها ضد طرف آخر ، لكن مع مرور الوقت ، و انتقال مفهوم الأمن القومي التقليدي الخاص بحماية الرقعة الجغرافية للدولة ، إلى حماية مصالح الدولة خارج حدودها و زيادة حدة العولمة و الاعتماد المتبادل ، ثار جدل عميق حول مفهوم الدفاع ، فهناك من حصره في الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية إذا ما تعرضت الدولة فعلا إلى الهجوم ، و هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك و هو حماية أو شن هجوم ضد تهديد محتمل خارج حدود الدولة ، و هناك طرف آخر عرفه في حدود ما تمتلكه الدولة من أسلحة ، و ما إذا كانت هذه الأخيرة خاصة بالدفاع أو الهجوم .

- **مفهوم الاستراتيجية** : " كارل فون كلاوزفيتز: " هي فن إعداد ووضع الخطط العامة للحرب" و في كتابه " في الحرب " قدم تعريفا آخر: "هي فن استخدام المعارك للوصول إلى هدف الحرب " ، و يلاحظ أنها ارتبطت بالمجال العسكري دائما ، إلى أن قدم " أندريه بوفر" تعريفا أشمل ، ليخرج المصطلح من إطاره العسكري الذي يعتبر أحد أبعاد الاستراتيجية قائلا : " هي فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة "[2] ، و القوة هنا بمفهومها الشامل ، العسكري ، الاقتصادي ، التكنولوجي ... ، ليأخذ تعريفا أوسع حسب هيئة أركان الولايات المتحدة 1964 بأن الاستراتيجية هي " فن و علم تطوير واستخدام القوى السياسية و الاقتصادية و النفسية و العسكرية و الدعائية كلما كان ذلك ضروريا خلال السلم و الحرب لتقديم أقصى درجة من المساندة لسياسات الدولة بغرض زيادة الإمكانات و النتائج المرغوبة للنصر و لتقليل فرص الهزيمة" [3] .

- **مفهوم القوة :** يشير هذا المصطلح إلى "القوة " بمفهومها الشامل ، الذي يحتوي داخله مجموعة من المقومات المادية و المعنوية كالقوة العسكرية و الاقتصادية و الجغرافية .... ، بالإضافة إلى القدرة على توظيف و استخدام هذه المقومات لصالح الدولة عبر إستراتيجية ناجحة . و بالتالي فإن القوة ذات أبعاد عديدة متفاعلة و متشابكة مع بعضها

---

1 المهندس محمد حمدان ،**الحرب الناعمة** (بيروت – لبنان : دار الولاء للطباعة و النشر و التوزيع ، 2010)، ص 7 - 10 .

2 " الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2012/2008 " ، **مجلة أوروك**، العدد 01 (العراق : 2017)، ص 328 .

3 المرجع السابق ، ص 328 .

البعض ، و بمقدار هذا التفاعل و التشابك تبرز هذه القوة في الأخير على أشكال مختلفة (ضعيفة ، متوسطة ، فعالة ....) ، و هي ديناميكية ، بمعنى أن التغير في ثقل و تأثير مكوناتها (سلبا أو إيجابا) ، تتبعه التغير في حجم وثقل و فعالية هذه القوة [1].

- **مفهوم الهيبة :** كما يوضح " روبرت جيلبن" ، فإن أحسن طريقة للسيطرة على النظام الدولي ، تكون بتوفر ثلاث شروط أساسية ، تعد " هيبة الدولة و مقامها بين الدول " أحد هذه الشروط ، و هي أن تحقق الدولة ما تريد ، دون اللجوء إلى استخدام القوة ، لأن الخصوم يدركون مدى قوتها ، كما أن للهيبة أساس أخلاقي كون الدولة المسيطرة توفر بعض المزايا (الاقتصادية ، العسكرية ...) للدول الأخرى و بالتالي تحفظ الدول الأخرى لها هيبتها ، أما عمليا فإن الدولة المسيطرة تنشر عقيدة أو دين أو ثقافة تعطي انطباعا حول قوتها و جبروتها ، إذن إن الهيبة تعمل عمل السلطة المركزية داخل الدولة [2].

تاسعا - تقسيم الدراسة :

استنادا إلى الإشكالية المطروحة ، سيتم الإجابة عنها وفق الخطة التالية و المتكونة من فصلين :

في الفصل الأول " المدخل النظري و المفاهيمي للدراسة " ، و الذي يحتوي أربعة مباحث ، أشار المبحث الأول إلى العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، من قبيل العامل الاقتصادي الذي يشير إلى الأدوات الاقتصادية و أثرها في العلاقات الدولية ، و دواعي اهتمام الدول بهذا العامل ، و النتائج التي أفضى إليها ،أما العامل الإيديولوجي ،فكان التركيز على ماهيته ، و أنواع الإيديولوجية ،و أثرها على السياسة الخارجية و صانع القرار، و من خلال العامل التكنولوجي فقد عددنا ميزات التكنولوجيا على السياسة الخارجية ،و ختم المبحث بدراسة العامل العسكري ليكون بمثابة مدخل لبقية الدراسة و ذلك بذكر الأساليب التي تسبق استخدامه و من ثم ذكر النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها العامل العسكري ، مع التركيز على دورها في السياسة الخارجية و على صانع القرار بالخصوص ، و من خلال المبحث الثاني فقد أشار إلى استخدامات القوة العسكرية في السياسة الخارجية

---

1 إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات** (الدق ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ،1991)، ص 164.

2 أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارن في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية ، العراق : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2007) ، ص 377- 378 .

من قبيل (الأداة الدفاعية ، الأداة الهجومية و كأداة للردع)، و الميزات التي يوفرها كل أسلوب سواء إيجابا أو سلبا .

تطور القوة في العلاقات الدولية كان موضوع المبحث الثالث الذي عني بدراسة أشكال القوة من قبيل(الصلبة ، الناعمة ، الذكية و القوة الحادة) ، و ذلك بذكر نبذة عن كل مصطلح و الأهداف التي يحققها كإستراتيجية من وراء استخدامه ، أما المبحث الرابع فعني بالنقاش النظري الواقعي الدفاعي / الهجومي حول استخدامات القوة العسكرية في السياسة الخارجية ، عني بالنقاش الدائر بينهما حول حدود استخدام القوة العسكرية .

أما الفصل الثاني " النقاش الدفاعي/الهجومي و أثره في السياسة الخارجية الأمريكية 2001 - 2018 "، و الذي قسم إلى ثلاثة مباحث ، أشار المبحث الأول إلى السياسة الخارجية فترة الرئيس بوش الابن ، والذي عالج ثلاث أفكار رئيسية ، توجهات السياسة الخارجية في تثبيت الأحادية القطبية ، ثم مناقشة الأسلوب الغالب (شن الحروب) في تثبيت الهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية ، ثم مبررات هذا السلوك من خلال تحليل اتجاهات التفوق العسكري الأمريكي ، و في المبحث الثاني إلى السياسة الخارجية فترة الرئيس باراك أوباما من خلال التراجع عن الحرب في إشارة إلى التراجع عن السياسة السابقة ، و تراجع هيبة الولايات المتحدة ، لنقدم في المبحث الثالث تقييما للسياسة الخارجية الأمريكية خلال التوجهين السابقين في سياستها الخارجية (الهجومي و الدفاعي) ثم في الأخيروضع الواقعية الميركانتيلية كبديل ، من خلال اهتمام إدارة ترامب بالعامل الاقتصادي كبديل للقوة للتوجهين السابقين .

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة .

يركز هذا الفصل " الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة " ، من خلال المبحث الأول على العامل العسكري ، الذي هو موضوع الدراسة من بين عدة عوامل أخرى (الاقتصادي ، التكنولوجي و الإيديولوجي) ، وذلك من خلال أهميته في التأثير على السياسة الخارجية للدولة ، و السلبيات و الايجابيات الناتجة عن استخدامه ، كما أن الدولة لا تلجأ لمثل هذا الأسلوب إلا بعد استنفاذ أساليب الإقناع و الإغراء، و إذا ما حاولت استخدامه فعلا ، فبأي شكل يكون ذلك ، و من خلال المبحث الثاني ، نتعمق أكثر في الموضوع ، من خلال معرفة استخدامات القوة العسكرية كأسلوب للدفاع أو الهجوم أو الردع و أيها يعود بالنفع على الدولة ، و على مر التاريخ عرفت الدول أنواعا شتى من القوة (الصلبة ، الذكية ، الحادة ، الناعمة) ، كان التطرق إليها من باب التعرف على الاستراتيجيات المبتكرة في تطور القوة مع إظهار الفوارق بينها و بين القوة العسكرية من جهة و كيف تكون هذه القوى بديل للعامل العسكري المكلف و هذا بالنسبة للمبحث الثالث ، و من خلال المبحث الرابع " النقاش النظري الدفاعي / الهجومي حول استخدامات العامل العسكري " ، ندرس كل نظرية في مطلب من خلال أهم منظريها و أهم افتراضاتها ، ثم محاولة الجمع بينهما في شكل جدال عن طريق المقارنة في المطلب الثالث ، و الهدف من هذه الخطة هي محاولة الانطلاق من أطر نظرية جاهزة ، تساعدنا في فهم و تحليل الظاهرة المدروسة .

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

لكي تكون السياسة الخارجية لأي دولة ذات فعالية ، لابد من توفر جملة من العوامل التي تسهم في صياغة هذه السياسة بما يتلاءم مع حجم طموحاتها و مصالحها ، و لذلك كانت الدول تتسابق لتوظيفها لتجنب نفسها الضغوطات الخارجية من جهة ، و تركيع القوى المناوئة لها و فرض سياستها عليها من جهة أخرى ، لذلك كان العامل الاقتصادي على درجة كبيرة من الأهمية ، خاصة في عالم اليوم الذي طغت عليه إيديولوجيا العولمة ، و على ذكر الإيديولوجية فهي الأخرى كانت و لازالت العامل الحاسم في حسم خيارات القادة السياسيين و توجهاتهم رغم اندثار العصر الذهبي لها أيام الحرب الباردة .

كذلك لعب العامل التكنولوجي دورا كبيرا في السياسة الخارجية و أصبح من يملكه ، يملك مفاتيح الدول ، فهو العامل الذي لا يعترف بالحدود القومية ، أما العامل العسكري هو الآخر فكان له الحظ الأوفر في صياغة السياسة الخارجية للدول ، فالدولة التي تمتلك القوة العسكرية الكافية ، باستطاعتها فرض إرادتها ، و إذا ما اضطرت إلى استخدام هذه القدرات فقد تكون الأداة المناسبة للحاسم ، و هناك من يعتبره وسيلة النجاح في السياسة الدولية، بينما يعتبره آخرون يساهم في جلب العداء للدولة لتحالف الخصوم عليها ، كما يساهم في استنزاف قدراتها .

المطلب الأول : العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية

يعتبر العامل الاقتصادي أحد المؤثرات المهمة في السياسة الخارجية خاصة و العلاقات الدولية عامة ، و ترتبط درجة هذا التأثير سلبا أو إيجابا بمدى حيازة الدولة على الإمكانات الاقتصادية المطلوبة من الثروات الطبيعية ، المنتجات الصناعية و الزراعية ، قطاع الخدمات ، و حسن إدارتها بأيدي و كفاءات علمية ملائمة تستند إلى خطط و برامج سياسية فعالة ... و التي تسهم بشكل أساسي في تخليص الدولة من التبعية ، و سيادتها في قرارها السياسي [1] ، بالإضافة إلى الاستغلال الصريح أو الضمني لهذه الإمكانيات ، و التي من شأنها خدمة أهداف هذه السياسة في شتى المجالات الاقتصادية ، السياسية ، العسكرية و

---

1 نائلة ترفاس، "البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا " ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ،2017 ، ص 18.

الدعائية... [1] ، بالإضافة إلى مختلف الأنشطة و المعاملات التجارية التي تستعمل للتأثير في مجالات الاقتصاد بصفة عامة، كالإنتاج و التسويق و كل ما يتعلق بمصادر الثروة و المعاملات المالية [2]، و تستعمل لذلك أدوات تلعب دورا في التأثير على الدول و الضغط عليها ، و تمنح الدولة التي تستعملها مزايا سياسية و اقتصادية ، و هذه الأدوات هي [3] :

1) **التعريفات الجمركية** : من أهم الوسائل المستعملة ، الهدف منها تحقيق مجموعة من الأهداف كالتأثير على التجارة العالمية ، و زيادة الدخل القومي للدولة ، و حماية اقتصادها من المنافسة ، عرفت تراجعا نسبة إلى ما كانت عليه ، بفضل زيادة المعاملات التجارية الحرة و التفضيلية بين الدول .

2) **القيود الكمية (نظام الحصص)** : تستعمل أثناء الحروب الاقتصادية ، كبديل للأداة السابقة ، تعرف على أنها فرض قيود كمية على بعض الواردات للحد من تدفقها من أجل حماية الاقتصاد الوطني ، و عدم استنزاف الاحتياط الوطني من العملة الصعبة ، و عدم إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية .

3) **القيود النقدية :** و ذلك عبر وضع الدولة قيودا للحد من الإنفاق الكبير من النقد الأجنبي ، من أجل حماية ميزان المدفوعات من العجز، كالقيود على السياحة ، و الاستيراد .

4) **إجراءات الحظر على المبادلات التجارية مع الدول المعادية :** و يتمثل بعدم السماح للسلع بالدخول إلى السوق المحلية ، و هناك نوعين من الحظر ، الحظر الكلي للسلع مثلما فعلت الولايات المتحدة مع الصين الشيوعية و كوبا ، و هناك الحظر الجزئي على بعض السلع الاستراتيجية ، التي تشكل خطرا على الدولة .

5) **المقاطعة الاقتصادية :** تستعملها الدولة لأغراض و أهداف سياسية ، تختلف عن إجراءات الحظر، كون الحظر يصدر على المستوى الحكومي ، بينما إجراءات المقاطعة تصدر على مستوى المؤسسات و الشركات داخل الدولة ، و بأهداف و مبررات قومية .

6) **ترتيبات الاندماج الاقتصادي الإقليمي :** و هو عبارة عن إقامة تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول ، الغرض منه مواجهة اقتصاديات أخرى منافسة .

7) **الإعانات :** و هي الإجراءات و التسهيلات التي تقوم بها الدولة لمساعدة المنتجين

---

1 إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** . مرجع سابق ، ص 473.

2 محمد أمين بروس، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة" ، مذكرة ماستر ، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة ، الجزائر ، 2016 ، ص 31 .

3 إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، مرجع سابق ، ص 473 - 477 .

المحليين ، و تأخذ هذه الإعانات شكل الإعانات المادية أو الإعانات في صفة تسهيلات قانونية و إدارية .

8) تأميم أرصدة بعض الدول المعادية : تتمثل في تجميد الأرصدة و الأصول المالية لبعض الدول ، يهدف هذا الإجراء إلى تركيع الخصوم ، و التضييق عليهم لخدمة مصالحها و تعطيل مصالح الدول الأخرى .

9) التوزيع التفضيلي لطلبات الاستيراد : و هي أن تقوم الدولة بتوجيه مستورديها للتعامل مع الدول الصديقة ، دون الدول المعادية .

10) تخفيض العملة المحلية : الهدف منه تشجيع صادرات الدولة ، من أجل أن تحضا هذه السلع بالرواج رغم أسعارها المتدنية .

لقد أضحى العامل الاقتصادي البديل للعامل العسكري السائد قبل نهاية الحرب الباردة ، و الذي لم يعد يناسب المرحلة الجديدة ، و ذلك للتغير الحادث في بنية النظام الدولي ، و خروج الكثير من القضايا عن مضلة الدولة ، حيث بات استخدام العامل العسكري أكثر كلفة من أي وقت مضى ، و أضحى استخدام " الجزرات " على وصف "جوزيف ناي" أكثر فائدة [1] ، و مثلما يحدد العامل الاقتصادي خيارات السياسة الخارجية ، فهو كذلك يتأثر بقرارات السياسة الداخلية و الخارجية التي تزيد من قوته ، و ذلك بفضل العولمة[*] و الاعتماد المتبادل اللتان جعلتا منه أكثر حيوية ، و أضحى وسيلة ضغط بيد الدول الكبرى للمساومة و تحقيق مصالحها[2] ، و على الرغم من أن حروب اليوم تخاض تحت شعارات براقة كحقوق الإنسان و نشر قيم الديمقراطية و الحرية و إزالة الدكتاتوريات ، إلا أنها في حقيقة الأمر تدار لتحقيق مكاسب اقتصادية ، كالحرب على العراق في 2003 و التي كانت بتبريرات مختلفة - حماية حقوق الإنسان ، نزع أسلحة الدمار الشامل، الحرب على الارهاب - و لكن الحقيقة التي تكشفت فيما بعد أنها كانت بدافع اقتصادي[3] .

لقد أضحى العامل الاقتصادي أكثر ارتباطا و تأثيرا في السياسة الخارجية ، إلى درجة

---

1 جوزيف إس .ناي (الابن)، **مستقبل القوة** ، ترجمة أحمد عبد الحميد نافع(الجزيرة - القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2015)، ص 75.

(*) العولمة : جمع دول العالم في إطار عالمي موحد ، تسيطر من خلالها القوى الامبريالية (الغربية) على شؤون الدول خاصة النامية ، تحت تأثير قوانين سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية و فرض اقتصاد السوق ، لمزيد من الاطلاع أنظر: قحطان احمد الحمداني (المدخل إلى العلوم السياسية) . 2012 ، ص 412 .

2 قحطان احمد الحمداني ، **المدخل إلى العلوم السياسية** (عمان ، الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2012) ، ص400

3 المرجع السابق ، ص 400 .

أن أي خلل يصيب الاقتصاد ينعكس سلبا على أداء صناع القرار ، و أصبح جزءا حيويا من هذه السياسة ، و بات وسيلة الضغط و المساومة بيد الدول الاقتصادية للتدخل في شؤون الدول الداخلية [1] ، و بفضله يمكن أن تتحول دولة ما ، من دولة مستقبلة للمعونات الاقتصادية إلى دولة مانحة لهذه المعونات و ذات سياسة خارجية متحررة من الضغوطات[2] ، و من الأسباب التي أدت إلى مضاعفة هذا الاهتمام ما يلي [3] :

1) التخلي عن استعمال القدرات العسكرية التقليدية ، خوفا من تطور المواجهة إلى استعمال الأسلحة النووية .
2) تعاظم دور الإمكانات الاقتصادية ، في التأثير على الدول الأخرى ، عبر المساعدات الاقتصادية أو الحرمان منها .
3) نجاح الردع النووي ، لما يمثله السلاح النووي من خطر الفناء .
4) تعاظم دور الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول .

و يعتبر التحول من استخدام القوة العسكرية إلى الاقتصادية أهم حدث في الشؤون الدولية ، و قد أفضى هذا التحول إلى مجموعة من النتائج ، على مستوى النظام الدولي هي [4] :

1) انتقال مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي الاختزالي المستند إلى القدرات العسكرية (التقليدية أو النووية) إلى المفهوم الموسع الذي يعتبر العامل الاقتصادي أحد أبعاده ، حيث أبحت دول مهددة في أمنها الاقتصادي رغم امتلاكها ترسانة من الأسلحة مثل روسيا حاليا .
2) لم يعد عدم امتلاك الأسلحة نقطة ضعف بالنسبة للدولة، ما دامت هذه الأخيرة غير مهددة في أمنها الإقتصادي ، مثل اليابان ذات الاقتصاد المزدهر و تحتل المراتب الأولى عالميا .
3) التغير من ميزان القوة العسكري القائم على التحالفات زمن الحرب الباردة ، إلى ميزان القوة الاقتصادي القائم على التكتلات الاقتصادية مثل نافتا و الإتحاد الأوربي .

---

1 حايف عديلة، "دور العامل الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية : دراسة مقارنة تركيا ، المملكة العربية السعودية "، مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2016 ، ص 26 .

2 لويد جونسون ، **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم (الرياض- المملكة العربية السعودية :عمادة شؤون المكتبات/ جامعة الملك سعود ، 1989) ، ص 185.

3 المرجع السابق ، ص 258 .

4 شيماء عويس ، **القوة في العلاقات الدولية - دراسة تأصيلية** (مصر : المعهد المصري للدراسات . 2018)،ص 06-07 : من الموقع: /https://eipss-eg.org(11/06/2019)

4) ارتفاع حدة الاعتماد المتبادل، و اتساع دور الشركات متعددة الجنسيات و تعاظم تأثيرها على الصعيد العالمي .

5) عولمة المشكلات العالمية ، كالفقر و التلوث البيئي و البطالة و التخلف و مشاكل أخرى ، و خروجها عن نطاق سيطرة الدولة .

6) ظهور فواعل جديدة على حساب الدولة التي كانت تشكل الفاعل الأهم في العلاقات الدولية مثل : المنظمات الدولية و الإقليمية و غير الحكومية ، و خروجها عن سيطرة الدول و الحكومات .

و كما هو الحال مع القوة العسكرية ، فإن القوة الاقتصادية تعمل تحت تسلسل هرمي Hierarchy [*]،فاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يعطيها دور القوة المسيطرة ، ويترجم إلى السلطة و النفوذ، و ذلك بفضل اقتصادها المزدهر ، المستند إلى عملة قوية ، و صناعات تحويلية ضخمة ، كما يمنحها نظامها المصرفي و اللبرالي الحقيقي تأثيرا كبيرا على السياسات الخارجية الأخرى [1]، على عكس الدول ذات الاقتصاد الضعيف ، التي تصبح غير قادرة على إتباع سياسة خارجية نشيطة ، لأن الدول ذات الموارد المحدودة لا تستطيع أن تتبع سياسة خارجية عالمية [2] ، و هناك فارق كبير بين الدولة التي تمتلك مقومات اقتصادية و من لا تمتلكها ، فبفضله يحقق الرفاه للمواطن ، كما يوفر الآليات اللازمة لتطوير سياسة خارجية فعالة أوقات السلم ، و هو الأساس للصناعات العسكرية أوقات الحرب[3] ، و الدولة المسيطرة و المتحكمة في مواردها الاقتصادية ، باستطاعتها تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي ، و ذلك يجنبها الوقوع في مأزق العزلة الاقتصادية أو تحت تأثير احتياجاتها المستوردة من الدول الأخرى[4] ، أما الدول التي لا تستطيع السيطرة و التحكم في مواردها الاقتصادية أو مواكبة التغيرات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الدولي ، قد تتأجج لديها الاحتجاجات الداخلية مما يصعب عليها ضبط الحركات الاجتماعية و السياسية

---

[*] **Hierarchy** : أي أنه توجد قوة مسيطرة ، تفرض نفسها و سلطتها على القوى الأقل منها ، على عكس " **Anarchy** " الذي يعني غياب سلطة (حالة الفوضى) .

1 Trevor C. Salmon and Mark F. Imber, **Issues In Internqtional Relations**. Second edition (New York. : Routledge Taylor & Francis group,2008) , p 68

2 لويد جونسون ، **تفسير السياسة الخارجية** ، مرجع سابق ، ص 228

3 جوزيف فرانكل ، **العلاقات الدولية** ، ترجمة غازي عبد الرحمن القصبي ، ط2 (جدة / المملكة العربية السعودية : تهامة للنشر ،1984)، ص 103 .

4 قحطان احمد الحمداني ، **المدخل إلى العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص400 .

لمجتمعاتها ، و الذي يؤدي بها في كثير من الحالات إلى التفكك و انهيار نظامها السياسي[1] .

إن حيازة الدولة للإمكانيات الاقتصادية الضخمة ، كحجم الدخل القومي و نصيب الفرد منه ، و الإمكانات البشرية و الطبيعية و المؤسساتية ، بالإضافة إلى القوانين التنظيمية ، تولد بالضرورة سلوك القوة الناعمة ، مثلما تولد كذلك سلوك القوة الموجعة ، كما أن نجاح النموذج الاقتصادي لا يقتصر فقط على الموارد العسكرية ، فكل من الصين و الاتحاد الأوربي اليوم يدعمهما نجاح نموذجهما الاقتصادي ، خارج مضلة الموارد العسكرية [2] ، كما تعتبر التكاليف المرتفعة الناشئة عن استخدام القدرات العسكرية السبب في التحول إلى مصادر القوة الاقتصادية ذات التأثير الكبير و الاهتمام الواسع من طرف المجتمعات و الشعوب بفعل العولمة الاقتصادية ، و كذلك اعتماد الدول بشكل كبير على أسواق خارجة عن سيطرتها[3] ، مما أدى بالدول إلى استحالة الاعتماد على نفسها دون جلب الكثير من الموارد الاقتصادية التي تنتج في الخارج .

المطلب الثاني : العامل الإيديولوجي في السياسة الخارجية .

تعود جذور المصطلح " إيديولوجيا " ، إلى "أنطوان دستو دو تراسي" أثناء الثورة الفرنسية (1784-1836)، واستخدمت لأول مرة علانية في عام 1796، و قد عرفها ب" علم الأفكار" الجديدة، أي علم - الفكرة (Idea-ology)، و هي كلمة صعبة التفسير على كثرة استخدامها ، و يساء فهمها إلى حد كبير أيضا [4]، و ذلك لكثرة التعريفات المتداولة ، و قد توصل شريف إلى تعريف شامل للأيديولوجية [5] :

" نسق من الأفكار و القيم ، مثقل بالمشاعر ، مشبع بالأساطير، مرتبط بالممارسة ،يتناول الإنسان و المجتمع ، و الشرعية و السلطة ، و يتبنى الإنسان هذا النسق بشكل روتيني ، و يتأكد و يتوطد بحكم العادة . و يتم نقل هذه الأساطير و القيم ، بطريقة مبسطة و كفء، من خلال الرمز و الصور ، و المعتقدات الأيديولوجية المتماسكة ، المتسقة مع نفسها إلى حد ما ، وتتسم بدرجة

---

1 أحمد براهيم ، "الدولة العالمية و النظام الدولي الجديد" ، رسالة دكتوراه ، جامعة السانيا/وهران، الجزائر ، 2010 ، ص 449 .

2 جوزيف آس .ناي (الابن) ، **مستقبل القوة** ، مرجع سابق ، ص 76

3 خالد معمري ، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر" . مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ،الجزائر، 2008 ، ص 54 .

4 ستيفن د. تانسي و نايل جاكسون ،**أساسيات علم السياسة** ، ترجمة محي الدين حميدي (دمشق، سوريا : دار الفرقد للطباعة و النشر و التوزيع ، 2016)، ص107.

5 عبد الوهاب المسيري ، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية** (القاهر،مصر : مكتبة الشروق الدولية ، 2006) ، ص 341.

من الوضوح. و الأيديولوجيات عندها إمكانية كبيرة في تجنيد الجماهير و تسييرهم"

إذن كلمة "أيديولوجية " تشير إلى الأفكار و المعتقدات التي تتشاركها مجموعة من الأفراد ، أي أنها ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة و المجتمع و الفرد و يطبق عليها بصفة دائمة ، و تشكل أيديولوجية كل جماعة ، بيئتها الجغرافية والاجتماعية و معتقداتها السياسية و نواحي نشاطها [1] ،عرفت انتشارا واسعا ، حيث عرفت ذروة هذا الانتشار فترة الحرب الباردة ، و يعود الفضل في تزايد نمو نفوذ الإيديولوجيات في العلاقات الدولية ، إلى عاملين أساسين [2] :

1) ظهور مجموعات من الدول القومية المختلفة الأيديولوجيات إلى حد التناقض ، حيث انقسمت إلى مجموعة الدول الرأسمالية الغربية و مجموعة الدول الشيوعية الشرقية .

2) تزايد أهمية الدور الذي يقوم به الرأي العام في توجيه قرارات السياسة الخارجية للدول ، فالسياسة الخارجية هي امتداد لأوضاع السياسة الداخلية ، و على رأسها العامل الأيديولوجي .

تختلف حدة تأثير الإيديولوجيات ، و ذلك حسب قوة و تأثير هذه الإيديولوجية نفسها ، فهناك ثلاث تقسيمات رئيسية لحدود هذا التأثير هي [3] :

1) الأيديولوجيات الفرعية : تتواجد ضمن حدود الدولة الواحدة أي داخل نطاقها الجغرافي ، و تصنف حسب انتمائها إلى قطاعات الرأي العام الداخلي .

2) الأيديولوجيات القومية : هي تلك التي يمتد تأثيرها إلى الدولة بأكملها ، أي أن درجة تأثيرها تمتد إلى أغلب قطاعات الرأي العام الداخلي .

3) الأيديولوجيات الدولية (أي عبر القومية) : و هي تلك التي تشترك في الانتماء إليها و التأثير من خلالها ، أكثر من دولة ، كما هو الحال مع الأيديولوجية الماركسية أو إيديولوجية عدم الانحياز .

و بناءا على التقسيمات السابقة، فإن الإيديولوجيات غالبا ما يمتد تأثيرها خارج بلدانها

---

1 إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية :عربي ، انجليزي** (نشر كتب عربية) ، ص66 .

2 ثاراس عبد الله نجم الدين ، **التيارات الأيديولوجية أو الفكرية في العلاقات الدولية** (كولان ميديا ، 2016) ، من الموقع : http://www.gulan-media.com/arabic/print.php?id=510(04/02/2019)

3 المرجع السابق .

الأصلية ، إذ يساهم في انتشارها عاملين ، يتعلق الأول باستخدام القوة العسكرية و يتعلق الثاني باستخدام القوة الناعمة عن طريق التبشير ، و مع مرور الوقت ، تزيد انتشارا و قوة ، نتيجة اندماجها و تكيفها مع ثقافة البلد المستقبل ، لتتلاءم مع قيمه التاريخية و الحضارية [1] ، حيث تعمل في النهاية على استقطاب أكبر للإيديولوجيات الفرعية و ربما حتى القومية .

تلعب "الإيديولوجية "دورا بارزا بالنسبة لصانع القرار فهي تعمل على ضبط سلوكه، و توجه قراراته و أفكاره في اتجاه معين ، أي أنها بمثابة التصورات التي يحملها عن البيئة الخارجية التي تمسها قراراته ، و أيضا بمثابة القيم التي تحدد له أهمية الأحداث [2] ، و يظهر السلوك الإيديولوجي لصناع القرار بشكل ملفت للانتباه ، على قراراتهم و تصرفاتهم تجاه القضايا سواء الداخلية أو الخارجية ، و كما أوضح ذلك " تشارلز أندرسون " بالقول أن العملية السياسية تعكس جزئيا الاختيارات الإيديولوجية و القيمية للقادة السياسيين . لأن هذا التوجه الإيديولوجي يوجه أفعالهم و يحسم مسألة اختيار السياسات المتبعة و يضفي مزيدا من الشرعية حولها[3] .

و يتعاظم هذا الدور، عند نشوء الصراعات السياسية ، فالإيديولوجية لها دوريين بارزين في هذه الحالة ، فهي أولا تستقطب التعارضات الجزئية و تمذهبها و تدخلها في إطار نزاع كلي ، و هي ثانيا تهب لهذا النزاع الكلي طابع إنكار يتناول القيم ، فيؤدي ذلك إلى التزام أعمق و أشمل[4] ، كما أن الاختلاف في الأيديولوجيات قد يؤدي إلى نشوب صراع بين الدول ، و ذلك بسبب الخوف من بعضها البعض أولا ، و التهديد الذي تشعر به الدول بسبب التعارض في الأيديولوجيات ثانيا [5] . و في الغالب فإن الصراعات التي تنشأ بين الدول لأسباب تتعلق بالمصالح ، تغطى برداء الأيديولوجية[6] .

---

1 لويد جونسون ، **تفسير السياسة الخارجية** ، مرجع سابق، ص 83 .

2 إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، مرجع سابق ، ص 69.

3 عبد الله جمعان الغامدي " الإيديولوجية السياسية الأمريكية : محدداتها.. اتجاهاتها الرئيسية .. و تأثيرها على السياسة العامة " **مجلة البيان : 2006** ، من الموقع :

http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=33449(31/01/2019)

4 موريس دوقرجيه ، **مدخل إلى علم السياسة** ، ترجمة جمال الأتاسي و سامي الدروبي (دمشق ، سوريا : دار دمشق للطباعة و النشر و التوزيع ، ب س ن) ، ص 114

5 لويد جونسون ، **تفسير السياسة الخارجية**، مرجع سابق ، ص 117.

6 مصطفى بخوش" مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 03 (جامعة محمد خيضر /بسكرة ، أكتوبر 2002)، ص 170 .

للإيديولوجية دور ايجابي في دعم النظم السياسية ، و تعمل عمل الثقافات من حيث درجة التأثير ، فكلاهما تؤثران في الدعم الشعبي الوطني ، و التقبل العالمي لشرعية إستراتيجية دولة ما [1] ، لأنها تعتبر - الأيديولوجيات - أدوات تثقيفية و تعبوية هامة ، بل الأهم من ذلك أنها تحسم مسألة اختيار النظام الاقتصادي و النظام السياسي و النظام التعليمي ، و غير ذلك من أنظمة المجتمع الأساسية [2]، و يعتبر "جون هيرز" أن الحرب الباردة انتهت لأن قوة الاتحاد السوفياتي لم تعد قادرة على الاستمرار و التنافس مع الغرب ، على أسس إيديولوجية أو إقتصادية [3] ، و ذلك ناتج عن الاستقطاب الكبير للإيديولوجية الرأسمالية الغربية للكثير من الدول الشرقية الشيوعية ، مثل دول أوربا الشرقية .

المطلب الثالث : أثر العامل التكنولوجي في السياسة الخارجية

يعتبر "العامل التكنولوجي " أحد العوامل البارزة في التأثير على سياسات الدول الخارجية ، و قد تزايدت حدة الاعتماد عليه مؤخرا ، و يشير إلى مدى التقدم العلمي و التكنولوجي للدولة ، و مدى مواكبة هذه الأخيرة للتطورات في شتى العلوم و الميادين الاقتصادية و العسكرية و الإعلامية و غيرها ، و له دور محوري في رسم السياسة الخارجية لأي دولة ، لارتباطه بسياستها الداخلية و بكل مقوماتها الوطنية [4] ،فقد أضحى أحد أهم مقومات القوة لدى الدول سواء ما تعلق بالجوانب العسكرية أو الإقتصادية ...، و أضحت جيوش اليوم لا تقاس بالفارق العددي و الكمي للأفراد المقاتلين أو الآلات الحربية ، بل تقاس بالقدرة على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا و توظيفها لتحقيق الأهداف المطلوبة بدقة و كفاءة و بالنتائج المرجوة في وقت قصير [5] ، للتقليص في فاتورة الكثير من الموارد البشرية و و المادية ، و هناك علاقة بين العامل التكنولوجي و السياسة ما دامت التكنولوجيا تؤثر في العلاقات الدبلوماسية و الشؤون الاقتصادية و العسكرية و البيئية و الحضارية ، لأن التكنولوجيا غيرت من جيوسياسية الكثير من الدول ، حيث أصبح احتكار المعلومة و خزنها

---

1 هاري آر بارغز، **الاستراتيجية و محترفو الأمن القومي : التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين** ، ترجمة راجح محرز علي (أبو ظبي/الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،2011)، ص 88 .

2 صالح جواد الكاظم ، علي غالب العاني ، **الأنظمة السياسية** (بغداد ،العراق : دار الحكمة ، 1991)، ص 170 .

3 مارتن غريفثس ،**خمسون مفكرا في العلاقات الدولية** (دبي/الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2008)، ص91 .

4 رياض حمدوش ، "تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 " ، أطروحة أطروحة دكتوراه ،جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2012 ، ص 20 .

5 سيف نصرت توفيق الهرمزي ، " دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي" ، **مجلة الفراهيدي** ، العدد 22 (العراق العراق : جامعة تكريت ، 2015)، ص 143 .

في حد ذاته غير مضمون و يكاد يكون شبه مستحيل ، بسب إمكانية اختراقها لصالح دول خصوم أولا ، و انتقال مركزية المعلومة بعدما كانت الدولة تسيطر عليه ، لصالح الأفراد داخل الدولة و خارجها [1].

الأدوات العلمية و التكنولوجية تساهم بشكل كبير في حل مشاكل الدولة ، و ذلك بفضل الأدوات و المهارات المستخدمة سواء كمعرفة علمية نظرية أو تطبيقية ، و من هذه الأدوات الأقمار الصناعية ، و شبكات الاتصال الحديثة ، و المهارات و الكفاءات التي توظف هذه الأدوات في خدمة أهداف الدولة و حمايتها من المخاطر[2] ، و هو ما يؤهل الدولة للعب دور بارز في السياسة الدولية ، غير أن التغيرات التكنولوجية قد تؤدي إلى نتائج مختلفة بحسب السياق الذي تمارس تأثيراتها فيه ، فقد يكون لها تأثيرات ايجابية ، كما قد يكون لها آثار سلبية ، و مثال ذلك أنها قد تؤدي - في ظل ظروف معينة - إلى الاستقرار السياسي ، كما أنها قد تثير – في ظروف أخرى – عدم الاستقرار السياسي[3] .

هناك نقطة محل إجماع بين العلماء ، و ذات أهمية كبرى بالنسبة للدول في الوقت الحالي حول : "التقدم التكنولوجي "، وهو أنه يعتبر واحدا من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الإقتصادي ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق [4] لكن هناك فرق شاسع بين الدولة التي تنتج تجهيزاتها التكنولوجية و من تعتمد في نهضتها على ما تستورد من الخارج ، و هذا ما تفطنت له الصين في نهضتها الحديثة ، فقد أدركت أن التقدم التكنولوجي لا يقاس بحجم الواردات من التقنية الحديثة و التجهيزات و الخدمات التكنولوجية ، ما لم يكن للدولة القدرة على خلق تكنولوجيات خارج مظلة الدول المهيمنة ، يكون بمثابة الحماية من التبعية التكنولوجية ، التي في الغالب لها أغراض تجسس[5]، في عصر عرف زيادة قيمة المعلومات و توافر الوسائل الإلكترونية لإدارة النمو المستمر في حجمها ، و هو ما جعل المعلومات و أنظمة

---

1 منى شابو . **تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية** (صدى نت ، 2017)، من الموقع : http://elsada.net/53486(04/02/2019)

2 محمد أمين بروس، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة " ، مرجع سابق ، ص 33 .

3 أحمد براهيم ، "الدولة العالمية و النظام الدولي الجديد" ، مرجع سابق، 446 .

4 أنطونيوس كرم ، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1982) ، ص41 .

5 ابراهيم الأخرص، **أسرار تقدم الصين : دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود** (القاهرة / مصر : إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008) ، ص 194 .

المعلومات مصدر قوة لا يقدر بثمن، و أضحى هدفا ملحا لدى الحكومات [1] ، لكن رغم أن التطور الرهيب في وسائل التكنولوجيا و أنظمة الإتصالات لها أثر كبير في تشكيل و صنع السياسات الخارجية للدول ، إلا أن له أثرين بارزين حول العمل الحكومي المستقل ، فإما أن يعزز من نفوذ و سلطة الحكومات ، و إما أن يساهم في تقليصها[2] ، نتيجة انتشار المعلومة ، سواء كانت ذات مصداقية أو مفبركة .

هناك من يعتقد أن "التكنولوجيا" على عظمتها و قوتها لها دور سلبي كبير على المجتمعات ، خاصة و أنها قربت الشعوب على اختلاف معتقداتهم و لغاتهم و إيديولوجياتهم مما زاد من حدة الصراعات على أسس مذهبية ، كما أن التطور التكنولوجي لوسائل التدمير أنهت مظلة الحماية التقليدية للدولة على مختلف القضايا [3]، و أصبحت المخاطر التكنولوجية أكثر وضوحا ، وازدادت المخاوف من حصول حوادث جديدة كمثل ذلك الذي شهده مفاعل تشرنوبيل في العام 1986[4] ، لكن هناك من الآراء من يستبشر بالتطور التكنولوجي ، الذي أدى اختراع السلاح النووي ، خاصة أن له الفضل في حسم مسألة المواجهة بهذه الأسلحة المدمرة ، لاقتناع الكثيرين بأنه ستكون له آثار وخيمة ، بل يمكن أن يؤدي إلى الفناء البشري[5] ، و هناك من يخالف هذا الطرح و يعتبر التطور التكنولوجي أخطر من السلاح النووي ، لأن هذا الأخير لا يزال حكرا على الدول الكبرى ، بينما سلاح التكنولوجيا أصبح في متناول الشعوب ، فبإمكان وسائل التواصل الاجتماعي مثلا أن تحفز إيديولوجية أو مجموعة من الإيديولوجيات داخل المجتمع الواحد أو مجموعة من المجتمعات في وقت وجيز، خاصة الدول ذات المجتمعات الهشة ، و تبقى الدول الكبرى الوحيدة التي بإمكانها السيطرة عليه بفضل أنظمتها الدستورية و القانونية التي تطورت معه منذ قرون [6] ، لكن على اختلاف وجهات النظر هذه ، يبقى العامل التكنولوجي سلاح ذو حدين، فإما أن تستغله الدول و الشعوب للتعمير و البناء و الرفاهية و إما أن تستغله بطريقة عكسية فيؤدي للتدمير و

---

1 **السلاح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، ترجمة فادي حمود، عمر الأيوبي و آخرون (بيروت / لبنان : معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، 2004) ، ص123 .

2 بيتر مارشال ، **الدبلماسية الفاعلة** ، ترجمة أحمد مختار الجمال(القاهرة ، مصر:المجلس الأعلى للترجمة ، 2005)، ص 172 .

3 زبغنيو بريجنسكي ، **الإختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت/ لبنان : دار الكتاب العربي ، 2004) ، ص 22 .

4 **السلاح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، مرجع سابق ، ص 120 .

5 إبراهيم أبو خزام ، **الحروب و توازن القوى** ، مرجع سابق ، ص 36 .

6 منى شابو . **تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية** ، مرجع سابق .

الخراب ، أي العبرة بأسلوب توظيفه و ليس الابتهاج به في حد ذاته [1]، و النتيجة التي حققها التطور التكنولوجي ، كما وصفها " ولتر رستون " هي أن تأثير التكنولوجيا على الدولة جعل مسألة السيادة لديها على المحك – فقدان الدولة قدسية حدودها السياسية – بسبب ما أطلق عليه «ألفن توفلر» مصطلح " الموجة الثالثة " [2].

المطلب الرابع : أثر العامل العسكري في السياسة الخارجية .

العامل العسكري من أهم و أبرز المؤشرات لقوة الدولة ، كما يعتبر الوسيلة الفعالة لتحقيق أهدافها في البيئة الدولية [3]، و يقصد به مجموع المقدرات المتعلقة بالاستعمال أو التهديد بالعنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى [4] ، و هناك علاقة بين ما يتم اختراعه من أسلحة متطورة و فتاكة و بين السياسات التي توضع ، وفي هذا الصدد يقول جون هيرز " بمجرد أن بلغت الأداة العسكرية هذه القدرة التدميرية الكبيرة ، يعني أنها أصبحت تفرض السياسات ، بدلا من أن تكون السياسات هي المحددة لكيفية اختيار الأسلحة و نمطها و كيفية استخدامها و كمية الأسلحة المطلوبة لذلك ، و ما إلى ذلك من أمور أخرى في هذا المجال ، أي بدلا من أن تخدم الأسلحة السياسة ، صارت السياسة مجرد خادم للأسلحة التي مثلت بنفسها أكثر فأكثر علة وجودها " [5] . لكن على الرغم من هذا الرأي ، فإن الغالب أن الدولة لا تتصرف مدفوعة بما تمتلك من أسلحة متطورة في أغلب الحالات ، إلا بعد استنفاذ الأساليب و الوسائل التي تستخدم في ممارسة القوة ، و هي على الترتيب [6] :

1. **أسلوب الإقناع** : تستعمل الدولة القنوات الدبلماسية - مؤتمرات ، ندوات ، لقاءات ثنائية – من أجل توضيح مواطن الخلل و اللبس و بعض الأمور الناتجة عن سوء الفهم ، و ذلك باستخدام وسائل الإمالة و التفاهم كالتذكير بالمصير المشترك و حسن الجوار و المصالح المشتركة ، هذا الأسلوب مفضل للدول الصغرى لأن الحاجة إلى وسائل الضغط الأخرى تكاد معدومة ، كما أن الدولة التي تستخدم هذا الأسلوب ، يتوقف سعيها إلى حماية أهدافها و مصالحها عند هذا المستوى بمجرد نجاح الإقناع .

---

1 نبيل راغب ، **أقنعة العولمة السبعة** (القاهرة ، مصر : دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، 2001)، ص 231 .

2 سيف نصرت توفيق الهرمزي ،" دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي" ، مرجع سابق ، ص 158 .

3 عربي لادمي محمد ، "السياسة الخارجية :دراسة في المفاهيم و التوجهات و المحددات " ، **مجلة دراسات و أبحاث** ، العدد 25(الجلفة ، الجزائر : ديسمبر 2016)، ص

4 محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، مرجع سابق ، ص 92 .

5 مارتن غريفثس ، **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 89 .

6 إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، مرجع سابق، ص 200- 201 -202 .

2. **أسلوب الإغراءات** : و ذلك بتقديم حوافز معنوية و مادية ، في شكل دعم سياسي و دبلوماسي ، كالدعم النفسي لتحسين النوايا و هذا بالنسبة للحوافز المعنوية ، أما الحوافز المادية وهي الغالبة في أغلب الحالات فهي من قبيل المساعدات الاقتصادية و العسكرية ، كالقروض و الهبات المالية ، و الدعم العسكري في شكل تسليح ، و تدريب ، وحماية و التحالف ضد طرف آخر.

3. **أسلوب العقوبات** : يرتبط بالأسلوب السابق ، فالعقاب يعني الحرمان من المساعدات التي كانت في السابق في إطار الإغراءات ، له أشكال أخرى كالدعاية المضادة ، دعم المعارضة ، اتخاذ إجراءات تضييق على الخصم من قبيل القيود على الهجرة ، دعم المعارضة ، العقوبات الاقتصادية و التجارية .... الخ ، لابد أن لا يكون فجائيا أي أن تسبق العقوبة بإنذار ، كأن يحمل بوادر التراجع عن العقوبة في حالة رضوخ و استجابة الخصم للعدول عن الموقف .

4. **أسلوب القوة المسلحة** : في حالة فشل الأساليب السابقة ، تكون الدولة أمام تجاوز الحد الفاصل بين العقوبات الغير مبنية على العنف العسكري ، إلى استعمال القوة السافرة ضد الخصم. و بذلك يكون الهدف الحصول على النتائج المرغوبة على الفور ، مع حرمان الخصم من أي إجراءات أو إرادة ، لأن هذه الأخيرة تصبح حينئذ ملك لطرف واحد فقط ، و ليس هناك من حل لتفادي الضرر أو تلافيه .

على مر التاريخ كان امتلاك الدولة لمقومات القوة الشاملة (العسكرية ، الاقتصادية و السياسية)، يدعم قدرتها على اتخاذ القرارات السياسية الفاعلة و من ثم يحرر سياستها الخارجية و تحركاتها الدولية لدرجة مقبولة ، و من أجل ذلك عمدت إلى بناء قدراتها بالاعتماد على نفسها بالاستغلال الأمثل لمقدراتها أو الاستيلاء عليها من الآخرين بالقوة ، رغبة منها في التحكم بالسياسة الدولية ، أو تقليل آثارها السلبية عليها ، وعدت القوة العسكرية أهم عناصر القوة تلك ، و أهم مقومات الاستقطاب الدولي[1]، و تعتبر كذلك الأداة الرئيسية التي من خلالها تسعى الدولة لفرض سياستها الخارجية و حشد التأييد لها و من ثم بلورة و صياغة دورها القيادي عامة - على الأقل في مستواها الإقليمي - و يمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة و الشعب للدفاع و دعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ، ولتحقيق

---

1 سفيان مخنف ، " البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية دراسة حالة سوريا (2011-2018 "، **مجلة مدارات سياسية** ، العدد 05 (الجزائر: جوان 2018) ، ص23.

مطالب الردع في فترات السلم [1] .

في كتابه "السياسة بين الأمم" هانس مورجانتو" يبين بأن " السياسة الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة ، بين دول تسعى لتحقيق مصالحها بشكل منفرد ، مثلها مثل أي سياسة أخرى" ، أي أنه و إن كان الهدف النهائي لاكتساب القوة من طرف أي دولة هو تحقيق الحرية و الأمن و الرفاهية . .، فإن الهدف الذي تسعى الدولة لتحقيقه في آخر المطاف هو اكتساب القوة نفسها ، لكن هذا الهدف النهائي على الغالب يغلف برداء ديني أو فلسفي أو اقتصادي أو اجتماعي . و لكن بغض النظر عن هذه المبررات فإنه متى سعت الدولة إلى تحقيق مثل هذه الأهداف بوسائل السياسة الدولية ، فإنها لا تتوانى عن استخدام القوة [2]، و يخالف "آرنولد والفرز" هذا الطرح بالقول : "على الرغم من أن القوة الوسيلة الأفضل لتحقيق أهداف أكبر، فهذا لا يعني أن القوة أصبحت الهدف النهائي بالنسبة للدول ، و ربط القوة بالأهداف يشكل الحد الفاصل بين النتائج المحققة من وراء استخدام هذه القوة ، و حجم القوة المستخدمة في ذلك ، بمعنى أدق هل هذه القوة قد حققت مستوى الأهداف المسطرة لهذه السياسة الخارجية ، أم أنها على النقيض من ذلك ، و لا تشكل إلا نوع من الإفراط الذي لا لزوم له" [3] ، بل في نظره لا فائدة منها إذا لم تقترن بالقدرة على استخدامها ، و ذلك من خلال تعريفها بالقول : هي القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ، و منعهم من عمل ما لا تريد ، كما أنه يفرق بين القوة و النفوذ أو التأثير ، فالأولى تعني تحريك الآخرين بالتهديد ، أو معاقبتهم بالحرمان ، أما النفوذ و التأثير فيعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد و الإغراء [4]. و بمطابقة هذا التعريف مع أشكال استخدام القوة في شقها العسكري ، فإنها بهذا الشكل تصبح -القوة المسلحة - أداة من أدوات السياسة الخارجية ، و المتتبع لاستخداماتها لدى الدولة المهيمنة على الساحة الدولية – الولايات المتحدة - يلاحظ أنها تستخدمها بشكلين هما : [5]

---

1 عبد المعطي زكي، **الأمن القومي – قراءة في المفهوم و الأبعاد** (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2016)، ص 04 من الموقع : https://eipss-eg.org (11/06/2019)/

2 علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية** ، مرجع سابق . ص 146-147 .

3 المرجع السابق ، ص149 .

4 جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت : كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، 1985)، ص 61 .

5 إياد خلف عمر الكعود " إستراتيجية القوة الناعمة و دورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية ، رسالة ماجيستير ، جامعة الشرق الأوسط ،عمان ، 2016 ، ص 32 .

الشكل الأول : التهديد باستخدام القوة المسلحة : و هو الإجبار(الإرغام) في إطار نمط الردع ، من خلال التلويح باستخدام العمل العسكري ضد الخصوم ، و الهدف منه :

1) التأثير في إرادة الخصم من أجل ثنيه عن القيام بسلوك معين يرغب في القيام به (الردع) ، كثني دولة ما عن حشد قواتها على الحدود مع دولة جارة .
2) دفعه نحو إتباع سلوك معين لا يرغب في القيام به (الإجبار) ، كالانسحاب من مناطق ، تشكل موقعا استراتيجيا للدولة .

الشكل الثاني : الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة العسكرية : و يعني الاستخدام الفعلي للقدرات العسكرية ، في إطار نمط الدفاع ، أو نمط الهجوم ضد قوات أو قدرات الخصم ، و الغرض منه إلحاق الهزيمة ، بهدف إحداث آثار تدميرية مباشرة بالدولة الخصم .

و حول الأدوار الايجابية لامتلاك الدولة القدرات العسكرية الكافية ، فإنها تهيأ لها خلفية من الثقة و الاستقرار للعمل الدبلوماسي ، فالتفاوض من مركز القوة يعزز هذه الخلفية و يقويها ، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط و تهديدات ليس بوسعها أن تقاومها [1] ، و بحسب قوة الدولة العسكرية تصاغ سياستها الخارجية ،سواء قوة أو ضعفا ، فالدولة ذات الإمكانات العسكرية المحدودة هي بالمحصلة ذات سياسة خارجية ضعيفة ، بينما الدولة التي تمتلك هذه المقومات العسكرية تكون أقدر على التفاوض ، و فرض إرادتها ، لكن هذه القوة قد تغري الدولة لممارسة التوسع ، و يمكنها أن تخسر في النهاية كألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية [2] . لأن الكثير من الدول في هذه اللحظة ، سوف تحشد قوتها لمواجهة هذا الطموح التوسعي .

الشيء الثابت هو أن هناك علاقة عكسية بين قوة الدولة و التدخل في شؤونها الداخلية من طرف الدول الأخرى ، فكلما زادت قوتها قلت احتمالات التدخل في شؤونها و العكس صحيح ، فالزيادة في قدرات الدولة ، أو إقناع الخصوم بفداحة العدوان الذي سوف يسلط عليها ، له قيمة في رفع إمكانات الدولة من رصيدها في إستراتيجية الردع لديها [3] ، لأنه من الحكمة عدم التدخل في شؤون دولة ذات قدرات أضخم .

---

1 جوزيف فرانكل ، **العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 135 .

2 قحطان أحمد الحمداني ، **المدخل إلى العلوم السياسية** ،مرجع سابق ، ص 402

3 لويد جونسن ، **تفسير السياسة الخارجية** ، مرجع سابق ، ص 255 .

المبحث الثاني : استخدامات القوة العسكرية في السياسة الخارجية

يعد استخدام القوات المسلحة بكفاءة و في الوقت المناسب دون الوقوع تحت تأثير الاستنزاف أو سوء التقدير، من أهم الاستراتيجيات التي تسعى إليها الدول ، و قد حام حول الموضوع جدل واسع فيما يخص الغرض من القوة العسكرية في تحقيق المكاسب ، فهناك من اعتبرها كأداة دفاعية أحسن إستراتيجية ، كون أحسن وسيلة للهجوم هي الدفاع ، و أن الهجوم بات أكثر كلفة من أي وقت مضى في عصر من العولمة و الاعتماد المتبادل ، فيما اعترف البعض بأنه من الضروري أن تكون هناك قوة هجومية ، لما توفره هذه الأداة من مزايا ، و أن الغالب على النظام الدولي حالة الفوضى ، التي تشجع الدول على المنافسة ، و أن الهيمنة هي الأضمن للبقاء ، هناك طرف آخر يرى بأن امتلاك قدرات عسكرية كبيرة ، هو الأفضل ، فيمكن تحقيق المزايا عن طريق الردع دون اللجوء إلى الاستعمال الفعلي للقوات المسلحة ، و في حالة ما فرضت الحرب تكون الدولة على استعداد لذلك ، و تاريخيا قد ثبتت مزايا الردع في تجنيب العالم حرب نووية ، و حافظ على سلمية فترة الحرب الباردة ، بل جنب العالم المواجهة العسكرية لغاية هذه اللحظة .

المطلب الأول : القوة العسكرية كأداة دفاعية .

القوة العسكرية كأداة دفاعية أسلوب من أساليب استخدام القوة المسلحة ،و معناه أن الدولة لا تستخدم قوتها المسلحة إلا تحت ضغط هجوم مسلح عليها ،أو إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك ، و يكون ذلك دفاعا عن نفسها ضد هذا الهجوم الموجه إليها ، أو دفعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها ، و الذي لا تجدي في دفعه الأدوات الأخرى – الدبلماسية ، إستراتيجية الردع - الأقل عنفا من أدوات السياسة الخارجية الأخرى [1]، كما أن حدود استخدام القوة العسكرية كأداة دفاعية ، يتخذ مستويين [2] :

- **المستوى الأول :** و يتمثل بالتصدي لأي قوة عبرت الحدود فعلا أو اخترقت أحزمة الدفاع القومي و في هذه الحالة ليس هناك مفر من الرد على الغزو ، لأن الغازي أصبح يشكل تهديدا أكثر من أي وقت مضى .
- **المستوى الثاني :** و يتمثل بالمبادرة لإزالة الخطر، و في هذه الحالة تكون الدولة قد

---

1 إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، مرجع سابق ، ص 511 .

2 عامر مصباح ، **نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية** (القاهرة / مصر : دار الكتاب الحديث ، 2010) ، ص 176.

قامت باستعمال قوتها بناءا على استشعارها بالخطر، قبل أن يتبلور إلى شكله النهائي، و تعد إستراتيجية الضربة الاستباقية خلال رئاسة "بوش الابن" مثالا عن هذا المستوى .

و حول المبادرة لإزالة الخطر- المستوى الثاني للدفاع - كوسيلة من وسائل الدفاع ، فإن بلوغ هذا المستوى قد ترافق مع مراحل تطور مفهوم الأمن القومي ، الذي تطور معه مفهوم الدفاع . و هذه المراحل هي [1] :

1) الأمن القومي الذي يعني بمواجهة التهديدات العسكرية .

2) توسع فيها الأمن القومي من حماية الدولة من العدوان الخارجي إلى حماية مصالح الدولة في الخارج .

3) المرحلة الحالية و هي استيعاب التهديدات الأمنية الداخلية (الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية ، ...)

بغض النظر عن هذه المراحل فإن الهدف النهائي من وراء أسلوب الدفاع ، منع الطرف المضاد من تحقيق أهدافه ، عن طريق صد أو دفع هجوم يتم شنه ضد الدولة ، مع تقليص الخسائر إلى أقصى حد ممكن [2]، كما أن الدولة لا تضطر لاستعمال أسلوب الدفاع إلا في حالة إخفاقها في الردع ، أي إخفاق الردع في ثني الخصوم عن نواياهم العدوانية ، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الدفاع نتيجة حتمية ، و بخاصة في عصر العولمة حيث بات استخدام القوة العسكرية أكثر تكلفة من أي وقت مضى ، لأن الخسائر المترتبة عن هذا الاستخدام سوف تكون مكلفة جدا لكلى الطرفين ، و تنعكس سلبا على العلاقات الاقتصادية المتبادلة التي ظلت تنسج لفترة طويلة [3] .

يعد الأسلوب الدفاعي ، الأسلوب الغالب على العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة ، المستند إلى ما عرف عند "ألكسندر جورج" بتسمية "دبلوماسية الإكراه" كما سنتطرق له في البعد العسكري للقوة الصلبة ، ومثلما يكون للهجوم مزايا ، يقابله نقاط ضعف بالنسبة

---

1 حوسين بلخيرات " أجندة الأمن القومي " ، **محاضرة سنة أولى ماستر** ، دراسات إستراتيجية و أمنية ، ألقيت بتاريخ : 18/03/2018 .

2 إياد خلف عمر الكعود ، " إستراتيجية القوة الناعمة و دورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية "، مرجع سابق ، ص 32

3 رشيد عثامنة ، " التفاعل بين العامل الاقتصادي و الأمن القومي في السياسة الخارجية الأمريكية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2014 ، ص 98 .

للدولة المدافعة ،و العكس صحيح ، و من تلك نقاط الضعف التي ينطوي عليها الدفاع مايلي[1]

1) الدفاع يفقد الدولة زمام المبادرة لأن فجائية الهجوم تربكها و تشتت صفوف المقومة
2) يضيق من فرص الاختيار أمامها ، لأنها منشغلة بالدفاع أولا ، و الوقت ليس في صالحها لاختيار البدائل .
3) يحتم عليها الدخول في حرب قد لا تكون مهيأة لها ، مادام الدفاع يضيق من فرص الاختيار لدى الدولة المدافعة من جهة ، و من جهة أخرى يجبرها على الدخول في حرب ليست مستعدة لها في الوقت والمكان الذي يخدم مصلحتها ، و بسلاح لا يتلاءم مع الطاقة الهجومية للعدو .

مثلما رأينا سابقا فإنه كما يمكن أن يكون للدفاع نقاط ضعف ، فإنه يمكن أيضا أن يكون له نقاط ايجابية فهو يمنح الدولة المدافعة إمكانية حماية القانون الدولي لها ، عن طريق حقها في الدفاع عن النفس ، و تكسب تعاطف و مساندة الدول الأخرى، مع إمكانية تقدير القدرات الهجومية للخصم ، ثم الرد عليها وفق ما يتطلب ذلك ، بالإضافة إلى أنه يحمي الدولة من الوقوع في اختلال التوازن بين قدراتها الاقتصادية و العسكرية مما ينعكس سلبا على التنمية المحلية لديها .

المطلب الثاني :القوة العسكرية كأداة هجومية .

على عكس الغرض الدفاعي للقوة العسكرية ، هناك أسلوب آخر يعرف بالأسلوب الهجومي ، أي أن الدولة تبادر باستخدام قوتها ضد دولة أخرى بهدف إلحاق الهزيمة بها ، على أمل تحقيق مجموعة من الأهداف أو المزايا أو القيم ، و التي ترى فيها الدولة أنه لا يمكن تحقيقها إلا باستخدام القوة العسكرية [2] ، و حسب النظرية الواقعية الهجومية فإنه من أجل تحقيق هذه القيم أو الأهداف ، يجب على الدول الحصول على القوة بالمقدار الذي لا يمكن أن تنافسها فيه أية دولة أخرى ، مستغلة بذلك كل الفرص المتوفرة ، لأن أضمن وسيلة للبقاء في عالم من المنافسة على القوة ، هو الحصول على القوة التي تؤدي إلى

---

1 إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، مرجع سابق ، ص 511- 512 .

2 إياد خلف عمر الكعود ، " إستراتيجية القوة الناعمة و دورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية " ، مرجع سابق ، ص 32 .

الهيمنة[1].

الدول تلجأ إلى النوع الثاني من الأسلوب العسكري -القوة الهجومية - لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية . إذ إن أهداف الدولة من وراء استخدامها لقوتها العسكرية تحقيق بعض المكاسب الإقليمية أو الإستراتيجية أو الاقتصادية أو السياسية ، كالعمل على إسقاط نظام سياسي مناوئ لمصالحها أو فرض توجهاتها السياسية بالقوة ، أو دعم حليف لها[2] ، لكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب نجاح الأسلوب الهجومي ، الذي بدوره يتطلب توفر مجموعة من الشروط كالتفوق في عدد القوات الهجومية نسبة إلى عدد القوات المدافعة ، و هو الغالب في جميع الحالات ، مع الأخذ بالحسبان الفوارق النوعية في الأسلحة التقليدية كما و نوعا ، و ما يمكن أن تؤثر عليه في توازن القوى[3]، و يؤيد هذا الطرح "جون ميرشايمر" ، و هو واقعي هجومي، حين قال أنه من أجل ضمان أمن الدولة و استقرارها، ينبغي على الدولة التفوق النسبي في قوتها مقارنة بالدول الخصوم الأخرى ، مع عدم الاكتفاء بالقوة المطلقة ، و لتحقيق ذلك يجب على القادة التطلع إلى استراتيجيات تضعف الدول المنافسة ، و في نفس الوقت تزيد من قوة دولهم نسبة للخصوم[4]، لكن النتائج الحتمية و المترتبة عن استخدام القوة العسكرية بأسلوبها الهجومي في هذه الحالة ، يدور حول مجموعة من النتائج مثل انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول ، أو الاعتداء على استقلالها السياسي ، أو تغيير الواقع الإقليمي بالقوة ، أو فرض علاقات قوى جديدة[5] ، والتي غالبيتها نتائج تتعارض بشكل واضح مع الأعراف و القوانين الدولية التي تجرم استخدام القوة العسكرية ، دون أسباب و أغراض مشروعة .

و حول الجدوى من استخدام الأسلوب العسكري الهجومي ، فإنه يوفر العديد من المزايا للدول التي تلجأ إلى هذا الأسلوب - رغم أنها تدان باستمرار لعدم أخلاقيتها و عدم شرعيتها - و من ذلك أن الدولة المهاجمة هي التي تختار الوقت الملائم لبدأ الهجوم الذي يتم بطريقة مباغتة تشل مقاومة الطرف المستهدف ، وتحرمه من فرصة تكتيل إمكاناته لإحباطه

---

1 تيم دان ، ميليا كوركي و ستسف سميث ، **نظرية العلاقات الدولية التخصص و التنوع** ، ترجمة ديما الخضرا (بيروت ، لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، يناير 2016)، ص 220.

2 سفيان مخنف ، " البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية دراسة حالة سوريا 2011-2018 " ، مرجع سابق، ص 25 .

3 لويد جونسون ، **تفسير السياسة الخارجية** ، مرجع سابق ، ص 243 .

4 عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 93 .

5 إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، مرجع سابق ، ص 512

وتصفية آثاره [1]، كما يمكنه كذلك من اختيار الظروف الدولية المناسبة ، و في بعض الأحيان الحصول على موافقة الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على العمل العسكري الهجومي [2] .

و كما أشارت الواقعية الهجومية ، فإن معظم القوى العظمى لها إمكانات عسكرية و قدرات تؤهلها لإلحاق الأذى ببعضها البعض ، و من أجل محافظة الدولة على سيادتها في ظروف كهذه ، يجب الحصول على القوة قدر المستطاع ، بما يضمن التفوق و الهيمنة على الخصوم ، لأنه كلما كانت الدولة أقوى قلت احتمالات تعرضها للخطر و التدخل في شؤونها الداخلية و العكس صحيح [3] ، فليس من الحكمة لأي دولة أن تشن هجوما على دولة أقوى منها .

المطلب الثالث : القوة العسكرية كأداة ردع .

لا تأتي فكرة الردع مع ظهور الأسلحة النووية فترة الحرب الباردة ، و لا مع نشأة الدولة بعد معاهدة "واستفاليا 1648 " ، و لكنه في أبسط أشكاله ، محاولة للتأثير في سلوك عدواني ما منذ القدم ، و أن أي أثر ناجم عن هذا السلوك ستكون له آثار أكبر من الفوائد المرجوة من هذا السلوك[4] ، و لكنه – الردع - لا يكون ذا فائدة كبيرة إلا إذا اقترن بالتهديد و الوعيد دون الاستعمال الفعلي للقوات ، لأن أسلوب الردع من المفروض أن يجبر الدولة ذات السلوك العدواني على تغيير سياستها دون حاجة للعمل العسكري الغير مضمون النتائج ، و تعد تجربة كوريا الشمالية ضد الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا عن ذلك [5] ، و على الرغم من وجود تعريفات عديدة للردع ، إلا أن تعريف الجنرال "اندريه بوفر" يعد الأبرز و الأشهر من بين هذه التعريفات و هو : " منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها -أو بصورة أعم - منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين ، باتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات التي تشكل تهديدا كافيا حيالها ، و النتيجة التي يراد الحصول عليها بواسطة التهديد نتيجة سيكولوجية نفسية " [6] .

---

1 إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، مرجع سابق ، ص 512 .

2 قحطان أحمد الحمداني ، **المدخل إلى العلوم السياسية** ، مرجع سابق ،ص 406 .

3 أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ،مرجع سابق ، ص 388.

4 مايكل شيهان ، **توازن القوى التاريخ و النظرية** ، ترجمة أحمد مصطفى ، (الجزيرة ، القاهرة /مصر ، 2015) ، ص 198.

5 قحطان أحمد الحمداني ، **المدخل إلى العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص 405 - 406.

6 رغدة البهي ، **الردع السيبراني: المفهوم و الإشكاليات و المتطلبات** (برلين ، ألمانيا : المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني ، 2017) من الموقع : http://www.accronline.com/search.aspx?keyword (10/06/2019) =

إلا أن الردع كسياسة أو كصيغة للعمل الاستراتيجي في ميدان العلاقات الدولية تأثر من حيث أدائه الوظيفي بنوعين من الأسلحة المستخدمة و المستحدثة – السلاح التقليدي و السلاح النووي- ما نتج عنهما نوعين من الردع هما الردع التقليدي و الردع النووي [1] :

أولا : الردع التقليدي : يرتكز بصورة أساسية حول الأسلحة التقليدية ، التي يظهر أثرها في ميدان المعركة، و شكل التهديد بهذا النوع من الأسلحة في أبسط أنواعه دعامة رئيسية لتحقيق مفهوم الردع ، و هو ثني الطرف المقابل عن استخدام العنف ضده ، و بالتالي الدخول في مواجهة لا يستطيع إدراك حساباتها أي طرف [2].

كما أن القوة التقليدية المتفوقة و القادرة على ممارسة تأثير رادع يدخل في بناءها عدة مكونات مثل التفوق العددي للأفراد المقاتلين ، و الأسلحة المستعملة كما و نوعا كالمدافع و الدبابات و عدد الطائرات ، و وجود إستراتيجيات حربية ناجحة و فعالة لإدارة المعركة ، كالقدرة على الهجوم و المناورة و اختراق صفوف العدو عن طريق الضربة الخاطفة ، و تعطيل طرق المواصلات للدولة المستهدفة [3] .

ثانيا : الردع النووي : كلمة الردع اتخذت لها إيحاءات و معان خاصة منذ بروز العنصر النووي ، حيث أن الأدبيات السياسية أصبحت تستخدمه بمعنى امتلاك الإمكانيات النووية ، لمواجهة أي اعتداء نووي مع التهديد بالرد بشكل يفوق في مستواه مستوى الهجوم ، و في نطاق غير محتمل من المعتدي ، بل إن البعض يستخدمه للدلالة على التهديد باستخدام الأسلحة النووية في قتال يدور بالأسلحة التقليدية [4] .

و من أجل إستراتيجية ردع ناجحة لابد من توفر ثلاث شروط أساسية [5] :

1) وجود حجم كاف من القوات ذات خاصية الهجوم الاستراتيجي الشامل ، القادر على احتواء الضربة النووية الأولى و استمرار القدرة على الرد الانتقامي لشرط ضروري لتحقيق غاية و جوهر إستراتيجية الردع.
2) وجود الدفاعات الاستراتيجية التي تحمي مراكز القيادة و السيطرة و منشآت

---

1 عبد القادر محمد فهمي ، **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية** (عمان / الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع، 2010) ، ص 117 .

2 عبلة مزوزي " إستراتيجية الردع و انعكاساتها على الواقع الإقليمي و الدولي بعد نهاية الحرب الباردة – دراسة حالة إيران " ، رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2018 ، ص 52 .

3 عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 121

4 جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 245.

5 عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 158 .

الردع و قوات الهجوم الإستراتيجي عموما ، من التدمير المفاجئ ، أو التعطيل عن العمل من قبل العدو.

3) قدرة القوات الهجومية ليس على الرد فقط ، و إنما كذلك على اختراق دفاعات العدو الاستراتيجية و الوصول إلى مراكز ثقله الحيوية في عمقه الاستراتيجي الإقليمي .

تاريخيا و إلى غاية هذه اللحظة ، يعد تلافي خطر المواجهة بالأسلحة النووية ، أبرز فائدة يقدمها السلاح النووي للبشرية ، و المحافظة على سلمية الحرب الباردة ، و من خلال كتابه " السلاح المطلق " The Absolute Weapon " يبتهج " بيرنارد برودي " بالسلاح النووي ، و يقول أن القدرة التدميرية لهذا السلاح العجيب ، حالت دون تعرض الدول لبعضها البعض ، و أصبح هم القوات المسلحة لا يقتصر في الفوز بالحرب ، و إنما العمل بكل جهد لتجنبها [1]، و في هذا الشأن يقدم الباحث "موثيا ألاغايا" مثالا عن فضل السلاح النووي في أن يكون وسيلة الردع الفعالة بالقول : " امتلاك باكستان للسلاح النووي قلل لديها هاجس التفوق العسكري التقليدي الضخم لجارتها الهند . و على الرغم من أن الردع النووي لم يلغي تبعات الفارق الكبير في قوة البلدين ، فقد كان له أثر مهم في كبح جموح الهند ، و تقييد الخيارات العسكرية المتاحة لها ، و تهدئة مخاوف باكستان إزاء التهديد الهندي " [2] .

---

1 مايكل شيهان ، **توازن القوى التاريخ و النظرية** ، مرجع سابق ، ص 196 .

2 أرتيوم لوكين، **روسيا و توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا** (أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية)، ص 27 .

المبحث الثالث : تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية .

تعد القوة من المفاهيم التي دار حولها جدل كبير ، وعرفت تطورا عبر مراحل فمن "القوة الصلبة" المفهوم التقليدي للقوة و المتمثلة بشقيها العسكري الذي يعني الإكراه و القصر ، و الإقتصادي المتمثل في الضغط و التهديد ، ابتدع "جوزيف س . ناي" في التسعينات من القرن الماضي ما بات يعرف " القوة الناعمة" ، ناصحا الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة التخلي عن إستراتيجية القوة الصلبة ، و الاعتماد على مصادر القوة الناعمة ، ثم ليأتي بعد ذلك ليبتكر مصطلحا جديدا عرف بالقوة الذكية التي اقترنت بضرورة الجمع بين القوتين الناعمة و الصلبة أمام ارتفاع تكلفة الحروب من جهة ، واستحالة تطبيق القوة الناعمة بمفردها ، و هو ما ترافق مع ظهور مصطلحات جديدة من قبيل " صدام الحضارات " [*] و " نهاية التاريخ" و " الحرب على الإرهاب" و التي من المفيد التعامل معها بمنطق "القوة الذكية"، و يعد مفهوم " القوة الحادة " ، من المفاهيم المحدثة في دراسة العلاقات الدولية ، و المسند إلى الباحثين "كريستوفر وولكر" و "جيسيكا لودفيج" في نوفمبر 2017 ، و الدافع من وراء إطلاقهما المصطلح الدور المتنامي للصين و روسيا ، و قد كان أول مصطلح يخرج من عباءة الحقل الأكاديمي الأمريكي ليفسر حالة خارجها .

المطلب الأول : القوة الصلبة في العلاقات الدولية Hard Power -

تأتي القوة الصلبة بصفة عامة و من ورائها الجانب العسكري على الخصوص ، ضمن الاتجاه الذي يرى فيها القدرة على الإكراه و الإجبار ، و تعد القدرات العسكرية الشق المهم في هذه القوة ، و الذي سيطر لفترة طويلة على حقل العلاقات الدولية كما تبين أدبيات المدرسة الواقعية [1] ، و هي كل ما يتضمن استعمال القوة ماديا أي مثلا القوة العسكرية ، و مختلف أشكال الضغوط و التهديدات الاقتصادية [2] ، إذا هي محصلة الجمع بين القوة العسكرية و القوة الاقتصادية للدولة ، و الذي شكل أحد مرتكزات الفكر الواقعي ، في فهم

---

1 سماح عبد الصبور عبد الحي ، **القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005/2013** ، (مصر : دار البشير للثقافة و العلوم ، 2014) ، ص 33 .

(*) **صدام الحضارات** : ورد في شكل كتاب للسياسي " صامويل هينتينغتون (1927 / 2008) ، يشير إلى أن الصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة سيكون على أساس الهويات و الثقافات ما بين البشر ، ولن يكون بين الدول القومية كما في السابق .

2 مداني ليلة "البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية" ، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، العدد04(الجزائر : جوان 2014) ، ص 178 .

سلوك الدول التي وصفته بالصراع من أجل القوة ، و تعتمد القوة الصلبة على مقدرات الدولة المادية بالإضافة إلى القدرة على توظيفها لخدمة مصالحها و أهدافها [1] ، بمعنى القدرة على جعل الآخرين يغيرون مواقفهم و يتبعون مسارا محددا للحركة ، و هي تقوم على الإغراء (بالجزرات) أو التهديد (بالعصوات)[2] ، إذن و كما أشرنا سابقا هناك بعدين للقوة الصلبة ، هما :

أولا : البعد العسكري : من أكثر أشكال القوة الصلبة تقليدية و استخداما ، فلطالما شكلت القوة العسكرية أداة الحسم النهائية لكثير من القضايا الدولية ، لها خمسة أنماط هي[3] :

1) دبلوماسية الإكراه[(*)] **:** عرفه "ألكسوند جورج - Alexender Gearge " بالقول : " تهديد الدولة للعدو باستخدام القوة العسكرية ، مع استخدام وسائل فعالة لإقناعه بالامتثال لقراراتها" ، مثل الإجراءات المتبعة في سحب السفراء ، و فرض العقوبات ، و المبتغى منها تحقيق ثلاثة أهداف حسب جورج :

- إقناع الخصم بالعدول عن موقف ما .
- إقناع الخصم بالتراجع عن موقف ما ، قد قام به فعلا.
- دعم المعارضة لقلب نظام الحكم في الدولة الخصم .

2) التخريب : عن طريق استهداف البنى التحتية ، و ضرب مؤسسات العدو ، و هياكله الحكومية ، تنتج العداء على المدى الطويل ، رغم فعاليتها.

3) الردع : عكس دبلوماسية الإكراه، فالأول يعني منع العدو من القيام بانتهاك ما ،بينما الثاني يعني رد فعل لانتهاك ما ، قام به العدو

4) الدفاع : مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدولة دفاعا عن النفس ، في مواجهة هجوم عسكري ضدها .

---

1 يمنى سليمان ، **القوة الذكية : المفهوم و الأبعاد – دراسة تأصيلية** (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2016) ، ص01 ، من الموقع : https://eipss-eg.org(11/06/2019)/

2 زهير بوعمامة ، **أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة** ، (الجزائر : دار الوسام العربي للنشر و التوزيع ،2011) ، ص 59 .

3 نبيل بكاكرة "التنوع و التغير في مضامين القوة ؛ نحو فهم جديد للعلاقات الدولية " ، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد19 (الجزائر : جوان 2018)، ص 167- 168 .

(*)**دبلوماسية الإكراه** : مصطلح دخيل، يعني الغلظة و الابتزاز السياسي و إرهاب الحوار ،عكس دبلماسية حل الخلافات بالطرق الودية ، محمد بن سعيد الفطيسي " الدبلماسية القائمة على الإكراه " ، من الموقع :
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=9677

5) **التدخل العسكري المباشر**: تلجأ إليه الدول في حالة فشل دبلوماسية الإكراه ، كتدخل الولايات المتحدة في كل من بنما 1989 بهدف حماية المواطنين ، و الصومال 1992 لأغراض إنسانية ، و ليبيريا 2003 بهدف الحفاظ على استقرار النظام ، و من أجل الإطاحة بالنظام في هاييتي 1994 .

ثانيا : البعد الاقتصادي : على الرغم من قدم هذا البعد ، إلا أنه لم يعرف بشكلة الحالي إلا مؤخرا ، نتيجة زيادة الاعتماد المتبادل ، حيث عرف لدى "جوزيف ناي " باستعمال الجزرات في السياسة الدولية ، يستعمل بأسلوبين في السياسة الخارجية للدول، فهو يعني الإغراء بالمساعدات و المنح الاقتصادية ، كما يعني الإكراه عن طريق الحرمان من المساعدات ، لإجبار دولة ما على القيام بأمر لا ترغب فيه ، له مرتكزات كارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ، و نصيب الفرد من الدخل القومي ، بالإضافة للقدرات الاقتصادية ، و الحكم الراشد و التنمية .

في الآونة الأخيرة ظهرت اتجاهات جديدة في دراسة السياسة العالمية تنادي بعدم الجدوى من استخدام القوة العسكرية بشكلها التقليدي، أمام ظهور أنواع جديدة من القوى على الساحة الدولية و ذلك راجع للأسباب التالية [1] :

1) **بروز دول كبرى غير عسكرية :** خروج دول إلى الوجود تحوز من القوة القدر الكافي ، بالمقابل انهيار قوى عالمية مثل الإتحاد السوفيتي ، وتزايد قوة الدول الصناعية الصاعدة ، التغير في طبيعة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، تراجع الحروب بين الدول ، زيادة الاعتماد المتبادل .
2) **التخلي عن مفهوم الأمن التقليدي :** و ذلك نظرا لتعدد أبعاد الأمن الغير عسكرية مثل الاقتصادي و البيئي و الثقافي و السياسي ، و بروز قضايا الارهاب و الأمن النووي و الفقر و مشاكل المناخ وانتشار هذه القضايا من البعد الداخلي إلى البعد العالمي ، مما تطلب تحقيق الأمن خارج مضلة الأمن التقليدي المختزل في العسكري .
3) **ارتفاع التكاليف العسكرية :** زاد العامل التكنولوجي من فداحة استخدام القوة العسكرية المتمثلة في التكاليف البشرية التي ألبت الرأي العام العالمي حول استخدام القوة العسكرية
4) **التغير في مصادر القوة :** مع التطور في العلوم و التكنولوجيا أصبحت الدول تفضل

---

1 سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية** ، مرجع سابق ، ص 36 - 37 .

التبادل التجاري و الاقتصادي مقارنة باحتلال إقليم دولة ما الأكثر كلفة، كما أن ظهور قضايا جديدة دفعت الدول إلى التنازل عن إستراتيجية الدول القومية قديما ، فأصبحت بحاجة أكثر إلى الاندماج في القضايا العالمية .

5) ظهور فواعل جديدة في السياسة العالمية : ظهرت هذه الفواعل على جميع الأصعدة و المستويات (الاقتصادية ، السياسية و العسكرية) قد لا تتمتع بالسيادة و لكنها أكثر فاعلية و أكثر تحررا .

و أمام هذه التغيرات ، فإن معظم الدول أصبحت لا تثق بالمطلق في قوتها العسكرية ، و ذلك لأن الكثير من القضايا أصبحت خارج سيطرتها .

المطلب الثاني : القوة الناعمة في العلاقات الدولية - Soft Power

تاريخيا الكل يعلم مدى فاعلية القوة الصلبة ، و الكل يدري أن أساليب الغطرسة الاقتصادية و العسكرية مهم لإجبار الدول على تغيير سياساتها و مواقفها ، على الرغم من أن القوة الصلبة تعتمد على المغريات (الجزرات) أو التهديدات (العصوات)، و لكن أضحى الحصول على النتائج المرغوبة من دون اللجوء إلى الأساليب السابقة التي تعتمد دفع الرشاوى أو التهديدات الملموسة أمرا مطلوبا لدى الكثير من الدول خاصة فيما بعد نهاية الحرب الباردة[1] ، و لقد تزامن الاهتمام بالأبعاد غير الملموسة للقوة وخاصة الثقافية و الحضارية و اللغوية و دور النشر و الصحافة مع زيادة حدة الاعتماد المتبادل و العولمة ، فأصبحت هذه الأبعاد أو ما بات يعرف بالقوة الناعمة مؤشرا لقوة الدولة في تعزيز و رفع رصيدها من القوة[2]

ولد مصطلح القوة الناعمة من رحم الحقل الأكاديمي الأمريكي ، متأثرا بما وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من قيم الديمقراطية و الحرية بصفة خاصة ، و الحضارة الغربية عامة ، و يعرفها جوزيف س ناي(1990) بالقول : «القوة الناعمة في جوهرها قدرة أمة ما على التأثير في أمم أخرى ، و توجيه خياراتها العامة ، و ذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي و الثقافي و منظومة قيمها و مؤسساتها ، بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد »[3]، و تستند هذه

---

1 جوزيف س ناي ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (العليا/ المملكة العربية السعودية : العبيكان ، 2007) ، ص 24 .

2 سماح عبد الصبور عبد الحي ، **القوة الذكية في السياسة الخارجية** ، مرجع سابق ، ص 41 .

3 رفيق عبد السلام ، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة** ، ط4 (بيروت/لبنان : مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث ، 2015) ، ص 09 .

القدرة إلى مصادر على ما ذكر "جوزيف س ناي" ، حيث تتبلور القوة الناعمة لأي بلد بشكل أساسي في ثلاثة مصادر رئيسية هي [1] :

1) **ثقافة الدولة :** حيث تجتذب الآخرين ، و تقودهم إلى الانبهار بثقافة و حضارة الدولة.
2) **القيم السياسية :** حيث تتمسك الدولة بالأهداف المسطرة في سياستها داخليا و خارجيا ، و تستثمر هذه الانجازات في خدمة مصالحها .
3) **السياسة الخارجية للدولة :** و ذلك حين يراها الآخرون مشروعة ، و ذات سلطة معنوية .

و من خلال هذه المصادر الثلاث ، فقد أغفل ناي عن قصد ذكر التطبيقات السرية للقوة الناعمة في حالات الحرب و المواجهات العسكرية ، لأن هذه المخططات ستبقى طي الكتمان في أروقة البنتاقون و المخابرات المركزية الأمريكية [2]. و الملاحظ مؤخرا أنه تضاعف الاهتمام ، لدرجة أن أبحت لها استراتيجيات و برامج تصدر عن أعلى المستويات في الدولة ، و ذلك راجع للأسباب التالية [3] :

1) سهولة أساليبها و انخفاض تكلفتها ، قياسا إلى التكلفة العسكرية و الأمنية المرتفعة .
2) اعتمادها على الطرق التي تستدرج الآخر دون أدنى مقاومة .
3) أضحت الوسيلة التي تحقق الأهداف بطريقة سلمية و بأقل ضرر فيزيائي ممكن .
4) البديل عن الأساليب الصدامية التي غالبا ما تترك آثارا سلبية ، و تشكل لاحقا دافعا للتمرد .
5) تحولها إلى أداة استعمارية جديدة بارزة بعد انتهاء الحرب الباردة .
6) باتت كنوع من الاستراتيجية بيد الدول القوية للإخضاع و التدجين .
7) أسلوب ناعم للتغلغل الصامت و إحداث التغييرات السياسية .

تعتبر القوة الناعمة إحدى الوسائل و الأساليب التي تستخدمها القوى الكبرى للسيطرة و التحكم بالدول الضعيفة ، و في هذا الخصوص يقول الباحث الألماني " جون جالتونغ " أنها لا تنفصل عن آليات الترويض الثقافي و السياسي المسلطة من القوى الكبرى

---

1 جوزيف س ناي (الابن) ، **مستقبل القوة** ، مرجع سابق ، ص 110.

2 إياد خلف عمر الكعود ، " إستراتيجية القوة الناعمة و دورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية "، مرجع سابق ، ص 32 .

3 المهندس محمد حمدان ، **الحرب الناعمة** ، مرجع سابق ، ص 26 .

على الدول الصغرى عن طريق ما أسماه بالنخب القائدة أو المتحكمة " Bridje Headelite " و المرتبطة بنيويا بها ، من أجل حماية نظام القيم و الثقافة المهيمنة و مصالح قوى السيطرة [1] ، فحتى حينما انتفضت الدول و الشعوب في وجه الدول الاستعمارية ، فإن هذه الأخير قد تمكنت من مد عروقها و تجديد دمائها ربما بصورة أشد مما كان في السابق ، وذلك عبر تعزيز حضورها الخفي و الناعم عبر زرع النخب القائدة ، من أجل تحقيق مصالحها ، و التي لم تجدي في تحقيقها الوسائل العسكرية[2] .

المطلب الثالث : القوة الذكية في العلاقات الدولية (Smart Power)

مع تعقد النظام الدولي ، أصبح لزاما على القوة المهيمنة، الساعية إلى تحقيق مصالحها بشتى الإستراتيجيات ، أن توازن بين استخدام القوة الصلبة و القوة الناعمة في عالم قائم على المعلومة و الترابط الإقتصادي ، لتكون القوة الذكية إضافة نوعية إلى نقاط القوة الأمريكية ، رغم الأثر الكبير للقوة الصلبة أمام التنظيمات الإرهابية و الدول النووية الصاعدة الغير خاضعة للغرب [3]، و قد تزامن ظهور مصطلحات " القوة الناعمة " و " القوة الذكية" مع مطلع التسعينات ، مع ظهور مفاهيم جديدة – حوار الأديان، صدام الحضارات ، و نهاية التاريخ - على مستوى الحقل الأكاديمي الأمريكي ، تنادي بأن هذه المرحلة ينبغي أن تدار بآليات للترغيب (القوة الناعمة) و أخرى للترهيب (القوة الصلبة)، و كلها آليات تدار تحت ما يعرف بالقوة الذكية [4] ، التي يختصرها جوزيف ناي ب " القدرة على الجمع بين القوتين الصلبة و الناعمة في استراتيجيا واحدة للتأثير في الآخرين " [5] ، فالدولة التي تحظى أفكارها و ثقافتها و سياستها الخارجية بالجذب و الاحترام ، من السهل عليها تغيير سلوك و اتجاه و حتى أفعال الدول الأخرى و شعوبها ، كما أن الدولة المانحة للمعونات و المساعدات الاقتصادية تحظى كذلك بالاحترام و الدعم من المجتمع الدولي ، كما أن التشابه في القيم و الثقافات و

---

1 رفيق عبد السلام ، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة** ، مرجع سابق ، ص13 .

2 المرجع السابق ، ص 18 .

3 أزهار عبد الله حسن " إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 : دراسة تحليلية " ،**مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد 03 (العراق: جامعة كركوك 2015) ص 63 .

4 سماح عبد الصبور عبد الحي ، **القوة الذكية في السياسة الخارجية** ، مرجع سابق ، ص 05 .

5 أحمد قاسم حسين ، " مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي : الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا " ، **سياسات عربية** ، عدد32 (الدوحة ، قطر: 2018) ، ص 125- 126.

اللغة عامل تأثير نتيجة لتوافق الرؤى و الآراء [1].

و قد لخص تقرير مركز الدراسات العالمية و الإستراتيجية الأمريكي أدوات تحقيق القوة الذكية في [2]:

1) التأكيد على أهمية التحالفات و الشراكة و المؤسسات التي تدعم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج، و رفض التحرك الانفرادي في السياسات العالمية ، و التأكيد على قيم الحماية و الأعباء المشتركة بين الدول
2) المساهمة في التنمية العالمية ، و تطوير الدور التنموي العالمي ، و كسب عطف الشعوب في قرارات السياسة الخارجية .
3) التأكيد على أهمية الاندماج الإقتصادي في ظل قيم الاعتماد المتبادل و الشراكة .
4) التأكيد على أهمية الدبلوماسية الشعبية ، و أهمية كسب العقول و القلوب ، و التأكيد على علاقات جيدة مع الشعوب الأخرى.
5) المساهمة في حل مشكلات عالمية مثل : امن الطاقة و المناخ و البيئة و التركيز على أهمية التكنولوجيا و دورها المتزايد .

و من أجل ممارسة القوة الذكية من طرف الدولة لابد لها من حيازة مقومات بنائها التالية [3]:

1)المعرفة الجيدة بالفاعل الدولي الذي سوف تمارس عليه هذه القوة من خلال طبيعته الداخلية و حدوده و سياقه ، حيث أن استخدام القوة الذكية يختلف من سياق لآخر.
2)المعرفة الذاتية بالأهداف المبتغاة من وراء استخدام القوة الذكية .
3)المعرفة بالإمكانات الذاتية ، و هل تستطيع هذه الإمكانيات تحقيق الأهداف المرسومة.
4)المعرفة بالوسائل التي سيتم توظيفها ، من حيث توظيفها مجتمعة أو منفردة و أي الأدوات أفضل ، و كيف و متى و أين يتم التوظيف .
5)رصد المؤسسات التي تساهم في ممارسة القوة الذكية : لأنه لابد من التعاون و

---

1 أزهار عبد الله حسن ، " إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 " ، مرجع سابق . ص 62

2 هادي الشيب ، نسيمة طويل و آخرون . **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب** (برلين ، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،2017) ، ص 126.

3 سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية** ، مرجع سابق ، ص 12 .

التضافر بين مؤسسات القوة الصلبة و القوة الناعمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية .

إن كل من القوة الصلبة و القوة الناعمة يكمل أحدهما الآخر ، لكن ليس بنفس مقدار درجة التأثير ، فعلى الغالب تكون القوة الناعمة أكثر تأثيرا من حيث الإطار الجغرافي و أكثر ديمومة ، على عكس القوة الصلبة ذات التأثير المحدود زمانا و مكانا [1] . كما أنه ليس بالضرورة أن يكون هناك علاقة ميكانيكية حتمية بينهما ، فمثلا ايطاليا ذات الأمجاد الرومانية بقيت ثقافتها و فنونها حاضرة إلى اليوم رغم اندثار روما ، كما أن إيطاليا ليست بالقوة العظمى اليوم [2] .

هناك أمر جد مهم ، و هو أنه عند التعامل مع المصطلح يجب أن يكون بنوع من الحيطة و الحذر ، خاصة و أن مصطلحي (القوة الناعمة و الذكية) ولدت من رحم الحقل الأكاديمي الأمريكي، و مبتكرهما – جوزيف س . ناي - ممن تدرج في مناصب عليا في الولايات المتحدة ، و حمل معه هواجسه و طموحاته السياسية في استمرار الولايات المتحدة في الهيمنة [(*)] على النظام الدولي ، و تزامنا مع صعود قوى جديدة (روسيا ، الصين و الاتحاد الأوربي) ، كما أن الظروف التي صاحبت ظهور المصطلح كانت عبارة عن ردة فعل أكاديمية لترسيخ هيمنة الولايات المتحدة على الشؤون الدولية ، و محاولة الحفاظ على السيطرة و الهيمنة الأمريكية بأساليب جديدة (القوة الذكية) [3] .

المطلب الرابع : القوة الحادة في العلاقات الدولية Sharp Power

بعض مظاهر القوة التي طرأت في السنوات الأخيرة على صعيد العلاقات الدولية ، لا يمكن إدراجها ضمن " القوة الصلبة" ولا " القوة اللينة" و لا حتى " القوة الذكية" ، فقد ظهر مصطلح جديد عرف ب "القوة الحادة" - نوفمبر 2017 - فقد نشرت " الفورن أفيرز" مقالة ل " كريستوفر وولكر" و " جيسيكا لودفيج" ورد فيها هذا المفهوم "Sharp power" ، ثم أعيد نشر المقال في تقرير أوسع بعنوان " القوة الحادة : صعود التأثير السلطوي"[4] ، و أن واشنطن

---

1 عز الدين عبد المولى، **الأزمة الخليجية و إعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية**(قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2018)، على الموقع :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/06/180607105314279.html(12/06/2019)

2 رفيق عبد السلام ، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة** ، مرجع سابق ، ص 15

3 أحمد قاسم حسين ،" مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي "، مرجع سابق،ص 126

4 عز الدين عبد المولى ، " الأزمة الخليجية و إعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية " ، مرجع سابق .

تصارع ضد ظهور مصطلح مفاجئ يعرف بالقوة الحادة ، من خلال التقرير يشير الباحثان إلى وجود حرب في الوقت الحاضر ، تشن من طرف قوى الاستبداد ، خصوصا كل من روسيا و الصين[1] ، ويجادلان فيه بأن توسيع الصين و روسيا لقوتيهما الحادة ، يجب أن يقابل برد حازم من طرف الولايات المتحدة و الديمقراطيات الأخرى ، بإعادة النظر في الأدوات التي يستخدمونها . فالقوة الحادة تخترق البيانات السياسية و الإعلامية للبلدان المستهدفة ، و هي تعمل ضد القوة الناعمة التي تسخر الإغراءات الثقافية و القيم التي تعزز قوة الدولة ، و الديمقراطيات يجب أن تطعم نفسها ضد التأثير الفاشستي ، بل أيضا أن تتخذ موقفا أكثر حزما تجاه مبادئها الخاصة [2] ، و تشير " القوة الحادة " إلى عمليات الرقابة الموجهة نحو الخارج ، و الإلهاء و التلاعب المناقضة لأساليب الإقناع و الجذب ، هذه السمات التي لا تتوفر إلا في الحكومات الاستبدادية اتجاه محيطها الخارجي ، رغم قمع الحريات و التعددية السياسية في الداخل [3] ، هذا المفهوم كان نتيجة لتساؤلات محيرة من طرف المراقبين ، و على رأسهم جوزيف ناي : لماذا تظل الأنظمة الاستبدادية تعاني من عجز شديد في القوة الناعمة ، على الرغم من تعاظم نشاطها على الصعيد الدولي ؟ في إشارة لكل من روسيا و الصين [4]، و لقد كان الداعي لإطلاق الباحثان هذا المفهوم ، بناءا على الدور المتنامي لكل من الصين و روسيا في تشويه قيم الديمقراطية ، باستعمال و سائل تكنولوجية ، و دور نشر و صحف ، فهما يستهلان الدراسة بأن كل من الدولتين أنفقتا المليارات في العقد الأخير " لإعادة تشكيل الرأي العام حول العالم " ، عبر استعمال وسائل متعددة تضمنت : أنشطة ثقافية و برامج تعليمية و إنشاء مشروعات إعلامية و مبادرات معلوماتية ذات طابع عالمي [5]، و لاحظوا كذلك من خلال المقارنة بين ما تستخدمه الدولتان و أساليب القوة الناعمة ، أن بعضا مما تستخدمه الدولتان لا يندرج تحت القوة الصلبة ، ولا تحت القوة اللينة[6] ، كما أن هاتين الدولتين لم يقتصر استخدامهما للوسائل السابقة على أغراض القوة الناعمة ، بل رافقتها بانتهاكات تتجاوز ما ينضوي تحت

---

1 Joseph S. Nye , **How Sharp Power Threatens Soft Power** (foreign affairs , 30/01/2018) in : https://www.foreignaffairs.com/print/1121771(15/04/2019).

2 Joseph S. Nye . Op.Cit .

3 كريستوفر ووكر ، **الغرض من القوة الحادة** (شبكة النبأ المعلوماتية ، 2018)على الموقع :

https://annabaa.org/arabic/views/14109(15/04/2019)

4 المرجع السابق .

5 منار الشوربجي "القوة الحادة و الناعمة "، **صحيفة البيان** (الإمارات) ،1/02/20184 .

6 صادق حجال ، **القوة الحادة : كيف تمارس الدول السلطوية التأثير؟** (مصر : المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص01 ، من الموقع: /https://eipss-eg.org(23/06/2019)

هذا المفهوم ، فكان لا بد من التفريق بين الأولى و بين القوة الحادة التي تستخدم وسائل الأولى لتنفيذ العنف و انتهاك حقوق الإنسان [1] ، مستغلتين في ذلك عدم التجانس المفرط في عصر من الاعتماد المتبادل و العولمة ، حيث لجأتا إلى وضع العوائق أمام التأثيرات الخارجية (السياسية و الثقافية ...) و في نفس الوقت تناديان بضرورة الانفتاح الخارجي على الدولتين [2] ، و من خلال المصطلح " الحادة " " الباحثان "وولكر" و" لودفيج" يصفان الآليات التي تقوم عليها " القوة الحادة" بسن الرمح ، لأنها حادة مثل السكين أو الرمح ، و تمزق النسيج الاجتماعي والمجتمعات ، كما يعد التدخل في الانتخابات الأمريكية الأخيرة أحد هذه الآليات التي تقوم على القوة الحادة [3] .

1 عمار كات ، **العالم بين فكي تهديدات القوة الحادة و القوة الناعمة** ، (ليون ، فرنسا : الأورونيوز عربي ، 2018) ، على الموقع :
https://arabic.euronews.com/2018/01/29/soft-sharp-power-russia-china (13/06/2019)

2 صادق حجال ، **القوة الحادة : كيف تمارس الدول السلطوية التأثير؟** ، مرجع سابق ، ص04

3 منار الشوربجي . **القوة الحادة و الناعمة** ، مرجع سابق .

المبحث الرابع : النقاش النظري الدفاعي / الهجومي حول استخدامات القوة العسكرية

انتقل الجدل حول استخدامات القوة العسكرية ، إلى الحقل الأكاديمي ،و لم يعد الجدال قائما بين النظريات الكبرى ، بل انتقل إلى داخل النظرية الواحدة ، ليأتي الانقسام داخل المنظور الواقعي في بداية التسعينيات ، بين الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية ليشكل بذلك قفزة نوعية في تطور النموذج المعرفي ، و قد مثل كل طرف مجموعة من المنظرين البارزين في حقل العلاقات الدولية ، حيث كال كل طرف للآخر مجموعة من الانتقادات حول مجموعة من القضايا ، كموقف الدولة تجاه الأزمات الدولية ،و إلى لأي حد تسعى الدولة لامتلاك القوة ، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع المنظمات الدولية و الاقليمية ، كما يعد الافتراض " فوضوية النظام الدولي" الموضوع الأبرز لهذا الجدل .

المطلب الأول : الواقعية الدفاعية The Defensive Theory

الواقعية الدفاعية إحدى تيارات النظرية الواقعية البنيوية ، تقر بأنه على الرغم من أن فوضوية النظام الدولي تحفز الدول على المنافسة ، إلا أن هذه الفوضوية أقل خطورة ، أي أن الأمن متوفر أكثر منه مفقود ، و بالتالي يجب على الدول أن لا تستعمل قوتها إلا في الحالات القصوى للخطر الذي يتهددها ، و الابتعاد عن الدبلوماسية العنيفة و الاستراتيجيات الهجومية [1]، لها مجموعة من الإسهامات في حقل السياسات العامة و السياسة الخارجية ، من أهم مرتكزاتها الفكرية " المأزق الأمني " (dilemma securty) الذي طرحه "روبرت جيرفيس" 1978 ، و " توازن القوة " الذي طرحه "كينيث وولتز" ، بالإضافة إلى مصطلحات أخرى ك : البحث عن الأمن (security seeking) ، الدفاع (defencing) و التوازن (balancing) ، من أهم روادها : ستيفن فان إفيرا(Stephen van Evera) ، ستيفن والت (Stephen Walt) ، جاك سنايدر(Jack Snyder) ،باري بوزان (Barry R.Posen) ، روبرت جيرفيس ، وشين لين-جونس(Sean M.Lynn-Jones) [2].

---

1 آمال محمد عبد الرحمن عوض ،"النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية : دراسة مقارنة" ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ،غزة ، فلسطين ، 02/05/2016 ، ص 45 .

2 بهولي عبير " النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية : دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر03 ،الجزائر ، 2014 ، ص 86 .

تعرضت الواقعية الدفاعية لانتقادات شديدة ليس من داخل النظرية الواقعية فحسب ، بل حتى من خارجها ، حيث يتهمها خصومها بأنها [1] :

1) خلطت بين ما يجب أن تتعلمه الدولة من النظام الدولي مع ما تتعلمه الدولة فعلا .
2) فشلت في إعطاء تفسير لحالة الدولة المصححة أو التي تريد تغيير الوضع القائم .
3) أعطت تركيزا أكبر لمستوى الوحدة (Unit-Level) في تفسير الفشل الذاتي في السياسة الخارجية أو النتائج الدولية السلبية .

كما يتهمونها كذلك بتعاطفها مع الليبرالية الجديدة ، لكنها تختلف معها حول إمكانية تفادي الحرب ، فالليبرالية الجديدة تدعوا لخلق مؤسسات أمنية تضطلع بالدفاع عن أمن الدول الأعضاء في هذه المؤسسات (خلق تعاون أمني) و تساهم في القليل من حدة المأزق الأمني ، فالدفاعية تعتبر أن هذا الدور التي تضطلع بت المؤسسات الأمنية ، ليس بالأمر المؤكد دائما لتجنب معظم الحروب [2] ، غير أنها تحتل مكانة وسطية بين الليبرالية الجديد و نظيرتها الواقعية الهجومية ، فهي أكثر تشاؤما من الأولى، و أكثر تفاؤلا من الثانية ، و ذلك راجع للأسباب التالية [3] :

1) إذا كانت هناك علاقات اقتصادية جيدة ، فليس من الضروري أن تكون هناك صراعات بين الدول ، لأن الصراع في هذه الحالة يهدد حالة الرفاه الاقتصادي الموجود بينها.
2) أن ما تقوم به دول معينة من حشد للقوات أو زيادة التسلح ، لا يستطيع القادة التأكد أو تفسيره على أنه بهدف التوسع و الهيمنة على النظام الدولي القائم أم هو عبارة عن إجراءات احترازية من خصومها ، و يبقى في الأخير مجرد هواجس من طرف القادة .
3) الواقعية الدفاعية تتحدى الليبرالية الجديدة في رؤيتها حول سهولة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة ، و اعتبارها أساسا للتعاون و نقطة انطلاق لبناء مؤسسات دولية .
4) الواقعية الدفاعية تقر بوجود مساحات للمصالح المشتركة أو المتبادلة ، ولكنها ترجح

---

1 أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 386 .

2 بهولي عبير ، " النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية " ، مرجع سابق ، ص 87 .

3 أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 386 - 387 .

عـدم إذعـان الـدول و لجوئهـا إلى الغـش فيمـا يتعلـق بمصـالحها القوميـة خاصـة في السياسات الأمنية .

يخالف الدفاعيون الرأي القائل بأن هناك علاقة طردية بين مضاعفة القوة و الأمن ، لأنه في أغلب الحالات يكون السعي لزيادة القوة ضارا بمصالح الدولة ، لأن هذه الأخيرة تسعى دوما للحفاظ على الوضع القائم ، و هدفها الأول هو البقاء و ليس مضاعفة القوة ، و أن اكتساب القوة للأغراض الهجومية ، تحفز الدول الأخرى على التنافس و خلق سباق تسلح ، مثلما توضح أعمال " روبرت جيرفيس " حول "المأزق الأمني" [1].

و يمكن حصر أهم النقاط التي تهتم بها الواقعية الدفاعية في التالي :

1) الاستراتيجية الدفاعية أقل تكلفة من الهجومية ، و الدولة التي تتبنى سياسة هجومية لتأمين نفسها ، تخلق سباقا للتسلح قد يهدد أمنها.
2) على الرغم من وجود حالات التنافس على اكتساب القوة ، فإن إمكانية الدفاع تبقى قائمة .
3) إنتاج الأسلحة الدفاعية فقط ، يقلل من حالة الفوضى و تهديد الآخرين ، و بالتالي يدعم الأمن و الاستقرار.
4) لا يمكن التفريق بين ما تقوم به الدول أنه عمل عدواني ضدها أو هو عبارة عن إجراء وقائي فقط (الغموض).

المطلب الثاني : الواقعية الهجومية offensive Realism

الواقعية الهجومية إحدى تيارات الواقعية الجديدة ، و التي ظهرت كرد فعل للنظرية الواقعية الدفاعية ، رافضة مبدأها باكتفاء الدول بالمحافظة على أمنها ، لأن فوضوية النظام الدولي تدفع الدول للحروب ، و بالتالي السعي للمحافظة على قوتها و زيادتها تجنبا للحروب، و هي تحتل مكانة و سطية كذلك ، و ذلك أنها تقبل أغلب أفكار والتز و جزء هام من افتراضات الواقعية الكلاسيكية [2] ،و من خلال العبارات التي تتداولها ، خاصة لدى أبرز منظريها ، مثل عبارات : المهيمن (Hegemon) ، مضاعفة القوة (Power Maximizing) ،

1 بهولي عبير ، " النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية " ، مرجع سابق ، ص 87 .

2 آمال محمد عبد الرحمن عوض،"النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية " ، مرجع سابق ، ص 48 .

الدولة التصحيحية (State Revisionist) ، لها رؤية تشاؤمية حول السياسات الدولية [1] ، و يمثل هذا التيار المتشدد و المتشائم بشأن أهمية القوة و تعظيم قيمتها من أجل فرض هيمنة الدولة و سيطرتها على نظام فوضوي ، نخبة من المفكرين و الأكاديميين أمثال[2] : جون ميرشايمر (John J.Mearsheimer) ، روبرت جيلبن (Robert R.Gilpin) ، راندل شويلر (Randall L.Schweler) ، جوزيف جريكو (Joseph M.Grieco) ، إريك لابس (Eric J.Labas) ، و ستيفين كراسنر (Stephen D.Krasser) و غيرهم .

و بما أن النظرية الهجومية جاءت كرد فعل حول افتراضات الواقعية الدفاعية ، فهي تخالف وجهات نظرها على أكثر من جهة ، ويفترضون أنه على الدولة أن تستفيد من أمرين في ظل نظام دولي فوضوي [3] :

أولا : كسب أكبر قدر من القوة إلى درجة الهيمنة ، لأن النظام الدولي الفوضوي، يقدم حوافز لامتلاك أكبر قدر من القوة النسبية .

ثانيا : الاستفادة من المنافع و الحوافز التي يقدمها النظام قدر المستطاع ، لأنه في أي لحظة قد تظهر القوة التي تغير الوضع القائم .

و من أجل الخروج من حالة القصور - على رأي " ميرشايمر" – الذي وقع فيه والتز ، حول فرضيات نظريته (النظام الفوضوي ، سعي الدول للبقاء) ، قدم ميرشايمر ثلاث فرضيات إضافة إلى الفرضيتين السابقتين[4] :

1) بعض الدول بطبيعتها تمتلك قدرات عسكرية هجومية ، تستطيع بواسطتها تحطيم بعضها البعض .

2) الدول لا يمكن أن تكون متيقنة أبدا من نوايا بعضها البعض .

3) القوى العظمى فواعل عقلانية ، و هي مدركة لبيئتها الخارجية إذا هي أدرى بشكل استراتيجي حول كيفية البقاء .

---

1 حكيمي توفيق ، " الحوار النيو واقعي- النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني : دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي " ، رسالة ماجستير ،جامعة باتنة ، الجزائر ، 2008 ، ص 20 .

2 ميلود عامر حاج ، **الأمن القومي العربي و تحدياته المستقبلية** (الرياض/ المملكة العربية السعودية : دار جامعة نايف للنشر،2016)، ص 108- 109 .

3 بهولي عبير ، " النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية " ، مرجع سابق ، ص 89

4 المرجع السابق ، ص 91.

تعتبر الواقعية الهجومية أن الإحساس لدى الدول بعدم الأمن شيء متأصل لديها ، و لذلك من الطبيعي أو من العقلانية أن تتصرف بمنطق هجومي ، ولم لا التأثير في الدول الأخرى و السيطرة عليها من أجل التخلص من حالة اللاأمن لديها [1] .

المطلب الثالث : النقاش النظري الدفاعي الهجومي حول استخدامات القوة العسكرية :

يعد الانقسام الذي حدث داخل النظرية الواقعية البنيوية الحدث الأبرز لتطور النموذج المعرفي الواقعي ، و الحدث الأبرز خلال التسعينات ، فقد شهدت حدة النقاشات بين هاتين النظريتين مجادلات كثيرة لعل أبرزها كان ما تعلق ب " الدراسات الأمنية"[(*)]، و على الرغم من أنهما تناقشان أثر النظام الدولي على سلوك الدول إلا أن هناك جملة من الاختلافات تتعلق بالقيود و الحوافز التي يقدمها هذا النظام ، و الهدف النهائي للدولة أهو التوسع و الهيمنة أم حد معين من الأمن ، و هل هذا الأخير سلعة وافرة أم هو مفقود [2]، و هذا لا يعني عدم وجود وجهات نظر متطابقة ، فهم يتفقون حول المسلمات الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي ، و التي لخصها جون ميرشايمر (J.Mearsheimer) في [3]:

1) فوضوية النظام الدولي (فقدان حكومة عالمية).
2) كل الدول لها القدرة و القوة لإلحاق الضرر بالدول الأخرى .
3) وجود حالات من الشك و الريبة لدى أغلب الدول .
4) كل الدول تسعى إلى سلامة إقليمها وأمنها الداخلي (حماية أمنها القومي) .
5) الدولة فاعل عقلاني .

---

1 حمدوش رياض " تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوربي بعد 11 سبتمبر 2001 "، رسالة دكتوراه ، ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،الـ جزائر ، 2012، ص 50.

2 أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 384 .

(*) **الدراسات الأمنية :** أحد ميادين العلاقات الدولية ، من خلاله توسع مفهوم الأمن ، من مفهومه الضيق المختزل في بعده العسكري ، الذي تأثر بالدراسات الاستراتيجية فترة الحرب الباردة ، إلى المفهوم الموسع (الأمن المتكامل ، الشراكة الشاملة) الذي أخذ أبعادا جديدة ، بعد نهاية الحرب الباردة ، كالبعد الانساني ، و الاجتماعي و الثقافي ، البيئي .....، للمزيد أنظر: عادل زقاق **" إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي** ، من الموقع :

http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

3 محمد الطاهر عديلة ،" تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات و الأسس " ، رسالة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر/ باتنة ، الجزائر، 2015 ، ص 228 .

و يعد الخلاف حول ما يمكن للدولة حيازته من القوة - حجم القوة - من أهم الجدالات بين هذين التوجهين[1] ، أبمقدور الدولة اكتساب المزيد من القوة و مضاعفتها إلى درجة تهديد الآخرين ، أم أن عليها الاكتفاء عند حدود ما يضمن لها الدفاع عن نفسها ؟، و الجواب عن هذه الأسئلة جاء من طرف الواقعية الهجومية كرد فعل حول افتراضات الواقعية الدفاعية ، و الذي تزامن مع تغير جذري في طبيعة التهديدات واشتداد التنافس بين الدول و ارتفاع حدة العولمة ، و في ظل هذه الظروف الكل يسعى إلى اكتساب المزيد من القوة ، من أجل ضبط حالة النظام الدولي الذي مازالت تدفع به الفوضوية إلى اللاأمن من ناحية ، ومن ثم نحو الحرب من ناحية أخرى [2] .

إن الواقعية الدفاعية كانت جد متفائلة من فوضوية النظام الدولي ، حيث تفترض أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة ، و الأمن متوفر أكثر منه مفقود ، و النسق الدولي الفوضوي لا يؤثر في الدول بنفس الدرجة ، حيث أن هناك من الدول من تمتلك سياسات خارجية لا تستغل فوضوية النسق ، و هذا ما يبرر الدور الضئيل لفوضوية النسق الدولي [3]، و حول هذا الطرح جاءت الواقعية الهجومية لتخالف هذا الرأي ، مثلما جاء به كل من " إريك لابس- Eric Laps " و " جون ميرشايمر J.Mearsheime" ، بأن حالة الفوضى الدولية تشجع كل الدول لتحاول تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية ، و ذلك ببساطة لأن أي دولة لا تستطيع أن تتأكد من في أي وقت تظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن [4]، و هما بذلك يستنبطان من أعمال "جون هارز" (John Hertz) مضامين أن " أفضل طريقة لبقاء الدولة في ظل نظام فوضوي ، لا يكون إلا عبر الاستفادة من الفرص التي يقدمها هذا النظام على حساب المنافسين ، واكتساب المزيد من القوة لتحطيم تلك الدول المنافسة ، لأن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم [5] ، و يضيف الواقعيون الهجوميون حول افتراض الواقعية الدفاعية بأن الدول لا تسعى إلا للأمن بالقول أن الفوضى تدفع تلك الدول التي تسعى إلى الأمن (البقاء) ، إلى محاولة تعظيم قوتها إلى الحد الأقصى ، و هذا يجعلهم أقل أمنا بفعل

---

1 تيم دان ، ميليا كوركي و ستسف سميث ، **نظرية العلاقات الدولية التخصص و التنوع** ،مرجع سابق ، ص 220 .

2 ميلود عامر حاج ، **الأمن القومي العربي و تحدياته المستقبلية** ، مرجع سابق ، ص 108 .

3 آمال محمد عبد الرحمن عوض ، "النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية " ، مرجع سابق ، ص 45 .

4 أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 388 .

5 حكيمي توفيق، " الحوار النيو واقعي- النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني " ، مرجع سابق ، ص 21 .

المنافسة ، أي على العكس مما يطلبون [1].

على الرغم من إقرار الواقعية الدفاعية بأن النظام الدولي يخلق حوافز قوية للحصول على المزيد من القوة على رأي الواقعية الهجومية ، إلا أنهم يؤكدون أن السعي نحو تعظيم القوة و الهيمنة يعتبر خطوة في الطريق الخاطيء ، فهذا سيفضي إلى أسوء أنواع التوسع الزائد عن اللزوم [2] ، و الدول المستهدفة من هذا التوسع بصفتها فواعل عقلانية من المؤكد أنها ستطور استراتيجيات دفاعية ضد خصومها ، لاقتناعها من أن التكاليف الباهظة للحروب أصبحت شبه مؤكدة ، وتفوق الفوائد المرجوة من ورائها ، كما أن احتمال تغلب الدول على بعضها البعض أصبح ضئيلا (خاصة في ظل التطور الرهيب الذي عرفه مجال الأسلحة و الأسلحة النووية) [3]، و يضرب الدفاعيون مثالا عن هذا الطرح بالوضع الأوربي بعد الحرب الباردة ، الذي تبنت دوله " سياسات دفاعية حذرة " غير عدوانية مقابل السياسات الهجومية المكلفة [4] .

يظهر جدال آخر بين الواقعية الهجومية و الواقعية الدفاعية ، حول ما يعرف ب "ميزان الهجوم الدفاع" ، فبينما تقر هذه الأخيرة من أن هذا الميزان هو لصالح الدفاع في أغلب الحالات ، يجادل الهجوميون بالعكس ، و يقدمون لذلك شواهد تاريخية ، و يقدمون مثالا عن ذلك بمبدأ الحرب الخاطفة أثناء الحرب العالمية الثانية ، عندما تم اعتماد أسلحة هجومية مثل الدبابات و طائرات الانقضاض القاذفة للقنابل ، و الذي حول ميزان الهجوم و الدفاع لصالح الهجوم ، و كمثال عن تحول ميزان الدفاع الهجوم لصالح الدفاع ، فقد حول السلاح النووي الميزان لصالح الدفاع ، فأدى ذلك لعدم نشوب حرب بين العالمين الغربي الرأسمالي و الشرقي الاشتراكي [5].

ظهر أيضا جدال آخر ، بأن الدفاع أكثر فائدة ، و في هذا الجدال يقدم الواقعيون الهجوميون أمثلة من التاريخ ، يستدل منها أن العمل الهجومي كان في أغلب الحالات ناجحا ، و أن الغزو يؤدي أو بإمكانه أن يكون مفيدا للدولة من الناحيتين الإستراتيجية و الاقتصادية

---

1 Andrew K. Hanam "Perspectives on Structural Realism" First edition . New York , United States of America : PALGRAVE MACMILLAN , 2003 , p19 .

2 تيم دان ، ميليا كوركي و ستيف سميث، **نظرية العلاقات الدولية التخصص و التنوع** ، مرجع سابق ، ص 220 .

3 محمد الطاهر عديلة ، ،" تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية " ،مرجع سابق ، ص 228 .

4 المرجع السابق ، ص 232 .

5 تيم دان ، ميليا كوركي و ستسف سميث ، **نظرية العلاقات الدولية التخصص و التنوع** ، مرجع سابق ، ص 236 -237.

[1] ، و يقدم بيتر ليبرمان بعض الشواهد التاريخية ، لإبطال فرضية أن " الدول أضحت لا تحارب لأن الغزو أصبح مكلفا " من خلال كتابه " ماذا يجني الغزاة" ، كالاحتلال النازي لأوربا الغربية و الهيمنة السوفييتية على أوربا الشرقية – ليؤكد أن فوائد الغزو تفوق تكاليفه [2] ، أما فيما يخص افتراض الواقعية الدفاعية من أنه على الدول عدم السعي نحو الهيمنة ، لأنه إذا ما حولت الدولة الحصول على القوة من أجل ذلك ، فإن النظام الدولي سيعاقبها ، فإن الواقعيين الهجوميين يتبنون وجهة نظر مخالفة تماما ، و ذلك أنه من أجل البقاء وحده و ليس رغبة في السيادة أو السيطرة كهدف نهائي ، لا بد للدولة من الحصول على ما أمكنها من القوة ، بل و السعي إلى الهيمنة لأنها الأفضل لصيانة البقاء [3].

معظم القوة التي تحوزها الدولة تتألف من قوتها السلبية ، و التي تمكنها من منع أي دولة أخرى من إلحاق الضرر بها ، و بالمقابل فإن القوة الايجابية التي تحفز الدول على عدم إلحاق الضرر بالآخرين مفقودة إلى حد ما ، و هذا ما دفع الواقعية الدفاعية إلى التسليم بأن الدول ليس لها من طموح سوى تحقيق الأمن ، أي أن الرغبة في النفوذ و التوسع نتائج طبيعية لفقدان الأمن[4] . و يقترح جون ميرشايمر و هو أحد المؤيدين للواقعية الهجومية بأن القوة النسبية و ليست القوة المطلقة هي الأهم بالنسبة للدول ، و يقترح بأن على قادة الدول أن تبحث عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائها و تزيد من قوتها النسبية اتجاههم [5]، [5]، و فيما يذهب الواقعيون الدفاعيون إلى أن بحث الدول عن القوة يقف عند سقف توازن القوى ، يجادل الواقعيون الهجوميون بأن بحث الدول عن القوة ليس له من سقف سوى الهيمنة [6] .

و هناك جدل آخر حول إمكانية التحالف ضد تهديد مشترك من أجل تحقيق الأمن و السلام عبر موازنة القوة المهيمنة أو التفوق عليها، فإن الواقعيين الهجوميين يخالفون هذا الطرح بأنه لا جدوى من ذلك ما دامت الدول تفضل الطرف المهيمن و الأقوى ، و من ثم فإن الأمن و السلام يمكن تحقيقه عبر القوة و الأفضلية و ليس عبر التوازن كما يحاج رواد

---

1 بهولي عبير ، " النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية " ، مرجع سابق ، 2014 ، ص 91 .

2 محمد الطاهر عديلة ،" تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية "،مرجع سابق ، ص 229 .

3 تيم دان ، ميليا كوركي و ستيف سميث، **نظرية العلاقات الدولية التخصص و التنوع** ، مرجع سابق ، ص ص 214-215 .

4 أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 385 .

5 عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 93 .

6 محمد الطاهر عديلة ، ،" تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية" ، مرجع سابق ، ص 231 .

التوجه الدفاعي [1].

هناك نقاش أخر حول الجدوى من اكتساب القوة ، ففيما أعتبر الدفاعيون القوة وسيلة فقط ، اعتبرها الواقعيون الهجوميون الوسيلة و الغاية ، فإن كان الدفاعيون يؤكدون على حد أقصى من الأمن ، فإن الهجوميين يشددون على حد أقصى من القوة و التأثير ، و أن أفضل إستراتيجية لتوفير الأمن تكون عبر التوسع و الهجوم[2].

يجادل الواقعيون الدفاعيون بأن الرفع من القدرات الدفاعية للدولة بدلا من قدراتها الهجومية، يهدف إلى إعطاء الأولوية أكثر للسياسة الداخلية في توجيه السياسة الخارجية ، على اعتبار أن القوة الهجومية هي التي تدفع بالدول إلى الحرب [3] ، و فيما يخص مسألة تفادي الحرب و الصراع بين الدول ، يطرح ميرشايمر سؤالا بهذا الخصوص ، هل يمكن للمؤسسات الدولية أن تخفض من عدد تكرار و خطر و كثافة الصراعات العنيفة بين الدول ، أو الصراعات غير العنيفة التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب ؟ ، لكنه يعطي جوابا عندما يذهب بالقول " أن المؤسسات قائمة على ضوء مجموع المصالح الذاتية للقوى العظمى " ... و يعتقد أن " التعاون بين الدول له محدداته ، لأنه و بشكل أساسي مقيد بواسطة هيمنة التنافس الأمني ، بحيث لا يمكن استبعاد أي مقدار من التعاون " [4] ، أما الواقعيون الدفاعيون فيتبنون وجهة نظر مخالفة أقرب ما تكون إلى اللبرالية الجديدة ، بأن الحرب يمكن تفاديها عبر الانخراط في المؤسسات الأمنية التي تعمل على حصر و تقليص حدة المعضلة الأمنية و ذلك بتوفير أمن متبادل للدول المشاركة في تلك المؤسسات ، و لكن التعاون عبر المؤسسات ليس الطريقة الفاعلة لتفادي جميع الحروب [5] . فالواقعيون الدفاعيون يكذبون كلا من حجج حجج والتز بأن الفوضى و الحاجة إلى البقاء غالبا ما تدفع الدول للتضحية بالتعاون المشترك ، و حجج الهجوميين بأن التعاون قد يضع بقاء الدولة في خطر ، بالقول أن التنافس و التعاون كلاهما يحمل بعض المخاطر، لأن الحرب أو سباق التسلح ذات نتائج لا تدركها الدول [6].

---

1 حكيمي توفيق ، " الحوار النيو واقعي- النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني " ، مرجع سابق ، ص 21 - 22.

2 بهولي عبير،" النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية " مرجع سابق ، ص 93 .

3 ميلود عامر حاج ، **الأمن القومي العربي و تحدياته المستقبلية** ، مرجع سابق ، ص 104 .

4 المرجع السابق ، ص 111 .

5 أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص386 .

6 آمال محمد عبد الرحمن عوض ،"النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية" ، مرجع سابق ، ص 47 .

و لقد عدد "عبد الناصر جندلي" الفروق بين هاتين النظريتين حسب الجدول التالي :

جدول 1 : مظاهر الاختلاف بين الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية حسب عبد الناصر جندلي

عنصر الاختلاف	الواقعية الدفاعية	الواقعية الهجومية
موقف الدولة تجاه الأزمة (إقتصادية أو عسكرية)	الرد على السلوك العدواني المسلط على الدولة	المبادرة بمواجهة أي تهديد أو أزمة خارجية
حد امتلاك الدولة من القوة العسكرية	امتلاك قدرات مساوية أو شبه مساوية لأقرب خصم للدولة	السعي لامتلاك أكبر قدر من القوة
السياسة الاجتماعية الداخلية (الأقليات الإثنية و العرقية و الدينية و اللغوية)	محاولة مراقبة الخلافات الداخلية إلى حد تظهر معه الدولة موحدة سياسيا	دحض المعارضة الداخلية بدون الاستجابة للتدخلات الدولية و الضغوط الخارجية
القناعة السياسية ، النوايا و القناعات الفكرية و الإيديولوجية	نوايا و قناعات واضحة و محددة	مفتوحة ، هجومية ، و غير واضحة
الحدود الجغرافية (مدى احترام مفهوم الدولة وفقا لمعاهدة واستفاليا)	التزام بمجال الدولة الحيوي للمحافظة على تأمين قوتها	توسعية (الدول لا تحترم المعاهدة)
موقف الدولة من التعاون الدولي ضمن المنظمات الدولية و الاقليمية	تكريس مبدأ التعاون عن طريق الانخراط الواسع في المنظمات	الدولة تسعى إلى الهيمنة و السيطرة ، ولا تنخرط في التعاون الدولي
تشكيل التحالفات (ذات طابع أمني - عسكري)	تحالفات من أجل الدفاع عن حدودها	تحالفات الغرض منها الهيمنة و التوسع
السياسة الاقتصادية (توسيع الاقتصاد،تأمين الموارد، و توفير رؤوس الأموال)	تمتين العلاقة مع الدول المصدرة للبترول	سياسة اقتصادية قائمة على المنافسة ، و العقوبات الاقتصادية ، و الحرب التجارية

المصدر : محمد الطاهر عديلة " تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات و الأسس " ، أطروحة دكتورا ، جامعة الحاج لخضر / باتنة ، 2015 ، ص 230 - 231

و من خلال الجدول نحاول تقديم ملخص لأهم الجدالات بين هاتين النظريتين ، و الملاحظ أن درجة الخلاف بين الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية كبيرة ، و قد شملت

عدة محاور ، فبينما تعتبر الدفاعية أنه في حالة ظهور تهديد ، لا ينبغي للدولة أن ترد عليه إلا في حالة الضرورة القصوى ، تقول الهجومية أنه ينبغي المبادرة لإزالة التهديد ، و حول ما ينبغي للدولة أن تمتلكه من حجم القوات ، تكتفي الدفاعية بالحد المساوي للخصم على عكس الهجومية التي تطلب من الدولة بذل قدراتها من أجل التفوق العسكري . و على مستوى المعارضة الداخلية للدولة ، ينبغي لهذه الأخيرة مواجهتها و دحرها و لا تخشى الضغوطات الخارجية حسب الواقعية الهجومية ، أما الدفاعية فترى العكس .

أيضا ترى الدفاعية كما أشرنا سابقا ، أن تلتزم الدولة باحترام الدول الأخرى و إذكاء روح التعاون ضمن المؤسسات الدولية و الانخراط في التحالفات الأمني والعسكرية بغرض حماية نفسها من العدوان ، على عكس الهجومية التي ترى أنه ينبغي للدولة التوسع و ذلك نابع من عدم التيقن من نوايا الدول الأخرى ، و لا يكون التحالف إلا بغرض التوسع و الهيمنة .

الفصل الثاني

النقاش الدفاعي الهجومي و أثره في السياسة الخارجية الأمريكية 2000 – 2018 رؤية تقييمية

الفصل الثاني : النقاش الدفاعي الهجومي و أثره في السياسة الخارجية الأمريكية 2000 – 2018 (رؤية تقييمية)

من خلال الإطار التطبيقي للموضوع " تقييم توجهات السياسية الخارجية الأمريكية للفترة الممتدة بين 2000-2018 ، على ضوء النقاش النظري الدفاعي / الهجومي ، و بالتالي فهم الآثار المترتبة عن كل سلوك ، حيث أن التوجه الهجومي المتوافق مع فترة الرئيس "بوش الإبن " 2000-2008 ، و الذي استند بالأساس إلى ما تحوزه الولايات المتحدة من مقومات القوة على رأسها " العامل العسكري " و بدرجة أقل التوجه الإيديولوجي للمحافظين الجدد، أعطى آثارا سلبية ناتجة عن التوجه المفرط في استخدام القوة العسكرية ، أما التوجه الدفاعي و المكرس بقوة في السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الرئيس"باراك أوباما" 2008-2016 ، فقد كان مع التوجه السابق على نقيضي طرف على الرغم من أن هذه الإدارة لم تستثني العمل العسكري ، و ذلك بهدم أسس التوجه الهجومي " عقيدة بوش" بالتراجع عن الحرب و التراجع عن القوة النسبية و القوة المطلقة و التي أفضت هي الأخرى إلى نتائج انعكست سلبا على السياسة الخارجية الأمريكية ، و مع نهاية حكم إدارة " باراك أوباما" تولت الإدارة الجديدة بقيادة " دونالد ترامب " مهمة إعادة الاعتبار للسياسة الخارجية الأمريكية التي عرفت نتائج كارثية فيما قبل ، و ذلك عن طريق تبني نهج إصلاحي قائم على الحمائية التجارية ، و الحصار الاقتصادي ، و إعادة النظر في المعاهدات السابقة ، كونها تصب في صالح خصوم الولايات المتحدة ، على رأي الرئيس الجديد " دونال ترامب " .

المبحث الأول : الواقعية الهجومية في السياسة الخارجية الأمريكية فترة الرئيس بوش الإبن 2000 – 2008 .

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة على مستوى النظام الدولي بعد زوال الاتحاد السوفياتي و ذلك لما تملكه من مقومات القوة ، فهي تكاد تكون القوة الأولى في جميع صنوف الإمكانات العسكرية من بين الدول الأخرى ، و ميزانيتها للدفاع تفوق العشرين دولة التي تليها في الترتيب ، لكن مع بداية الألفية الثالثة ، اعتبرت الولايات المتحدة أن هناك من الدول مثل الصين و روسيا و دول أخرى أن ما تقوم به يهدف لإزاحتها من على قمة النظام الدولي الأحادي القطبية ، ما جعلها تسعى إلى تثبيت أحاديتها على قمة هذا النظام (تثبيت مشروع الهيمنة على الشؤون العالمية) ، و ذلك يتوافق مع رؤيتها بأن الأحادية بديل لحالة الفوضى ، و ذلك عن طريق الاستعمال أو التهديد باستعمال السلاح ضد الخصوم ، بما يمنع أي دولة من نيل مكانة تزاحم مكانتها في النظام الدولي .

و من أجل ذلك تبنت العمل المنفرد القائم على شن الحروب ضد كل من يعارض هذه الهيمنة ، فتبنت بعد 11 أيلول الحرب على الإرهاب (أفرادا ، دولا و جماعات) بما يعرف بالضربة الاستباقية ، و التي توجت بالحرب على أفغانستان و العراق .

تبنت الولايات المتحدة خيار الحرب ، و هذا ليس انطلاقا من إحساسها بالتفوق فقط ، بل بما تمتلكه نسبة إلى خصومها على أرض الواقع، فهي الأولى عالميا فيما يتعلق بجوانب القوات المسلحة كصناعة و استخدام و تصدير السلاح في العالم ، و الأولى من حيث الانتشار العسكري ، فهي متواجدة في أغلب القارات في العالم .

المطلب الأول : تثبيت الوضع القائم : توجهات فرض النظام الأحادي القطبية .

عرفت نهاية الحرب الباردة حوارات و مجادلات حول الدور الذي يفترض للولايات المتحدة أن تلعبه تجاه النظام الدولي ، أتتصرف بالواقعية التي تفرضها البيئة الدولية أم المثالية المستمدة من قيم أمريكا حول الديمقراطية و حقوق الإنسان ، أتتصرف بمنطق الأحادية أم بمنطق التعددية ، لكن هذه المجادلات أخذت صياغات جديدة بالنسبة

للولايات المتحدة تتمثل في : هل بدعم نظام دولي يقوم على الشرعية و الشراكة الشاملة أم تثبيت النظام الدولي الأحادي القطبية [1] ، لكن على الرغم من أن المجادلات حسمت بعد أحداث 11 سبتمبر لصالح تثبيت النظام أحادي القطبية ، فإن الحقيقة أن هناك قضايا ذات اعتبارات خارجية و هناك قضايا لا يمكن التنازل عنها و لو تعارضت مع التزاماتها ، مثل قضية "تثبيت الأحادية القطبية" ، فإعطاء الأولوية للعامل الإقتصادي مثلا خلال فترة الرئيس كلينتون(1992) جاء و الولايات المتحدة تمتلك من مقومات القوة ما يمكنها من تحقيق أهدافها مهما كانت ، و قد أتى "أنتوني ليك" مستشار الأمن القومي في 1993 ليدعم هذا الاتجاه بالقول : " خلال الحرب الباردة احتوينا تهديدا عالميا لديمقراطيات السوق و الآن يجب أن نعمل لتوسيع مداها " [2] ، في استراتيجيات مترابطة تكمل بعضها البعض ، و قد تلقت إدارة كلينتون ضغوطات كبيرة ، بشأن التصرف حيال النظام الدولي و الأزمات الدولية من طرف المحافظين الجدد آنذاك ، حيث عمل هؤلاء على بعث " مشروع القرن الأمريكي الجديد" عن طريق ضرورة تبني العمل الانفرادي و العمل العسكري في النظام الدولي [3] ، و قد كان شعار " الأحادية القطبية بديل للفوضى " يتردد داخل الأوساط الأكاديمية في الولايات المتحدة ، و القصد منه شرعنة تثبيت الأحادية القطبية أي أن تسعى الولايات المتحدة لإزاحة الخصوم من طريقها ، من خلال منع أي طامح للعب دور على حساب مركز الولايات المتحدة في الهيمنة على العالم [4] ، و لم تستثني الفواعل الدولية من غير الدول كالمنظمات الدولية و الإقليمية من هذا المنع ، فهي تسعى لتقليص دور الأمم المتحدة و وكالاتها ، و التهديد المستمر لها بإعادة النظر في مهماتها و برامجها ، من أجل الضغط عليها لخدمة مصالحها ، و معارضة أي شكل من أشكال إقامة نظام تجاري دولي عادل و موحد [5] ، و هي في الأخير تخدم مشروعها في السيطرة و تثبيت الأحادية القطبية

---

1 السيد ولد أباه ،**عالم ما بعد 11سبتمبر2001 : الاشكالات الفكرية و الاستراتيجية** (بيروت، لبنان : الدار العربية للعلوم ، 2004) ، ص 31 .

2 ميلود العطري " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة " ، شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر ، 2008 ، ص 63.

3 عامر هاشم عواد ، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة** (بيروت ، لبنان : مركز دراسة الوحدة العربية ، 2010)، ص 303 .

4 إبراهيم أبو خزام ، **الحروب و توازن القوى** ، مرجع سابق ، ص 312 .

5 عبد الحكيم سليمان ، **الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر** (فلسطين : دنيا الوطن ،2013) ، أطلع عليه من الموقع:
pit.alwatanvoise.com/content/print/286384.html(06/03/2019)https:// pul

لأطول فترة ممكنة رغم ما يعترضها من صعوبات .

وفق منطق القوة تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولي ، و هذه الرغبة الملحة في الزعامة و السيطرة و تثبيت الأحادية زادت من شعورها بالعظمة و التميز ما دفعها للوقوف في طريق أي قوة تطمح لمزاحمتها على الريادة في عالم ما بعد الحرب الباردة ، رغم ما يفرضه عليها هذا الدور من تكاليف إضافية على الاحتفاظ بهذا المركز ، فيوما بعد يوم تزيد معاداة أمريكا حكومة[1] ، و الولايات المتحدة ليس أمامها في كل مرة سوى تبرير هذه" الهيمنة " عن طريق أنها الضامنة لحماية النظام الدولي من الانهيار و الوقوع في الفوضى ، و الهدف النهائي من هذه المبررات هو الاحتفاظ لأطول مدة بقيادة النظام الدولي ، و من أجل ذلك لا بد لها من صياغة سياسة تحقق لها ما تريد عبر التفوق العسكري و الثقة بالنفس[2] ، و حول هذا الدور الجديد ، أشار عالمي السياسة "و.كريستول" و " ر.كاجان" أن هذا الدور لابد له من أن يرتكز على هدفين أساسين لتحقيق الهيمنة الشاملة: يتمثل الأول في الحفاظ على مرتبة الولايات المتحدة على هرم النظام الدولي بتدعيم أمنها و إستراتجيتها و إيديولوجيتها أولا و ثانيا دعم الحلفاء و الأصدقاء من أجل ضمان حماية المصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم[3] .

رغم أن الولايات المتحدة تتبنى في سياستها الخارجية قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان و التعاون الدولي في إطار المنظمات الدولية ، فإنها لم تستبعد العمل العسكري المنفرد في تحقيق أهدافها ، مثلما جاء في وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي" للرئيس كلينتون قبل أحداث 11 أيلول / سبتمبر ، بأنها لا تستبعد العمل العسكري المنفرد ، في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة [4]، و بعد هذه الأحداث مباشرة ، فقد أشارت البيانات الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح و صريح إلى ضرورة الحفاظ على هيمنتها

---

1 عصام بن الشيخ " الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية .. : دراسة في أدبيات جوزيف ناي ، فرانسيس فوكوياما ، زبيغنيو برجنسكي أنموذجا " ، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد 15(الجزائر: جوان 2016)، ص 287 - 288 .

2 أناتولي أوتكين ، **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد و العشرين**(القاهرة ، مصر: المجلس الأعلى للثقافة ،2003) ، ص 257 .

3 المرجع السابق ، ص 253 .

4 عبد الرحيم العرقان " السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر" (الأردن : **صحيفة الرأي ، 2012**) من الموقع :
/http://alrai.com/article/536120(26/12/2018)

من خلال التهديد باستعمال القوة العسكرية و استخدامها فعلا [1]، و قد قام مشروعها في الإنفراد بقيادة العالم على خمس ركائز هي [2] :

1) الحصول على القوة المطلقة ، و عدم السماح لأية دولة بالتفوق على الولايات المتحدة أو التساوي معها .
2) الاستناد إلى إستراتيجية "الضربة الوقائية" أو "الحرب الاستباقية" لإجهاض قدرات العدو أو لمنعه من تشكيل تهديد عسكري أو استراتيجي في المستقبل .
3) الترويج للقيم الأمريكية ، لخلق مجتمع عالمي يخدم مصالحها و أمنها على الخصوص .
4) منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، لتحقيق التفوق على الدول الكبرى ، و حرمان الدول المارقة من امتلاك هذه القدرات و استعمالها أو تسريبها للمنظمات الإرهابية .
5) السيطرة على النفط كمصدر للطاقة و المال من أجل التحكم باقتصاديات الصين و اليابان و روسيا و دول الاتحاد الأوربي .

الانهيار المدوي الإتحاد السوفيتي ، جعل الولايات المتحدة توصف بأنها بلغت " لحظت أحادية القطب" ، لكنه أصبح أمرا مؤكدا بعد 11سبتمبر 2001 و ذلك لأسباب التالية [3]:

1) التسليم بقوة الولايات المتحدة ، و إعلان إدارة بوش بكل عزم أن تفوقها أمر بديهي ، و قد حان الوقت لإزالة كل العراقيل أمامها .
2) الرد على كل الأخطار ما دام أمنها مهددا ، و ذلك من خلال إستراتيجية تدخل نشيط ، و قد أظهرت الولايات المتحدة هذه القدرة – السياسية و التكنولوجية في آن واحد – الشاملة على التأثير في الدول الأخرى.
3) لم تعد روسيا و الصين تشكل تحديا خاصة بعد أحداث سبتمبر .لكن أحداث 11 سبتمبر2001 قد عجلت من ظهور مجموعة من الحقائق و الظواهر السياسية على مستوى النظام الدولي .

---

1 سيف نصرت توفيق الهرمزي ، " دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي" ، مرجع سابق ، ص 156 .

2 مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ، **عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج** (القاهرة ، مصر: العربي للنشر و التوزيع، 2012) ،ص 168 .

3 **معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI)**، مرجع سابق، ص 734 .

حيث أن هيمنة الولايات المتحدة عليه جوبهت بتحديات حتى على المستوى الداخلي، و من هذه الحقائق [1]:

1) أن هذا النظام الدولي الجديد [*] أكثر فوضوية من كل أنساق العلاقات الدولية التي سبقته .

2) أنه إذا كانت الثورة التكنولوجية و المعلوماتية قد ساهمت في تدعيم ركائز الأمن القومي ، فإنها في نفس الوقت ، قد وفرت وسائل اختراقه .

3) أن التطرف في المواقف و السياسات حتى لو كان مصدره قوة عظمى ، يؤدي إلى خلق مواقف عدم الثقة و النزعة نحو الانتقام لدى الأطراف الأخرى .

و على ضوء هذه الحقائق صدرت " استراتيجية الأمن القومي الأمريكي " (20أيلول 2002) " التي تدافع عن ثلاث أفكار رئيسية [2] :

1) ورد في مقدمة الرئيس " اليوم تتمتع الولايات المتحدة بموقع قوة عسكرية لا يوجد لها مثيل " .

2) الارهاب أصبح في الوقت الراهن المعضلة التي تهدد الأمن العالمي ، و ذلك بفضل "دول مارقة" – ذات عداء للولايات المتحدة – تمتلك أسلحة الدمار الشامل ، و تسعى لتمويل الإرهاب حول العالم، و ترفض القيم الإنسانية و تكره الولايات المتحدة .

3) هذه المهددات تتطلب مواجهة عسكرية ، لا تتوقف عند حدود مكافحة الارهاب ، بل تتعداه إلى تحطيم السياسة المعادية للولايات المتحدة في مجالات جغرافية محددة - الدول المارقة - و ذلك بالتخلي عن مفهوم " الردع" " Detterence " السائد فترة الحرب الباردة ، واعتماد سياسة "الحرب الاستباقية" .

---

1 حسين بوقاره ، " تداعيات أحداث 11 سبتمبر بين التفسيرات السطحية والحسابات الاستراتيجية، الأهداف الظاهرة والخفية للحرب الأمريكية ضد الارهاب " ، **صحيفة البيان** (الإمارات) ، 04 يناير 2002. من الموقع :

https://www.albayan.ae/one-world/2002-01-04-1.1281703(05/07/2019)

2 الطاهر الأسود ، " نشأة و تطور الحرب الاستباقية : مراجعة ل (التاريخ القصير) للنيومحافظين " ، **القدس العربي**، العدد5246 (لندن : الثلاثاء 11 ابريل 2006) ، ص 17 .

(*) **النظام الدولي الجديد** : مصطلح ظهر مع انتهاء الحرب الباردة ، بشر ببداية ظهور نظام جديد تتفرد الولايات المتحدة بقيادته ، و الذي أعلن عنه الرئيس بوش الأب (1993/1989) عقب انتهاء حرب الخليج الثانية 1991 أن هذا النظام القائم على الحرية بدل ت الارهاب ، لمزيد من الإطلاع : أنظر أسيل شماسنة ، " النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم " ، 2018 ، جامعة بير زيت، فلسطين .

و أمام هذه الرغبة الأمريكية في الانفراد بقيادة النظام الدولي ، عملت على نشر قواتها و استراتيجياتها و مصالحها في شتى أنحاء العالم ، في مسعى واضح للتصدي لأي طامح جديد و ثنيه عن أي دور منافس لها على جميع الأصعدة ، و إن كان على صعيد أقاليمها [1] ، و لتحقيق هذه الرغبة أخذت تعمل بأسلوبين من أجل المحافظة على هذا المركز أمام رجحان ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب[2] :

1) زيادة الموارد و الإمكانات المخصصة للحفاظ على التزاماتها الدولية ، و القدرة الأمريكية في هذا المجال عالية: اقتصادية ، مالية ، تكنولوجية ... و قد تعمد إلى جعل البيئة الدولية تسهم بتغطية جانب من تكاليف تلك الالتزامات .

2) الحفاظ على موقع الولايات المتحدة العالمي ،أي موازنة التكاليف و الموارد عن طريق تقليص الالتزامات القائمة ، و ما يرافقها من خفض للتكاليف بطريقة لا تعرض موقعها الدولي للخطر .

حسب رأي المفكرين ، فإن هناك تهديدان يواجهان مسعى الولايات المتحدة لتثبيت انفرادها بقيادة العالم و هما ، أولا خطر الدول الصاعدة و رغبتها في لعب دور على حساب الولايات المتحدة ، و ثانيا ازدياد الفوضى في أكثر المناطق التي تشكل نطاقا لمصالحها الاستراتيجية [3]، و هذا يعني المزيد من استنزاف القدرات الأمريكية ، و في ظل هذه الظروف فإن خطر الدول الصاعدة و أملها في نيل لقب الدول العظمى يعتبر أهم تحدي يواجه الولايات المتحدة ، مثل دور كل من روسيا و الصين اللتين تسعيان لتحدي مشروع تثبيت الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي ، و من خلال كتابه " الصين ستقود العالم" ينصح "شين باي" الصين بضرورة السيطرة على الشؤون الدولية تلقائيا ، عبر الانتشار الاقتصادي و بيع الأسلحة و التدريب العسكري و دعم الحلفاء ، و أن أحداث 11 من سبتمبر كانت نتيجة طبيعية للجبروت الأمريكي [4] ، أما روسيا فهي الأخرى لا تخفي طموحها في إحياء

---

1 عامر هاشم عواد ، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة** ،مرجع سابق ، ص 187.

2 خضر عطوان ، **القوة العالمية و التوازنات الإقليمية** (عمان ، الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2010)، ص 70.

3 أناتولي أوتكين ، **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد و العشرين** ، مرجع سابق ، ص 28 .

4 محمد صخري ، **11 سبتمبر: ترسيم خريطة العلاقات بين الدول الكبرى و أمريكا** (الجزائر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2017) من الموقع : https://www.politics-dz.com/community/threads/11-sbtmb trsm-xrit-alylaqat-bin-aldul-alkbr-u-mrika.9701/#post-34505(15/03/2019)

أمجاد الإتحاد السوفياتي ، و هي تسعى بشدة إلى معارضة الهيمنة الأمريكية كما هو واضح من " إستراتيجية السيطرة الروسية المستقبلية" ، و استعادة الهيمنة العسكرية خاصة في العمق الآسيوي و الأوربي ، و السيطرة على أنابيب النفط و الغاز في آسيا الوسطى و بحر قزوين و بعث مشاريع طاقة مستقبلية عبر تأمين طرق العبور و إخضاعها للسيطرة و نشر الدروع الصاروخية ، كما عمدت إلى استخدام حق النقض و تدريب و دعم و تأهيل قوات الحلفاء في الشرق الأوسط[1].

لقد رأت الولايات المتحدة في الصين التهديد الوحيد لها من بين جميع الخصوم الأخرى ، و اعتبرتها العائق في طريقها لتكريس هيمنتها على الشؤون العالمية، و هذا ما أعلن عنه الرئيس الأمريكي " جورج بوش الإبن" عندما قال أن : " العلاقة بين الصين و الولايات المتحدة ستقرر بالمنافسة الإستراتيجية و التنافس حتى في منطقة آسيا" [2] ، و هذه الاستراتيجية مبنية على ازدواجية المعايير و تحقيق المصالح النفعية ، فبوش يقايض الصين في مجلس الأمن على الحروب التي تشنها أمريكا على الإرهاب في أفغانستان و العراق و الملف النووي الإيراني(كبح الصين عن اتخاذ موقف صريح تجاه هذه الحروب) ، مقابل منع تايوان من الانفصال من جانب واحد [3].

تضن الولايات المتحدة الأمريكية ، أن ضمانتها الوحيدة في البقاء في قيادة النظام الدولي لأطول فترة ممكنة يكون عبر تثبيت الأحادية ، مستغلة بذلك طفرة التفوق العسكري ، و منع أي طامح ينازعها مكانة القطب الواحد[4] ، و هذا ما دفعها لتبني خيار شن الحروب على كل من رأت فيه تهديدا مستقبليا لها و لحلفائها من جهة و من جهة ثانية رؤيتها للحرب كأفضل وسيلة لتحقيق المكاسب .

المطلب الثاني : منافع الحرب : الحرب كوسيلة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية .

1 محمد صخري، **11 سبتمبر** ، مرجع سابق .

2 نجيم حذفاني ، " العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون فترة ما بعد الحرب الباردة " ، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، جوان 2011 ، ص 36

3 ابراهيم الأخرص ، **أسرار تقدم الصين** ،مرجع سابق ، ص 75 .

4 إبراهيم أبو خزام ، **الحروب و توازن القوى** ، مرجع سابق ، ص 326 .

باعتبار الولايات المتحدة القوة الأولى عالميا ، التي أضحت تتدخل في جل القضايا الدولية ، فمن الطبيعي أن يرتفع خوفها على أمنها و مصالحها ، و في هذا الشأن يقول " باركنسون" : " يزيد إحساس أمة بعدم الأمن تزايدا مباشرا مع تزايد قوتها " ، و تعزز هذا الاعتقاد مع أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 [1]، فأضحى خوفها على مصالحها القومية هاجس جل الإدارات المتعاقبة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، و أصبح مبررا للتدخل في الصراعات الدولية ، فكل إدارة رئاسية تدخلت في مناطق صراع حول العالم ، فتدخل جورج بوش الأب في الكويت وتدخل كلينتون في هايتي والصومال والبوسنة وتدخل بوش الابن في العراق وأفغانستان وتدخل أوباما في ليبيا . و هذه التدخلات تشير بشكل صريح بأنها ضد أي طرف يعارض الهيمنة الأمريكية [2] ، و من الناحية التقليدية ، كان اختبار القوة العظمى هو " قوتها على الحرب " [3]، فدرجت خلال العقد الأول من الألفية الثالثة على إقحام جنودها في عمليات عسكرية خارج الحدود بانتهاج نمط جديد من الحروب العدوانية ... و باتت تحقق بالقوة المسلحة ما كانت تسعى للحصول عليه من قبل بالتملق و المداهنة ، أو بالدبلوماسية الصامتة طويلة النفس ، ما جعلها تستبطيء أدوات التغيير في ظل سرعة الإيقاع العالمي [4] .

على الرغم من أن الكثير يعتقد أن توجه الولايات المتحدة لخوض مغامرات الحروب الخارجية وليد أحداث 11سبتمبر 2001 ، إلا أن هناك من يعتقد جازما أنها تعود إلى أفكار المحافظين الجدد منذ نهاية فترة التسعينات و الذين تقلدوا مناصب عليا في إدارة بوش الإبن فيما بعد ، فقد تضمن النص التأسيسي لهؤلاء المحافظين الجدد ، الرغبة في السيطرة على الشؤون الدولية دون تردد أو خوف و إعادة هيكلة العلاقات الدولية بما يخدمها ، كونها القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد الانتصار على الإيديولوجية الشيوعية[5]، هذه الإدارة التي رأت أن الفرصة أصبحت مواتية لتبني العمل العسكري ، و أن

---

1 ميلود العطري ، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة " ، مرجع سابق ، ص 68.

2 مايكل جيه مازار، ميراندا بيرايب و آخرون ، " في فهم النظام الدولي الحالي" (كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الأمريكية : مؤسسة راند RAND، 2016) ، ص 48 .

3 جوزيف س .ناي ، **مفارقة القوة الأمريكية** ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض ، السعودية : العبيكان ، 2003) ، ص 32

4 عبد الستار الراوي ، **معجم العقل السياسي الأمريكي المعاصر: مصطلحات الحرب العدوانية على العراق** (المملكة العربية السعودية : دار الدراسات العلمية للنشر و التوزيع ، 2012) ، ص 11 - 12 .

5 رفيق عبد السلام ، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة** ، مرجع سابق، ص 75 .

الأمن القومي الأمريكي بات يحتاج قدرات عسكرية لحمايته ، و احتلت الحرب على الارهاب صدارة الأولويات الأمريكية ، و كأن مختلف قضايا الأمن القومي يمكن معالجتها من خلال العمل العسكري و القوات المسلحة و شن الحروب [1] ، لكن قبل أن تتصرف بهذا المنطق العسكري ، جوبهت الإدارة الجديدة بمجموعة من الأسئلة كان على الرئاسة الإجابة عنها من قبيل : ما الذي ستفعله الولايات المتحدة بهذه القوة ؟ ما هو الطريق الذي ستسلكه في التعامل مع العالم بقواه المختلفة ، و هل ستستخدم هذه القوة لتأكيد هيمنتها على العالم و قيادتها المتفردة له ، أم ستتعاون مع غيرها من القوى في إطار من الأهداف المشتركة ؟ [2]، و أتى الجواب عن هذه الأسئلة في أول وثيقة إستراتيجية للأمن القومي (20أيلول2002) تؤكد على " أنه بحكم الحاجة للدفاع عن النفس ، سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أي تهديدات ناشئة قبل أن تتبلور بشكلها الكامل " [3] ، و هي إستراتيجية قائمة على الضربة الاستباقية كبديل للإستراتيجية الأمريكية فترة الحرب الباردة القائمة على الضربة الثانية و الردع النووي . و اعتبر الكثيرون أن أحداث 11 سبتمبر لم تكن وراء هذا التوجه العسكري الاستباقي ، بقد ما هو امتداد لمشروع الأحادية القطبية بعد نهاية الحرب الباردة ، و أن أحداث سبتمبر ما هي إلا تتويج لهذا المسار من أجل إضفاء الشرعية على العمل العسكري[4] ، و لقد كانت من قبلها وثيقة التخطيط – إستراتيجية أمن قومي لقرن جديد (ديسمبر 1999) - صادرة عن البيت الأبيض قد أنهت مسألة الأهداف و المصالح التي تتطلب عملا عسكريا و هي كالتالي [5]:

أولا - المصالح الحيوية : بخاصة الأمن المادي لأراضي الولايات المتحدة ، و أراضي البلدان الحليفة بما فيها البنى التحتية الحاسمة ، و الحفاظ على الرخاء الاقتصادي للبلاد .

---

1 شيرى ميخائيل يونان ميخائيل ، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى ضوء إستراتيجية "الأمن القومي الامريكي** ، (برلين ، ألمانيا :المركز الديمقراطي العربي ، 2016) اطلع عليه :

https://democraticac.de/?p=35950#respond (10/03/2019)

2 السيد أمين شلبي ، **أمريكا و العالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005** ، (القاهرة ، مصر: عالم الكتاب ،2005)، ص 21 - 22 .

3 عبد القادر محمد فهمي ، **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 168 .

4 إيناس شيباني " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي بوش الأب و الابن – دراسة تحليلية مقارنة" ، ماجستير ، جامعة الحاج لخضر/باتنة ، الجزائر ، 2010 ، ص 63.

5 عبد القادر محمد فهمي ، **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية** ،مرجع سابق ، ص 203 - 204 .

ثانيا- المصالح القومية الهامة : تلك التي لا ترقى إلى مستوى البقاء القومي من حيث الأهمية و لكنها مفضية إلى رخاء البلاد الأساسي ، نحو الحيلولة دون الانهيار السياسي أو سقوط لبلدان بيد الأعداء فيها مصالح اقتصادية كبيرة و مهمة للولايات المتحدة .

ثالثا- المصالح الإنسانية : و هي المصالح التي تدفع للتحرك في مناطق للحيلولة دون وقوع الكوارث البشرية أو الطبيعية التي يمكن أن تسبب قدرا واسعا من المعاناة أو التخفيف منها، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة ، و العمل على تعزيز الديمقراطية .

لو تفحصنا المصالح التي تتطلب عملا عسكريا ، خاصة الأمن المادي للولايات المتحدة ، لوجدنا انه ليس باستطاعة أي دولة تهديد الولايات المتحدة ، باستثناء الدولتين المتهمتين بتحدي الهيمنة الأمريكية – الصين و روسيا الاتحادية – لكن رغم ذلك هناك اعتبارات عديدة تخالف هذا الطرح [1]:

1) تلاشي مبدأ حتمية الصراع المؤدلج عقائديا ، و تلاشي مبدأ حتمية إزالة الغير بالقوة العسكرية بما فيها استخدام الأسلحة النووية .
2) عدم رغبة هذه القوى أن تكون بدائل فعلية للإتحاد السوفياتي ، و الدليل عدم رغبتها في مواجهة التهديد الأمريكي لمصالحها حتى في مناطق نفوذها (الخليج العربي ،كوسوفو ،أفغانستان ، العراق2003) و هي كلها مناطق نفوذ للصين و روسيا .
3) هذه القوى في الأصل منافسة و ليست متصارعة مع الولايات المتحدة ، أي أن الخلافات الموجودة بينها ذات طبيعة تنافسية و ليست تصارعية ذات طبيعة إيديولوجية أو مذهبية عقائدية .

وجدت الولايات المتحدة في الحرب و الضربة الوقائية أو الاستباقية كما يحلوا للبعض أن يسميها ، الوسيلة الأمثل للقضاء على أعدائها ، و يرى المفكر الأمريكي " نعوم تشومسكي" بأن هذه الاستراتيجية تقوم على استخدام القوة المسلحة للقضاء على تهديد ملفق أو متخيل بحيث يبدو اصطلاح "وقائي" و كأنه عمل عظيم[2] ، وكان وزير الدفاع الأمريكي

---

1 عبد القادر محمد فهمي ، **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 163 .

2 إدريس لكريني، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر: من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق** (مراكش ، المغرب : المطبعة و الوراقة الوطنية ، 2005) ، ص 179.

"دونالد رامس فيلد" أكثر وضوحا في توضيح طبيعة هذا العمل الوقائي بالقول : « إن الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب الوقاية والدفاع الذاتي و أحياناً المبادرة في العمليات ، وقد يتطلب الدفاع ضد الإرهاب وغيره من المخاطر البارزة في القرن الحادي والعشرين نقل الحرب لدى الأعداء ، ففي بعض الأحيان يكون الهجوم أفضل أشكال الدفاع » [1].

كما أن " الحرب على الإرهاب" أعطت دفعا لؤلئك الذين تكلموا عن أن بلادهم أصبحت مستهدفة بحروب مقدسة " أصولية" ، و أدت إلى التخوف من الإسلام المتطرف و التهديد المستمر النابع من الارهاب العالمي بالكثيرين إلى التحذير من مغبة " صراع الحضارات " كالصدام بين الغرب و الشيوعية زمن الحرب الباردة ، و ذلك من خلال تصور تهديد عالمي جديد [2] ، و خلال بداية حكمه ، فقد التزم " بوش الابن" الحذر الشديد من أن يسأل عن الحروب التي يشنها أهي ضد الإرهاب أم ضد المسلمين ، لكن توسيعها لتشمل مناطق كثير من العالم ، و خاصة الإسلامية ، أقنع العديد من المسلمين أنها كانت حربا ضد الإسلام و المسلمين [3] .

الحرب على أفغانستان : و عقب أحداث 11أيلول/ سبتمبر بأربعة أيام فقط ، خرج الرئيس بوش ليعلن أن أمريكا سوف تخوض حربا ضد القاعدة و بن لادن ، وتوعد بأن أمريكا سوف تعثر على من قام بها ، و سوف نخرجهم من جحورهم و نحاسبهم ، في إشارة مدلولها أنها ستكون حروبا ضد الإرهاب أينما وجد ، بغض النظر عن الدولة التي يتحصن بها [4] ، في خطابه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الكونغرس في 20 سبتمبر 2001 ، حدد أبرز ملامح الإستراتيجية الأمريكية التي ستنطلق على أساسها الحملة ضد الإرهاب و التي اتضح من نص كلمته أنها ستركز على محورين رئيسيين هما " الاستمرارية و الشمول" [5] و في أوائل شهر أكتوبر 2001 أعلنت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان و التي رفضت حكومة

---

1 عبد الحكيم سليمان ، **الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر** ، مرجع سابق .

2 جون إسبوزيتو ، **الإسلام و الغرب عقب 11أيلول /سبتمبر: حوار أم صراع حضاري**، (أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2003) ، ص 03 .

3 المرجع السابق ، ص 16 - 17 .

4 نانسي سودربرج ، **خرافة القوة العظمى : استخدام القوة الأمريكية و سوء استخدامها** ، ترجمة أحمد محمود (القاهرة ، مصر: المركز القومي للترجمة، 2013) ، ص357 .

5 إيناس شيباني ، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي بوش الأب و الابن " ،مرجع سابق ، ص 84 - 85 ،

طالبان الامتثال لمطالب أمريكا بتسليم أسامة بن لادن ، الذي كانت تستضيفه على أراضيها مقابل تلقي تمويل ضخم [1].

وفي بداية هذه الأحداث لم تتصرف الولايات المتحدة بالمنطق العسكري الأحادي ، فقد تمكنت من بلورة و حشد جهد جماعي عبر منظمة الأمم المتحدة ، من أجل إقامة تحالف دولي ضد هذا العدو الجديد " الإرهاب" ، ولم يستثن أي دولة من هذا التحالف ، فقد ضم كل من روسيا ، الصين ، باكستان و الإتحاد الأوربي و دولا عربية و إسلامية ، وشكل بالنسبة للولايات المتحدة فرصة لإعادة صياغة نظام دولي يتماشى و طموحاتها في السيطرة و الهيمنة [2] ، و حول الإمكانيات التي حشدت لهذا الجهد الجماعي - الحرب على أفغانستان – فدعمها 18 حليفا ، و 23 دولة بطريقة غير مباشرة ، و سمحت 80 دولة باستخدام مجالها الجوي ، و 76 أخرى بالهبوط في مطاراتها ، و 27 دولة دعمت مباشرة الحرب ب 104 طائرة ، و 60 بارجة حربية ، 14000 جندي [3].

و بالفعل بدأت إدارة بوش حملتها ضد الشعب الأفغاني الأعزل بالقنابل يوم الأحد السابع من أكتوبر 2001 [4]، و يعتقد الكثير أن مسألة الحرب على أفغانستان لم تكن قدرا محتوما على الإدارة الأمريكية فرض نفسه بفعل أحداث 11 سبتمبر 2001 كما تدعي الإدارة الأمريكية ، و لكنها كانت وفق إستراتيجية و إعداد مسبق ، من أجل بلوغ أهداف موضوعة من قبل[5]. و التي تدخل في إطار إستراتيجية متناهية الدقة تهدف إلى مواجهة الأخطار التي أصبحت من منظور صانع القرار الأمريكي ، تهدد المصالح الكونية الأمريكية، فبواسطة هذا العمل قد تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق أربعة أهداف أساسية [6] :

---

1 جون ستون ،**الاستراتيجية العسكرية : سياسة و أسلوب الحرب** (أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،2014) ، ص 164 .

2 إدريس لكريني ، مرجع سابق ، ص 173 - 174

3 نجيم حكتيتن، " الولايات المتحدة الأمريكية و مكافحة الإرهاب الدولي بعد 11سبتمبر2001 – دراسة في الخلفيات و الأبعاد- " ، شهادة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 03 ، 2010 ، ص 133 .

4 فرانسيس أ . بويل ، **تدمير النظام العالمي : الامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل و بعد 11 سبتمبر** ، ترجمة سمير كريم (القاهرة ، مصر: المجلس الأعلى للثقافة ، 2004) ، ص 217 .

5 عبد الحكيم سليمان ، **الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر** ، مرجع سابق .

6 حسين بوقاره ، تداعيات أحداث 11 سبتمبر بين التفسيرات السطحية والحسابات الاستراتيجية، الأهداف الظاهرة والخفية للحرب الأمريكية ضد الارهاب ، مرجع سابق .

1) تكريس وضمان المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة خاصة ما يتعلق منها بالاحتياطات النفطية المحتملة في بحر قزوين .
2) زعزعة ثم تفكيك مصدر الخطر الحضاري الذي تعتقد أمريكا انه ينحصر في التيارات الإسلامية «المتطرفة» .
3) إرباك نواة التحالف الآسيوي المرتقب والذي تمثل الصين وروسيا قاعدته الصلبة.
4) ملء الفراغ الأمني الذي تركه تفكك الاتحاد السوفييتي وانسحابه من جمهوريات آسيا الوسطى .

احتلال العراق : في غمرة الأحداث المتسارعة، لم تكد تنتهي أمريكا من حربها على أفغانستان ، و القضاء على "أسامة بن لادن" و "القاعدة" ، و ضمان استقرار أفغانستان ، و تقوية التحالف العالمي ضد الارهاب ، حتى اختار الرئيس بوش غزو العراق [1] ، و ذلك بعد أن حسمت أحداث 11 سبتمبر الجدال الدائر حول العراق منذ حرب الخليج الثانية ، حول الذريعة المناسبة للتخلص من صدام حسين ، ... ، فقد وجد المحافظون الجدد الفرصة المناسبة للقول بأن " أمريكا ليس لها اختيار سوى محاربة صدام حسين" [2] . و عملت إدارة بوش الإبن على استثمار الظروف التي يمر بها النظام الدولي ، و أوضاع العراق الداخلية التي أنهكها الحصار طيلة عشرية كاملة ، لتقوم كل من الولايات المتحدة و بريطانيا بشن حرب ضد العراق في 2003 ، تحت مبررات مختلفة : مكافحة الإرهاب ضمن "محور الشر"[(*)] ، أو بدافع تهديد الأمن والسلم الدوليين ، ثم تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة ، و تارة تحرير الشعب العراقي ، و القضاء على أسلحة الدمار الشامل[3] .

أيضا من سلسلة الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة و التي تخطط لخوضها آنذاك ، التفويض الصادر عن الكونغرس ، في 15 تشرين الأول 2003 ، و الذي يجيز للرئيس بوش ، شن حرب ضد سوريا متى رأى ذلك ضروريا و مناسبا ، و في الوقت الذي

---

1 نانسي سودربرج ، **خرافة القوة العظمى : استخدام القوة الأمريكية و سوء استخدامها** ، مرجع سابق ، ص367 .

2 المرجع السابق ، ص 397 .

(*) محور الشر: استعمل من طرف "بوش الإبن " في خطابه (29جانفي 2001) ليصف كل من العراق ، إيران و كوريا الشمالية ، انتقد كثيرا من طرف الاتحاد الأوربي و روسيا و الصين ، كونه يحتجز لقائله فضيلة الخير و يسلبها من خصومه ، للمزيد من الإطلاع أنظر: د. عبد الستار الراوي " **معجم العقل السياسي الأمريكي المعاصر** " ، ص 508 .

3 إدريس لكريني ، مرجع سابق ، ص 181 - 182

كان العراق تحت وطأة الحرب ، ضمت إدارة بوش " سورية " إلى قائمة "محور الشر"[1].

نتائج الحربين : في الحقيقة أن جميع الأدلة الأمريكية (أسلحة الدمار الشامل و الإرهاب) لإدانة العراق، لا تعد سوى وسيلة أو مبرر لخوض الحرب ضده [2] ، كما كانت نتائج الحروب التي خاضتها إدارة بوش الإبن مخالفة تماما للأهداف التي شرعت استخدامها ، فحرب أفغانستان كانت بدافع أحداث 11 سبتمبر و هدفها دحر الإرهابيين ، لكن النتيجة كانت استمرار القاعدة و طالبان ، أما حرب العراق هي الأخرى التي كانت بدافع نزع أسلحة الدمار الشامل التي لم يثبت وجودها أفضت إلى تدمير العراق و جيشه ، بينما الحرب على الإرهاب هي الأخرى لم تكن أقل ضررا من سابقاتها ، فقد أفضت إلى مخالفات واضحة لمباديء حقوق الإنسان ، بما شرعته من استعمال مفرط للتعذيب و انتهاك الحقوق و الحريات [3]، خاصة على مستوى السجون ، مثلما حدث من تعذيب و انتهاك لحقوق الإنسان في سجن "أبو غريب" ، و إنه يبدوا واضحا للعيان ، أن العالم لن يحصل على فوائد من العراق تعادل التكلفة . و كما يؤكد " بول روجرس" فإن هذه الحرب أضعفت من مكافحة الإرهاب على النطاق العالمي ، حيث يشكل الاحتلال الأمريكي للعراق أهمية ضخمة للقاعدة ، و يزودها بمنطقة تدريب و ميدان معركة للمجاهدين تفرز جيلا جديدا من المليشيات [4].

لقد كانت حقبة الثمان سنوات تجسيدا لطموحات المحافظين الجدد ، في اختبار قدرة الولايات المتحدة على خوض حروب في نظام يشهد اضطرابا كبيرا ، و قد كان من بين النتائج التي صاحبت هذه السياسة الانفرادية كثرة الحروب المتعاقبة و المتعثرة التي شنها بوش ، مما تطلب نوع من المراجعة الصامتة لمقولات المحافظين الجدد ، و إن لم يتم الإقرار بهذا الفشل أو هذه المراجعة[5]، وهذا ما ميز الفترة الثانية لإدارة الرئيس بوش حين بدأ التغيير في سياسات الأمن القومي و التي شملت جوانب متعددة ، كان منها : الاتجاه نحو مزيد

---

1 تيري ميسان،الحادي عشر من أيلول، رؤية هادئة (بيروت ، لبنان : شبكة فولتير ،|2009) ، 2019 من الموقع :
https://www.voltairenet.org/article162106.html(28/03/2019)

2 مصطفى ابراهيم سلمان ، مرجع سابق ،ص 190 .

3 عامر هاشم عواد،**دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة** ، مرجع سابق ، ص 316 - 317

4 نيكولاس جيلباي ، **تجارة السلاح**، ترجمة خالد الفيشاوي (القاهرة ، مصر: المركز القومي للترجمة ، 2016) ، ص 28 .

5 رفيق عبد السلام ، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة** ، ص 79.

من الواقعية، ونسبية تطبيق "عقيدة بوش"، والعودة إلى الشرعية الدولية والتحالفات وتقليص العمل العسكري الانفرادي، واعتبار محاربة الطغاة قضية أمن قومي ... ولكنها ستطبق في الظروف المشابهة لأحداث 11 سبتمبر، وفي حالات تمثل إغراء مثل حالات أفغانستان والعراق، وستظل هي الاستثناء وليس القاعدة[1] .

غلب على فترة حكم المحافظين الجدد خوض الحروب من أجل الهيمنة ، و ثارت تساؤلات حول مدى تحقيق الهيمنة ، و هل كانت هذه الحروب فعلا انعكاس للقدرات الحقيقية لأمريكا ؟ ، لكن الظاهر أن حروبها كانت إما ضد دول ضعيفة جدا أو عن طريق الحروب البديلة (Proxy Wars) ، أي أن القوة الأمريكية لم تخض التحدي الحقيقي ضد دول قوية ، كما دأبت على استغلال موقعها المهيمن تحت مسمى " إدراك القوة الأمريكية " (Perception of American power) ، أي تم استغلال هذا الإدراك بشكل كبير جدا لمصلحة الولايات المتحدة في صراعاتها المسلحة و الاقتصادية مع أطراف النظام الدولي [2].

المطلب الثالث : القوة النسبية : تحليل اتجاهات التفوق العسكري الأمريكي .

أضحت الولايات المتحدة عقب انهيار المعسكر الشرقي القوة الأولى المسيطرة على الشؤون الدولية ، و سلوكها تجاه قضايا السياسة الدولية ، يبين طبيعة هذا الدور ... فعسكريا هي الأولى عالميا ، و لا تقارن بها أي قوة أخرى [3]، و تفوقها العسكري لا يضاهى على الإطلاق و إنفاقها العسكري أكبر من إنفاق الدول التسع التي تليها مجتمعة ، و هذا ما يجب أن يستوقفنا لأن من له هذا التفوق العسكري يميل بالطبيعة لاستعمال السلاح [4] ، و هذا التفوق هو ما صنع للولايات المتحدة هيبتها العالمية ، بعدما كانت تنبع من مثلها و ازدهار مجتمعها ، لكنها في غمرة التنافس العسكري و السياسي و الإيديولوجي ، ترهلت تلك المثل و

---

1 خضر عطوان ، **القوة العالمية و التوازنات الإقليمية** ، مرجع سابق ، ص 70

2عدنان الهياجنة ، " القوة الأمريكية و مستقبل العلاقات مع العالم الإسلامي " ، **مجلة البيان** ، العدد 01 (السعودية : 2003) ، ص 246 - 247 .

3 خضر عطوان ، **القوة العالمية و التوازنات الإقليمية** ، مرجع سابق ، ص 59 .

4 سلامة غسان " التحولات في النظام العربي و أبعادها العربية" ، **المستقبل العربي** ، المجلد 25 ، العدد 288 (بيروت ، لبنان : فبراير 2003) ، ص 11.

اهتزت وفقدت بريقها ، و لم تعد أمريكا تتمتع بهيبتها إلا حينما تلوح بالعصا الغليظة (القوة العسكرية) ، لكن مع وصول بوش الابن إلى الرئاسة (2000) ، ركز على الإبقاء على تفوق الولايات المتحدة ، و دعم النمو الاقتصادي و استغلال الثروة الحاصلة في الشؤون العسكرية للاحتفاظ بالهيمنة العسكرية لعهود قادمة ، بالإضافة إلى المضي قدما في مشروع الدرع الصاروخي لمواجهة انتشار الصواريخ البعيدة المدى لدى الدول المارقة [1] ، و رسم "بوش الإبن" مجموعة من الأهداف عند وصوله إلى السلطة تتلخص في ما يلي [2] :

1) عمل بوش على إعادة تنظيم و هيكلة و تحديث القوات الأمريكية ، و تحسين أدائها و تفوقها في كل المجالات و جعلها قادرة على الضرب بقوة مع تقليل الخسائر و الانسحاب السريع ، في انتقاد صريح لإدارة كلينتون بتهميشها للقوات المسلحة .
2) عمل على المضي بخطوات جادة و سريعة لبناء مشروع الدرع الصاروخي لمواجهة انتشار الصواريخ بعيدة المدى لدى الدول المارقة .
3) العمل بمرجعية المصلحة القومية يقتضي أن يكون التدخل الأمريكي في المناطق التي لها أهمية إستراتيجية للمصالح الأمريكية فقط ، كتلك المناطق التي تحتوي مخزون طاقوي هام ، و هذا بانتقاده لكلينتون في تغليبه للبعد الإنساني .

تسعى الولايات المتحدة لأن تكون القوة الأولى عالميا ، حيث مثل التفوق العسكري الأمريكي ، إحدى سمات التفكير الاستراتيجي لإدارة بوش الإبن، فكما جرى وصفها في " إستراتيجية الأمن القومي " ، فإن هذه العملية تشمل بناء دفاعات " لا يمكن تحديها " و المحافظة عليها ، فالهدف المعلن للقوات الأمريكية هو أن تكون " قوية كفاية لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قواتهم العسكرية على أمل تخطي قوة الولايات المتحدة أو التعادل معها" [3]، كما مارس بوش سياسة ابتزاز واضحة ضد القوتين المنافستين ، عبر إحداث سباق هائل من التسلح عبر دعم برنامج الدرع الصاروخية و إعادة الاتفاق حول معاهدة "ستارت2 " في آذار/مارس 2002[4] ، و التي شكلت أحداث 11 سبتمبر فرصة

---

1 شريف عادل منصف " التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11سبتمبر2001" ، شهادة ماستر ، جامعة الجيلالي بونعامة /خميس مليانة، الجزائر ،جوان2015 ، ص 43.

2 ميلود العطري ، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة " ، مرجع سابق ، ص 69

3 **معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI)**، مرجع سابق ،ص 134 135 .

4 عامر هاشم عواد ، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة** ،مرجع سابق ، ص 307 .

إستراتيجية لبناء نظام الدفاع الصاروخي و التخلص من اتفاقيات "سالت " الأولى و الثانية ، فقامت بعصرنة قواتها وتحديث أسلحتها ب : نظام الدفاع الصاروخي (NMD) ... فشرع بوش في إنجاز" مشروع الدفاع المضاد للصواريخ البالستية" (DAMB) ، و الذي يعتبر صورة طبق الأصل لمبادرة الدفاع الإستراتيجي في عهد ريغان [1].

النفقات الأمريكية على القطاع العسكري : و بلغة الأرقام يمكن إدراك حقيقة تمتع الولايات المتحدة بموقع الصدارة العالمية في امتلاك القدرات التقنية ، إذ أنها تعد الدولة الأسرع في مجالي الابتكار و استغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة ، و تمتلك نظاما للعلوم و التكنولوجيا و البحوث لا يضاهيه أي نظام آخر في العالم ، و يقدر ما تخصصه الولايات المتحدة سنويا للبحوث العلمية و التطور التقني مجموع ما تنفقه الدول الصناعية السبع التي تليها في الثروة [2]، و قد أوضحت ميزانيات الدفاع للسنوات1998-2002-2005 [3]

شكل 1) ميزانية الدفاع الأمريكي للأعوام 1998،2002،2005 (بالمليار دولار)

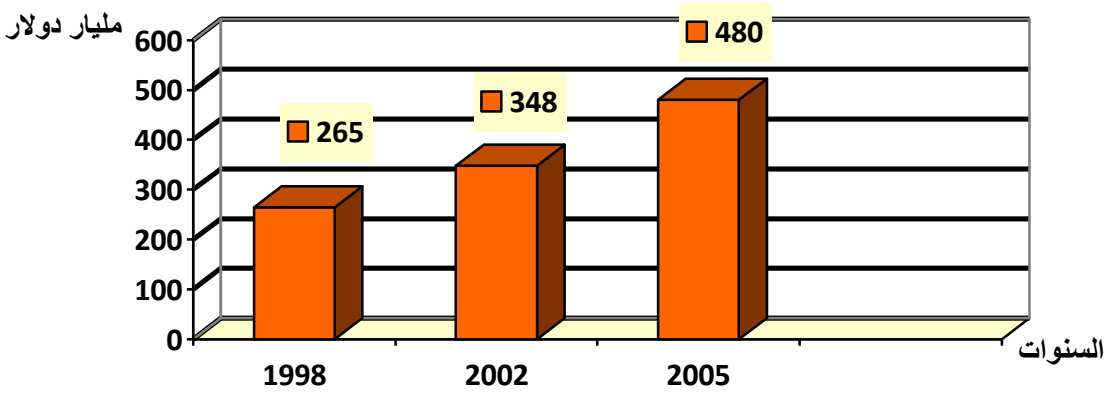

المصدر: نقلا عن شبكة فولتير من الموقع :

(28/03/2019)https://www.voltairenet.org/mot133.html?lang=ar&debut_article

و من خلال هذه الميزانيات يلاحظ التفوق الأمريكي الكبير و انتقال الميزانية بشكل

1 نجيم حكتيتن ، " الولايات المتحدة الأمريكية و مكافحة الإرهاب الدولي بعد 11سبتمبر2001 ، مرجع سابق ،ص 202 - 203 .

2 سيف نصرت توفيق الهرمزي ، " دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي" ، مرجع سابق ، ص 159 .

3 شبكة فولتير، "الميزانية الحقيقية للدفاع الأمريكي ، " 28كانون الثاني (يناير) 2004 اطلع عليه يوم 2019/03/28 من الموقع : https://www.voltairenet.org/mot133.html?lang=ar&debut_article.

قفزات مضاعفة ، فخلال رئاسة " كلينتون " 1998 بلغت الميزانية 265 مليار دولار لتتضاعف إلى 480 مليار دولار خلال رئاسة " بوش الإبن" في 2005 ، و قد ترافق هذا الارتفاع المقدر ب 215 مليار دولار ، و الولايات المتحدة تخوض حربين . و تشير الإحصائيات إلى أنه في عام 2002 احتلت البلدان الخمسة - الولايات المتحدة ، اليابان و المملكة المتحدة و فرنسا و الصين – المراتب الأولى عالميا من حيث نفقات التسلح بنسبة 62 % من الإجمالي العالمي لعام 2002 ، و شكلت الولايات المتحدة 43 % منه بمفردها [1] ، و في الموازنة الفدرالية لعام 2003 و التي بلغت 3.13 تريليون دولار ، خصصت الولايات المتحدة 379.3 مليار دولار لوزارة الدفاع (البنتاقون)،و بزيادة بلغت (48) مليار دولار عن ميزانية 2002 فضلا عن تخصيص38 مليار دولار لحماية البلاد داخليا ، و يظهر الشكل 02 حجم الفارق الكبير في ميزانية الدفاع الأمريكية و ميزانيات عشر دول تليها بالإضافة إلى الدول التي صنفتها أمريكا ضمن محور الشر(شكل 2) [2] :

شكل 2" ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأكثر إنفاقا بالإضافة الى الدول التي صنفتها الولايات المتحدة ضمن محور الشر (إيران ، كوريا ش، سوريا ، كوبا)

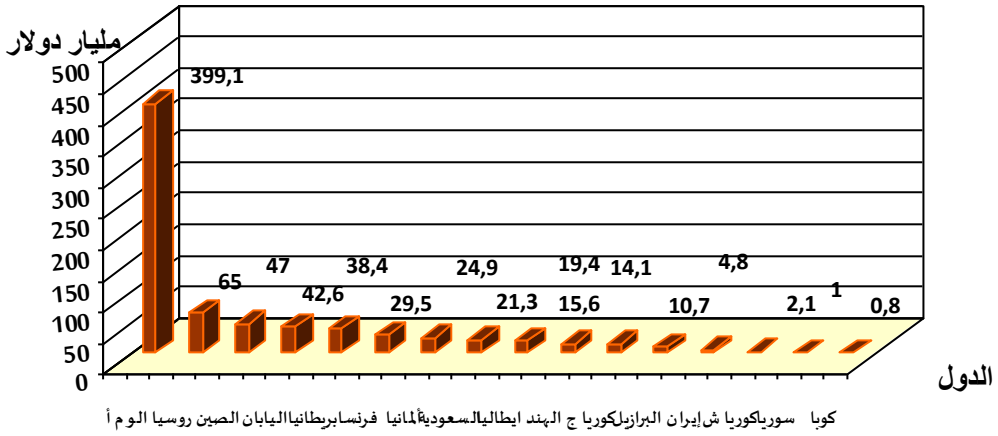

المصدر: (شبكة فولتير، 28 يناير 2004)، من الموقع :
https://www.voltairenet.org/mot133.html?lang=ar&debut_article(28/03/2019)

نلاحظ من خلال الجدول أنه هناك فارق كبير جدا في الإنفاق العسكري بين الولايات

1 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI)، مرجع سابق ، ص 471 .
2 شبكة فولتير ، "الميزانية الحقيقية للدفاع الأمريكي ، مرجع سابق.

المتحدة و الدول الأخرى ، سواء الدول الأكثر إنفاقا أو حتى التي تندرج ضمن "محور الشر" على أساس أنها تهدد الأمن الأمريكي . و حسب إحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام 2009 ، فإن المرتبة الأولى عالميا من حيث صناعة و استخدام و تصدير السلاح بنسبة 34% من صادرات السوق العالمية كانت من نصيب الوليات المتحدة ، تليها كل من روسيا و ألمانيا ب 25% و 10% على التوالي، ثم فرنسا ب 8 % و المملكة المتحدة ب 4 % . أما من حيث استيراد السلاح فتأتي الصين أولا عالميا بنسبة 11 % تليها الهند ب 7 % و الأمارات العربية المتحدة ب 6% ثم كوريا الجنوبية و اليونان ب 6 % و 4 % [1] ، مع العلم أن الولايات المتحدة لا تستورد السلاح . و وفق الإحصائيات التي يقدمها المركز الأمريكي لمراقبة التسلح و منع انتشاره ، بلغت النفقات العسكرية 696 مليار دولار في 2008 ، و بلغت النفقات العسكرية الروسية 86 مليار دولار فقط ،تليها الصين ب 83.5 مليار دولار [2].

مقومات الجيش الأمريكي : للجيش الأمريكي تشكيلات دائمة تتكون من ثلاث قادة جيوش و أربعة فيالق و خمس عشر فرقة مدرعة و آلية اقتحام ، و تشكيلات غير دائمة تتكون من ثمان فرق حرس وطني و 12 فرقة جيش احتياطي ، تتوزع على قوات برية و بحرية و جوية و مشاة بحرية ، و تنتشر في العالم أربع مجموعات من حاملات الطائرات القتالية ، و أنشأت في 2007 قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا [3]

أولا – القوات البرية : ارتفع حجم القوات الأمريكية الفاعلة بعد حرب فيتنام – و الذي كان أقل من مليوني جندي – إلى 2.2 مليون جندي في عام 1985 ، و بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1989 تراجع عدد القوات العسكرية الأمريكية إلى حوالي الثلث ، و وصل في 2003 إلى 1.4 مليون جندي ، ثم 1.385.703 جندي و 700.000 موظف مدني مع نهاية عام 1999 [4] للجيش الأمريكي تشكيلات دائمة تتكون من ثلاث قادة جيوش و أربعة فيالق و خمس عشر فرقة مدرعة و آلية اقتحام ، و تشكيلات غير دائمة تتكون من ثمان فرق حرس وطني و 12 فرقة جيش احتياطي ، تتوزع على قوات برية و بحرية و جوية

---

1 شبكة فولتير " اللوبي الصناعي العسكري " ، من الموقع :
(28/03/2019)https://www.voltairenet.org/mot133.html?lang=ar&debut_article

2 نجيم حكتيتن ، " الولايات المتحدة الأمريكية و مكافحة الإرهاب الدولي بعد 11سبتمبر2001 ،مرجع سابق ،ص 226 .

3 أحمد قاسم حسين " مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي 2018 " ، مرجع سابق ، ص 127

4 عدنان الهياجنة ، " القوة الأمريكية و مستقبل العلاقات مع العالم الإسلامي " ،مرجع سابق ، ص 248 .

و مشاة بحرية ، و تنتشر في العالم أربع مجموعات من حاملات الطائرات القتالية ، و أنشأت في 2007 قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا [1]، و يبلغ عدد الجنود الأمريكيين 1.401.600 جندي ، يتواجد منهم 200 ألف جندي خارج الولايات المتحدة في مهمات مختلفة [2] . ،و الملاحظ أن القوات الأمريكية في تراجع مستمر من حيث عدد الجنود و هذا راجع إلى اعتماد الولايات المتحدة على" خصخصة الحروب" ، و التي ظهرت مع إدارة الرئيس بوش الأب الذي أبرم وزيره للدفاع "ديك تشيني " عقدا خمسة ملايين دولار مع شركة أمنية خاصة هي " سيرفس روت براون " ... لتوظيف المرتزقة في حروبها القادمة ، في أي منطقة من العالم ... ، و من شأنها تلبية أهداف "الحرب الاستباقية "[3] ، و يشير الجدول التالي إلى عدد أفراد الجيش الأمريكي نسبة إلى بعض الدول المنافسة حسب إحصائيات 2019 :

جدول 02 : جدول يبين عدد الافراد العسكريين للولايات المتحدة الأمريكية نسبة الى بعض الدول المنافسة (2019)

	USA	RUSIA	CHINA	INDIA	JAPON	
Total military personnel	2.141.900	3.56.128	2.693.000	3.462.000	3.3.157	مجموع الأفراد العسكريين
Active personal	1.281.900	1.013.628	2.183.000	1.362.500	247.157	الأفراد العاملين
Reserve personal	860.000	2.572.500	510.000	2.100.000	56.000	أفراد الاحتياط

المصدر: جدول من إعداد الباحث ، نقل المعلومات عن :

https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp?form=form&country1

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست ضمن المراتب الأولى عالميا من حيث مجموع عدد الأفراد العسكريين ، فهي تحتل المرتبة الرابعة بعد

---

1 أحمد قاسم حسين " مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي 2018 " ، مرجع سابق ، ص 127

2 مصطفى إبراهيم سلمان الشمري ، مرجع سابق ،ص 167 .

3 زبير سلطان قدوري " مشروع القرن الأمريكي و الحرب على سورية" ، **مجلة الفكر السياسي** ، العدد 62 (دمشق ، سورية : 2017 ، ص 105 .

الصين ثم الهند ثم روسيا في المرتبة الأولى ، لكنها تعوض ذلك لتحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد الأفراد العاملين (الذين هم في الخدمة) ، أما احتياطي قواتها فتحافظ على المرتبة الرابعة .

ثانيا – القوات الجوية : والولايات المتحدة تتدارك النقص في عدد الأفراد العاملين بواسطة آلتها العسكرية الضخمة ، و لعل حجم عتادها للقوات الجوية يعني هذا التدارك ، فهي تتفوق بشكل مطلق فيما يخص القوات الجوية ، و هي في المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد الطائرات ، و الجدول التالي يوضح الفروق بينها و بين الدول التي تليها في الترتيب :

جدول03 : جدول يبين الفارق في إجمالي عدد الطائرات بين الولايات المتحدة و بعض الدول التي تليها في الترتيب (إحصائيات 2019)

	USA	RUSIA	CHINA	INDIA	SOUTH KORIA	
TOTAL AIRCRAFT STRENGTH	13.398 RANKED 1 OF 137	4.078 RANKE 2 OF 137	3.187 RANKED 3 OF 137	2.082 RANKED 4 OF 137	1.614 RANKED 5 OF 137	إجمالي عدد الطائرات
FIGHTERS	2.362 RANKED 1OF 137	869 RANKED 3 OF 137	1.222 RANKED 2 OF 137	520 RANKED 4 OF 137	406 RANKED 6 OF 137	المقاتلات
ATACK	2.831 RANKED 1 OF 137	1.459 RANKED 3 OF 137	1.564 RANKED 2 OF 137	297 RANKED 10OF 137	466 RANKED 6OF 137	الهجومية
TRANSPORTS	1.153 RANKED 1 OF 137	401 RANKED 2 OF 137	193 RANKED 4 OF 137	41 RANKED 21 OF 137	40 RANKED 21 OF 137	طائرات نقل
TRAINERS	2.853 RANKED 1 OF 137	494 RANKED 3 OF 137	368 RANKED 5 OF 137	118 RANKED 25 OF 137	301 RANKED 8 OF 137	طائرات التدريب
TOTAL HELICOPT	5.760 RANKED 1 OF	1.485 RANKED 2 OF	1.004 RANKED 3 OF	692 RANKED 5	777 RANKED	الطائرات المروحية

ER STRENGTH	137	137	137	OF 137	4 OF 137	
ATTACK HELICOPTERS	971 RANKED 1 OF 137	514 RANKED 2 OF 137	281 RANKED 3 OF 137	17 RANKED 27 Of 137	112 RANKED 5 OF 137	مروحيات هجومية

المصدر: جدول من إعداد الباحث ، نقل المعلومات عن
https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp?form=form&country1(25/03/2019)

من خلال الجدول نلاحظ أن الولايات المتحد الأمريكية تحتل المرتبة الأولى في جميع تصنيفات الطائرات ، فمجموع الطائرات التي تحوزها القوات الجوية الأمريكية ، يبلغ تقريبا ثلاثة أضعاف ما تملك أقرب منافس (روسيا) ب 13398 طائرة ، و الطائرات الهجومية ب 2831 طائرة نسبة إلى الصين التي تحتل المرتبة الثانية ب 1564 طائرة ، كما تتفوق الولايات المتحدة من حيث طائرات النقل بشكل كبير بفارق 2359 طائرة ، نسبة إلى روسيا في المرتبة الثانية ب 494 طائرة ، أما الطائرات المروحية فيبلغ 5760 طائرة مروحية منها 971 مروحية هجومية أي تقريبا ضعف ما تملك روسيا التي تحتل المرتبة الثانية .

ثالثا – القوات البحرية : تحتفظ أمريكا بخمسين ألف جندي على سفن أسطولها البحري الذي يجوب أنحاء العالم ، و 60 قاعدة رئيسية من أصل 500 منشأة عسكرية أمريكية في الخارج، و تنتشر قواتها بشكل رئيسي في 25 دولة من أصل 140 دولة تتواجد بها قواتها ، و التزام قوي بالدفاع عن 31 دولة ، و اتفاقيات دفاعية مهمة مع 29 دولة أخرى ، كما تضمن بقاء دول مثل إسرائيل و كوريا الجنوبية ، و الهدف النهائي هو تحقيق و تعزيز المصالح العامة والقيم لها و لحلفائها[1]،و على الرغم من أن القوات البحرية الأمريكية ليست الأولى عالميا من حيث عدد الغواصات ، فهي في المرتبة الثانية بعد كوريا الشمالية ، و تملك أقوى أسطول غواصات في الوقت الحاضر، و الغالبية العظمى من الغواصات الأمريكية نووية ،و تعد الغواصات من فئة "لوس أنجلوس" الأكثر عددا، منها حوالي 40 غواصة في الخدمة، بنيت بين 1970 و 1990، قادرة على الغوص إلى عمق أكثر من 300 متر، و تعمل الولايات

1 سيف نصرت توفيق الهرمزي ، " دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي" ،مرجع سابق، ص 155 - 156 .

المتحدة حاليا على استبدالها بأخرى أكثر تطورا من فئة غواصات"فرجينيا [1].

رابعا – القدرات النووية : القدرات النووية الأمريكية هي الأخرى لا يستهان بها ، حيث كانت السباقة لامتلاكها منذ 1945 ، مع النهاية المأساوية للحرب العالمية الثانية في كل من "هوريشيما" و "نجزاكي" في اليابان ، و الجدول التالي يحدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية في العالم :

جدول 04 : الدول التي تمتلك أسلحة نووية في العالم

الدولة	عدد الرؤوس النووية
الولايات المتحدة الأمريكية	6800
روسيا	7000
فرنسا	300
الصين	270
بريطانيا	215
باكستان	140
الهند	130
إسرائيل	80

المصدر : (بي بي سي ، 2018) من الموقع :

http://www.bbc.com/arabic/in-depth-42937018(13/06/2019)

من خلال الجدول نلاحظ أن روسيا من تحتل المرتبة الأولى ، لكن السلاح النووي لا يقاس بالفارق البسيط بين عدد الرؤوس النووية ، فبضعة رؤوس نووية قادرة على تهديد الحياة البشرية في نطاق جغرافي كبير ، و على الرغم من وجود جهات عديدة تؤكد امتلاك إسرائيل لرؤوس نووية ، فإن هذه الأخيرة ما زالت لم تؤكد أو تنفي صحة الخبر.

التفوق العسكري الأمريكي منحها إمكانية التدخل في شتى أنحاء العالم ، سواء في

---

1 كيريل فيشنسكي ، " عشر دول لديها أكبر عدد من الغواصات " (سبوتنيك عربي ، 2017/09/03) ، من الموقع :
https://arabic.sputniknews.com/military/20170903(01/04/2019)

إطار العمل المنفرد الزجري أو في إطار العمل الجماعي الودي ، وفق المعاهدات الثنائية و الجماعية ، سواء في(المحيط الهادي ، الشرق الأوسط ، أفغانستان ، اليابان، أوربا من خلال حلف شمال الأطلسي)، و هذه الإمكانيات – كما يرى الخبراء – تؤهل الجيش الأمريكي ليكون الجيش الوحيد في العالم القادر على خوض حربين في موقعين مختلفين من العالم في الوقت نفسه [1].و في ما يخص التحدي الصيني والروسي ، فإستراتيجية الصين تقتصر على محيطها القريب ، وتهديدها للنظام الدولي محل نقاش كبير، أما روسيا فقد تراجع حدود تأثيرها ، و ينظر في هذا المقام إلى الإتحاد الأوربي ، أنه الأقدر على موازنة النفوذ الأمريكي أو دفعه للاعتدال [2] ، و يمكن أن تكون للاتحاد الأوربي سياسة خارجية و أمنية و عسكرية ذات مصداقية ، لكن ليس ثمة اتفاق كبير بشأن تحقيق هذا الهدف . فقد أخذت فجوة القدرة بين الحلفاء الأوربيين و الولايات المتحدة تتسع بشكل كبير منذ عدة سنوات ، ما أدى إلى خلافات جدية بين جانبي الأطلسي [3] .

رغم أن ميزان القوة بعد الحرب الباردة يميل لصالح الولايات المتحدة إلا أنها لم تتخلى عن إستراتيجية الردع الفعال ، فهي تعمد إلى إظهار قدراتها من حين لآخر، في إشارة إلى إمكانية استخدامها إذا ما تطلب الأمر ذلك [4]، فالصين تخشى المواجهة مع الولايات المتحدة و الغرب ، لأنها ستكون الخاسر الأكبر من جراء ذلك رغم أنها مشتعلة في الخفاء ، و تسعى لتجنب ذلك على المستويين الإقليمي و الدولي منذ 1999 [5]، و ذلك من أجل ضمان صعود آمن .

القدرة العسكرية الكبيرة للولايات المتحدة لا تعود بالأساس إلى التفوق العددي و حجم الإنفاق الكبير فقط ، بقدر ما يرجع إلى الهدف النهائي من الاستراتيجية العسكرية العليا ، الساعية إلى الهيمنة بكل عزم و إصرار لنيل لقب الإمبراطورية في المستقبل [6]، فقد شبهها الكثيرون بالهيمنة البريطانية، حيث تبدوا و كأنها تتبع خطوات بريطانيا العظمى ،آخر

---

1 إدريس لكريني ، مرجع سابق 2005 ، ص 159 .

2 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI)، مرجع سابق ، ص ص 74 75 .

3 المرجع السابق ،ص 356

4 عبد القادر محمد فهمي ، **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، 160

5 ابراهيم الأخرص ، **أسرار تقدم الصين** ، مرجع سابق ، ص 85.

6 سيف نصرت توفيق الهرمزي، مرجع سابق ، ص 156 .

هيمنة كونية »[1] .

1 جوزيف س ناي ، **هل انتهى القرن الأمريكي؟** ، ترجمة محمد إبراهيم العبد الله (الرياض ، المملكة العربية السعودية : العبيكان للنشر ، 2016)، ص 13 .

المبحث الثاني : الواقعية الدفاعية في السياسة الخارجية الأمريكية في فترة الرئيس باراك أوباما 2008 – 2016 .

كما رأينا من خلال المبحث السابق ، فإن السياسة الخارجية الأمريكية القائمة على العمل المنفرد و الحرب الاستباقية لم تكلل بالنجاح ، خاصة على مستوى التكاليف التي أفضت إليها حربي العراق و أفغانستان نتيجة الاستخدام المفرط للقوة العسكرية ، و أمام هذا الوضع ما كان أمام إدارة باراك أوباما ، إلا التراجع عن الحرب كوسيلة أساسية لتحقيق الهيمنة ، و قد دلت على ذلك وثيقتي الأمن القومي 2010 و2015 ، اللتان كانتا بمثابة القطيعة مع استعمال القوات المسلحة في التعامل مع القضايا الدولية ، مع ضرورة تحقيق الأهداف بأقل التكاليف ، و هذا ما دفعه إلى تبني مشروع القوة الذكية الذي نادت به الأوساط الأكاديمية كونه الأنسب لإدارة تلك الفترة ، كما عمدت هذه الإدارة للتراجع عن القوة النسبية و ذلك بعدم الدخول في منافسات مع القوى الأخرى ، و الاكتفاء بالوضع الدفاعي بالتركيز على التعاون الدولي سواء مع الخصوم في إطار العلاقات المتبادلة ، مثل روسيا و الصين التي غيرت الولايات المتحدة من التعامل معهما كخصمين ، أو التعاون في إطار المنظمات الدولية في أطار حقوق الإنسان و احترام القانون الدولي .

مع مرور الوقت أدت هذه الاستراتيجية إلى تراجع هيبة الولايات المتحدة الأمريكية ، و ذلك راجع إلى الفتور الذي أصاب السياسة الخارجية تجاه القضايا الدولية على غرار ما كان يحدث في جورجيا ، سوريا ، أوكرانيا ، التي التزمت فيه الولايات المتحدة الحياد مقارنة بالسياسة المتبعة سابقا .

المطلب الأول : تراجع الحرب كوسيلة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية .

كان لنتائج إستراتيجية بوش و من ورائه المحفظون الجدد ، آثار وخيمة على الاقتصاد الأمريكي، نتيجة العمل العسكري المنفرد ، خاصة في ما تعلق بشن الحروب و العمل الاستباقي ، و الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين النفقات العسكرية و التكاليف الاقتصادية . و أمام هذا الوضع المتردي ، عملت الإدارة الجديدة بقيادة أوباما من خلال إستراتجيته الشاملة لتدارك هذا الوضع ، فجاءت وثيقة عام 2010 لتكون بمثابة القطيعة مع الإدارة

السابقة ، و هي تنادي صراحة بعلاقات جديدة من قبيل تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، و تلطيف العلاقات الأمريكية الروسية ، و محاولة احتواء إيران عن طريق التفاوض معها فيما يخص برنامجها النووي ، و العمل على تقوية و بعث الاقتصاد الأمريكي من جديد [1] ، و الظاهر أنه تراجع عن الدور الذي دأب سلفه بوش على إتباعه في شن الحروب ، وذلك رغم ما يحدث في أوكرانيا و سوريا و جوريا . في تناغم واضح مع شعاره في حملته الانتخابية 2008 " التغيير قرارنا " change we can ، و الذي رافع فيه أوباما ضد السياسة الخارجية المنتهجة سابقا ، ليشرح الحاجة إلى تغيير جوهري من أجل وقف استنزاف القدرات الأمريكية في مغامرات عسكرية خارجية ، و تركيز الاهتمام ، بدلا من ذلك ، على إعادة بناء أمريكا من الداخل[2] .

وبالمثل لم تأتي إستراتيجية 2015 بالجديد مقارنة بسابقتها ، فقد دعت إلى تقوية وتعزيز الأمن القومي وتحقيق الرفاهية والازدهار ،و أن قيادة الولايات المتحدة للعالم تتطلب ازدهار اقتصادها للتصدي للإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل ، و بخصوص إيران و برنامجها النووي ، فلم تعتبرها تهديدا كبيرا ، بل سعت إلى التعاون معها ، و ضرورة إقامة اتفاق نووي بخصوص برنامجها ، و اعتمد " حرب الأفكار" للتعامل مع داعش في سوريا ، منتقدا إستراتيجية الضربة الوقائية لسلفه " بوش الابن " في التعامل مع خطر الارهاب[3] .

تجدر الإشارة أن التراجع عن الحرب خلال فترة الرئيس " باراك أوباما" لا يعني التراجع بمفهومه المطلق ، إذ يشير أحد العناصر المهمة في "إدارة أوباما " و التي تبلورت خلال بداية رئاسته إلى أنه يؤمن باستخدام القوة أو الحرب كخيار أخير في حل المشكلات الدولية ، على الرغم من كونها جزء ضروري من التاريخ البشري المفتقد الكمال ، و يأمل أن تكون حرب عادلة – بالمعنى السياسي - كحرب أفغانستان التي فرضت على الولايات المتحدة ، على عكس حرب العراق التي عارضها منذ بدايتها ، و ينبغي العمل ضمن المؤسسات و المعايير

---

1 شيرى ميخائيل يونان ميخائيل ، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى ضوء إستراتيجية** ، مرجع سابق .

2 مروان قبلان ، " أطروحات إدارة ترامب و نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية : «انقلاب» في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية " ، **سياسات عربية** ، العدد 24 (الدوحة ، قطر: ، 2017) ، ص 100 .

3 شيرى ميخائيل يونان ميخائيل ، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى ضوء إستراتيجية** ، مرجع سابق .

الدولية للحد منها أو منعها [1] ،و ذلك راجع بالأساس إلى التغير الحاصل في نوع التحديات التي تواجه العالم عامة و الولايات المتحدة خاصة ، و التي تتطلب حلولا ذات طبيعة غير عسكرية ، كصعود الصين التي تبني محطة كهرباء تدار بالفحم ، فالقوة العسكرية لن تفيد في التعامل مع هذا النوع من التحديات ، و لكن التكنولوجيا الأمريكية المتطورة من الممكن أن تجعل الفحم الصيني نظيفا ، و الذي سيصب في حماية البيئة و فتح أسواق جديدة أمام الصناعات الأمريكية[2]. إذن إن هذه التحديات الجديدة تتطلب تنسيقا و تعاونا بين الدول ، و بالنسبة للولايات المتحدة تتطلب إستراتيجية ذكية ، لأن التعامل وفق القوة الصلبة بات أكثر كلفة من أي وقت مضى .

إستراتيجية القوة الذكية :

قبل انتهاء ولاية "بوش الإبن "عمدت مراكز الأبحاث (think tanks) إلى البحث في كيفية معالجة حالة التراجع الأمريكي عالميا ، و بعث أمريكا من جديد[3] ، و قد توج هذا الجهد في ظل عالم من الترابط الاقتصادي و الاعتماد المتبادل ، بظهور اتجاه جديد في التفكير الاستراتيجي الأمريكي قد برز أثناء صعود الرئيس (باراك أوباما) و الذي عرف ب «إستراتيجية القوة الذكية » و التي تعني المزج بين القوتين (الناعمة و الصلبة) [4] ، مع العلم أن الاستراتيجية الأمريكية لا تتغير بتغير الرؤساء و الحكام الذين يصلون إلى البيت الأبيض ، سواء أكانوا ديمقراطيين أو جمهوريين ، لكن التغير يكون في الأدوات و الوسائل التي تصل بهم إلى الهدف المنشود ... لذلك فإن القوة الذكية لا يعني أن الاستراتيجية قد تغيرت [5] ، و إنما من أجل تحقيق الأهداف بأقل تكلفة عبر القوة الناعمة ، مثل استبدال شعار «الحرب على الارهاب» السائد فترة "بوش الإبن" ، إلى شعار«الحرب على الاستبداد و

---

1 علاء بيومي " الأزمة الاقتصادية قد تعوق تطور مبدأ العلاقات الخارجية " ، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد الرابع (أبو ظبي ، الإمارات : مارس/أبريل 2010) ، ص 41 .

2 كريم أبو حلاوة ، **سياسات القوة الذكية و دورها في العلاقات الدولية** (سوريا : مركز دمشق للأبحاث و الدراسات ، 2015) ،ص 10 ، من الموقع :

./(12/06/2019)http://www.dcrs.sy/sites/default/files/Upload

3 عباس جابر ،" الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2008-2012 (دراسة في الأهداف السياسية و الاقتصادية)" ، **مجلة أوروك للعلوم الإنسانية** ، العدد 01 (العراق ، 2017) ، ص 179 - 180 .

4 عباس جابر ، المرجع السابق ، ص 176 .

5 المرجع السابق، ص 182 - 183 .

نشر الديمقراطية » فترة أوباما ، هو تغير في الوسيلة من العسكرية المباشرة إلى تفكيك الوضع القائم و إثارة الفوضى بحجة مكافحة الاستبداد و حقوق الشعوب في الديمقراطية ، عبر إستراتيجية طويلة المدى تعرف ب « نظرية الفوضى الخلاقة »[1] .

و من أهم الدوافع التي قادت صانع القرار الأمريكي إلى اعتماد مشروع القوة الذكية[2] :

1) الفشل في حروبها الأخيرة ، و الخسائر المادية و البشرية الناجمة عن ذلك ، ما جعل هيبتها العسكرية بوصفها قوة عظمى على المحك ، نتيجة التراجع عن القوة الناعمة لصالح القوة العسكرية .

2) التراجع الاقتصادي و الأزمة المالية العالمية 2008 ،لارتفاع النفقات العسكرية و زيادة حدتها مع الأزمة المالية كما يشير ارتفاع الدين العام 2012 إلى 16.5 تريليون دولار ، و هو الحد الأقصى للدين الذي أقره الكونغرس 2010 و يفوق الناتج الإجمالي الذي بلغ 15.4 تريليون دولار من نفس الفترة .

3) تحول القوة بفضل التطور التكنولوجي ، أي انتقال القوة لفواعل من غير الدول ، و باتت تشكل خطرا حتى على الدول الكبرى ، مما دعا إلى ضرورة التعاون من أجل حل المشكلات الناشئة .

لم يكن التخلي عن القوة العسكرية بصفة قطعية ، فقد تصرف أوباما بشيء من التأني و البراغماتية ، و تفادى الدوافع الإيديولوجية المكرسة بقوة في إدارة "بوش الإبن" ، و منح القوة العسكرية مكانة مكافئة لدور الأدوات الأخرى السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية ، حتى تكون المساهمة في الأمن بجوار الأدوات الأخرى و ليس الأداة التي تصنع السياسة الأمريكية [3] ، و ذلك عبر التقليل من الزج بالقوات العسكرية في حروب خارجية مع تعزيز الحريات و حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية عبر الوسائل السلمية و استخدام الوسائل الدبلماسية و سياسة فرض العقوبات الاقتصادية بالأخص مع دخول القوى

---

1 أزهار عبد الله حسن " استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 (دراسة تحليلية) " ، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد06 (العراق : السنة الثالثة)، ص 79 .

2 أحمد قاسم حسين ، " مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي "، مرجع سابق ، ص 128 .

3 مايكل كودنر" أكثر براغماتية و أقل استخداما: دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية " ، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد الرابع ،(أبو ظبي ، الإمارات : مارس/أبريل 2010) ، ص 55 .

الاقليمية و الدولية على خط المواجهة في سوريا كإيران (و روسيا فيما بعد ظهور داعش)[1] ، و بالنسبة لما وعد به خلال حملته الانتخابية حول إنهاء الحرب و إعادة جنود الولايات المتحدة إلى أرض الوطن . فقد انخفض عدد الجنود في 2009 إلى 15 ألف جندي من أصل 180 ألف جندي أمريكي كانوا في العراق و أفغانستان [2] . و أظهرت هذه الإدارة أنه باستطاعتها تحقيق ما ترغب به دون اللجوء إلى تواجد قواتها في الميدان ، ففي حالة السودان مثلا استطاعت إدارة أوباما من خلال القوة الناعمة بعقد اتفاق مع المتمردين في الجنوب ، و الإقرار بحقه في الانفصال فيما بعد ، و العمل على تحرير مذكرة اعتقال ضد الرئيس البشير ، للضغط على السودان و تركيعه لإرادتها [3].

لكن رغم تراجع إدارة أوباما عن الحرب كوسيلة أساسية ، إلا أنها أكدت على أهمية استخدام العصا و الجزرة لضمان الامتثال للمعايير الدولية [4] :

« سوف نستمر في تبني الهيكل القانوني لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بما فيه ميثاق الأمم المتحدة ، و المعاهدات متعددة الأطراف التي تحكم سلوك الحرب واحترام حقوق الإنسان و حظر الانتشار النووي و موضوعات أخرى عديدة ذات اهتمام عالمي باعتبارها أمرا أساسيا لتشكيل عالم يعم فيه العدل و السلام ... و في الوقت ذاته، سنقوم بفرض تكلفة مناسبة على المخالفين »

و من خلال هذا القول ، يمكن الوقوف على الاختلاف الجوهري بين إستراتيجية "أوباما" للأمن القومي و إستراتيجية "بوش الإبن" كون أن إمكانية العمل الانفرادي و مواجهة المخالفين عند أوباما هدفه إظهار القدرة على رد الفعل لا غير ، و ليس مبدأ الاستباق أو العسكرة بشكل عام الذي عمل به بوش ، فمن خلال نظرة أوباما الشاملة للأمن – الأمن العالمي المبني على الأبعاد غير العسكرية - ركز على العمل الدبلوماسي و

---

[1] ضياء نوح (مؤلف جماعي) ، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب "**، (برلين ، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،2017) ، ص 249 - 250 .

2 ضياء نوح " استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (2015) المؤشرات الكبرى الجديدة و ملامح التغير" ، **سياسات عربية**، العدد 15(الدوحة ، قطر: تموز / يوليو 2015) ، ص 07 .

3 يحي اليحياوي ، " أوباما و أطروحة القوة الذكية" ، الجزيرة ، 2013/11/18 من الموقع :

(05/04/2019)https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

4 مايكل جيه مازار و ميراندا بيرايب ، " في فهم النظام الدولي الحالي" ، مرجع سابق ، ص 51 - 52 .

العمل في إطار القانون المؤسسات الدولية و الأمن الطاقوي و البيئي و احترام حقوق الإنسان[1] ، ويمكن الاستدلال ميدانيا حول هذه النقاط ، كون إدارة الرئيس أوباما كانت تكتفي بالتنديد و أن ما تقوم به بعض الدول يشكل انتهاكا للقانون الدولي ، و تأكيده في كثير من الخطابات أن بلاده لا تسعى إلى الحرب ، كالتدخل الروسي في شبه جزيرة "القرم" ، بينما أوباما يكتفي بالقول أن « ما تقوم به روسيا يشكل انتهاكا للقانون الدولي » ... أما الوزير" كيري " فقد أكد "التزام" الولايات المتحدة ب « سيادة ووحدة أراضي أوكرانيا» ثم يتابع أن « الرئيس أوباما و أنا نريد أن يكون واضحا بالنسبة لروسيا و لكل أحد في العالم أننا لا نسعى إلى المواجهة »[2] ، و هو تراجع في السياسة الخارجية المعتادة للولايات المتحدة في إدارة العالم ، و يتضح ذلك جليا من موقفها من الملف النووي الإيراني ، و الاعتراف بها كقوة إقليمية . و المبني على هدفين : الأول يراد به إيران غير نووية ، لا تضر بالمصالح الأمريكية ، و الثاني الحفاظ على توازن القوى في المنطقة بما لا يخرج عن سيطرتها [3] . و هو يخدم إستراتجيتها في إدارة الأقاليم عبر وكلاء ، من أجل مساعدتهم على التحكم في هذه الأقاليم ، و هي بدورها تتحكم في هذا الصاعد الجديد وضمان بقائه تحت سيطرتها إذا ما حاول التمرد عنها أو كبح طموحه في أن يتحول إلى قوة عظمى [4].

المطلب الثاني : علاقة الولايات المتحدة مع القوى الكبرى : التراجع عن القوة النسبية – القوة المطلقة .

عادة ما تكون الأحداث التي تواجه الرئيس في بداية عهدته ، تسهم بشكل كبير في صياغة و حسم سياسته مستقبلا . فأحداث سبتمبر 2001 حسمت خيار بوش لصالح التوجه المفرط في استخدام القوة العسكرية ، و بالمثل بالنسبة للرئيس "أوباما" – على الرغم من عدم وجود حدث عالمي بمستوى 11سبتمبر- ، فإن "الأزمة المالية العالمية" قد

---

1 شيرى ميخائيل يونان ميخائيل ،، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى ضوء إستراتيجية** ، مرجع سابق .

2 ماهر علوش أبو بكر ، **التراجع الأمريكي في إدارة العالم** ، سبتمبر2015) ، من الموقع :

https://eldorar.com/node/86148(12/04/2019)

3 عبد الكريم تيبيش ، (مؤلف جماعي) ، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب** "، (برلين ، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،2017) ، ص 238 .

4 ماهر علوش أبو بكر ، **التراجع الأمريكي في إدارة العالم** ،مرجع سابق .

حسمت خياراته لصالح التوجه الاقتصادي لإنقاذ بلاده داخليا ، و الانخراط في علاقات تعاونية مع دول العالم ، بعيدا عن استخدام القوة العسكرية [1].

يعتبر انتخاب "أوباما" لرئاسة الولايات المتحدة نقطة تحول هامة في علاقاتها بدول العالم ، نتيجة اختلاف رؤيته عن سابقه " بوش الابن" في استخدامه المفرط للعامل العسكري في إدارة العالم ، و ما تشهده قوتها من تراجع ، فهي في «انحدار» نسبة إلى بعض القوى المنافسة ، و كلمة «انحدار» يجب التدقيق فيها لأنها تجمع مفهومين مختلفين : فالأول انخفاض نسبي في القوة الخارجية (انحدار نسبي و تدهور) ، و الثاني أفول محلي (انحدار مطلق) [2] ، والمقصود هو المفهوم الأول فهي لا تزال على هرم النظام العالمي ، لكن يجب عليها تأييد العمل التعاوني في إطار القانون الدولي و هو ما يتناسب مع خصوصيات المرحلة ، ما دفع الرئيس باراك أوباما إلى تعزيز التحالفات و المؤسسات الدولية ، و التعاون المشترك لمواجهة التحديات العالمية حتى مع خصوم أمريكا ، و يجب أن تنعكس قيم أمريكا الداخلية مع توجهات سياستها الخارجية [3] ؛ و هو ما ترجم في ما بعد من خلال زيارته لبعض الدول في و زيارة وزيرته للخارجية "هيلاري كلينتون" لجنوب شرق آسيا و الصين التي تبعها بأربع زيارات بما فيها "الصين " ، من أجل تخفيف الخلافات الثنائية ، و بعث "اتفاقية التعاون النووي السلمي " من جديد مع الهند ، و كل هذا حدث في عامه الأول من الرئاسة[4].

كانت استراتيجية 2010 تحمل الكثير من التفاؤل ، لإمكانية النظام الدولي الليبرالي استيعاب القوى الدولية الصاعدة و دمجها سلميا في عضويته المسؤولة، و هو ما تطلب مراجعة هذه الفكرة في إستراتيجية 2015 بعد تصاعد التحدي الروسي في أوربا و تزايد الهيمنة الإقليمية الصينية في آسيا [5] ، لكن هناك آراء مختلفة حول التحدي الصيني لهذه

---

1 " قراءة وفق منهجي الاستقراء و الاستدلال: إدارة أوباما .. السياسات و الأداء في العام الأول" ، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد 4 (أبو ظبي، الإمارات : 2010)، ،ص 36.

2 جوزيف س ناي " ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، مرجع سابق ، ص 25 .

3 روبن نيبليت " سياسات التحالف الأمريكية: استعادة واشنطن دورها القيادي مشروطة بنيلها الثقة من جديد " ، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد 04 (2010) ، ص 46 .

4 جوزيف س ناي ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ،مرجع السابق ، ص 46

5 محمد مطاوع " استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (2015) المؤشرات الكبرى الجديدة و ملامح التغير" ، **مجلة سياسات عربية** ،العدد 15 (الدوحة ، قطر: 2015)، ص 07 .

المكانة ، فهناك من يعتقد أن الصين تعمل على إخراج الولايات المتحدة خارج محيطها الجغرافي ، وهناك رأي على النقيض من ذلك يرى أن الصين لن تسعى لتحدي المكانة الأمريكية ما دامت المستفيد الأكبر من النظام المؤسسي الدولي ، و هناك رأي ثالث و هو أن الصين ليس بإمكانها اكتساب قدرات عسكرية ، لأنها لا تتحمل النفقات العسكرية الكبيرة[1] ، و لكن " جوزيف غريكو" (joseph grieco) و هو أحد أبرز مفكري التيار الواقعي يقول من المرجح جدا أن تكون الصين " أكبر مشكلة تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد و العشرين"، إلا أن هناك الكثير من المؤشرات التي توحي بأن الصين سوف تكون قوية بما يكفي لتحدي النظام الذي تريده الولايات المتحدة في آسيا [2]، و ميزانها التجاري نسبة للولايات المتحدة في ارتفاع مستمر ، و الأرقام بهذا الخصوص للعشر سنوات (من 2000 إلى 2010) تبين ذلك ، و بحلول عام 2010 بلغ أربعة أضعاف ما كان عليه في سنة 2000 ، كما يبين ذلك الجدول التالي :

جدول 05 : الميزان التجاري الصيني اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية

السنوات	صادرات الصين إلى الولايات المتحدة (مليار. د)	واردات الصين من الولايات المتحدة (مليار. د)	الميزان التجاري (مليار. د)
2000	100.1 مليار. د	16.3مليار. د	83.8 مليار.. د
2008	337.8 مليار. د	71.5 مليار. د	266.3 مليار. د
2009	296.4 مليار. د	69.9 مليار. د	226.8 مليار. د
2010	365.8 مليار. د	93.0 مليار. د	272.5 مليار. د

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معلومات واردة في مذكرة " العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون – فترة ما بعد الحرب الباردة- الباحث حذفاني نجيم ،2011 ، ص 41 - 42

من خلال الجدول نلاحظ أن الصين المستفيد من هذه العلاقات التجارية ، و ميزانها التجاري البالغ 83.8 بداية الألفية الثالثة تضاعف ثلاث مرات ليبلغ 272.5 مليار دولار، و

1 جوزيف س ناي ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، مرجع السابق ، ص 62 - 63 .

2 توفيق حكيمي " الحوار النيو واقعي النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني " ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، 2008/2007، ص 67 .

القفزة النوعية التي شهدها الميزان التجاري الصيني كانت خلال فترة رئاسة "بوش الإبن" من 83.8 مليار دولار إلى 266.3 بنهاية عهدته .

و أوربا رغم أنها تصرف أقل ما تصرفه الولايات المتحدة ، فإن عدد جنودها أكبر ، و من دوله من هي قادرة على التدخل سواء في إفريقيا أو الشرق الأوسط ، و تكافيء تأثير أمريكا داخل منظمة التجارة العالمية ، و تحتل المرتبة الثانية من حيث دورها في صندوق النقد الدولي ، و نفقاتها العسكرية 15% من الإنفاق العسكري العالمي بعد الولايات المتحدة ، رغم أن هذا الرقم مظلل كون أوربا تفتقر للتكامل العسكري [1] .

إن محاولة احتواء و دمج روسيا في المجتمع الدولي تعود إلى الإعلان المشترك الموقع بين بوش و بوتين في قمة أيار / مايو 2002 في موسكو. الذي يهدف إلى إذابة الجليد بين القوتين ، للخروج من حالة العداء المتبادل الناجمة عن التسلح و المراقبة ، بإقامة علاقات متبادلة مبنية على المصالح المشتركة [2]

من غير المرجح أن تكون اليابان منافسا دوليا للولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي أو العسكري كما كان يتنبأ في نهاية القرن الماضي ، فدولة بحجم كاليفورنيا تقريبا لن يكون عندها معادل سكاني أو جغرافي للولايات المتحدة ، و نجاحها في التحديث و الديمقراطية و ثقافتها العامة أعطتها شيئا من القوة الناعمة ، لكن مواقف و سياسات التوقع أضرت بها [3].

و يمكن القول أنه إذا ما تحول النظام الدولي إلى نظام ثنائي القطبية (الولايات المتحدة و الصين) ، فإنه من المتوقع أن تعود أجواء الحرب الباردة من جديد ، حيث يسعى كل قطب إلى استقطاب أكبر عدد من الدول ، خاصة في منطقة الشرق الاوسط - الغنية بالنفط و طرق المواصلات الهامة : قناة السويس، مضيق جبل طارق، و مضيق هرمز - التي ستكون على الغالب ساحة للحرب ، ما دامت هذه المنطقة تشكل «ذخرا استراتيجيا»

---

1 جوزيف س . ناي ، **هل انتهى القرن الأمريكي ؟** ، ترجمة : محمد إبراهيم العبد الله (الرياض، المملكة العربية السعودية: العبيكان ، 2016) ، ص 28 - 29 - 30 .

2 سعد حقي توفيق، **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمان ، الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع ، 2008)، ص 76 .

3 جوزيف س ناي ، **هل انتهى القرن الأمريكي ؟** مرجع سابق ، ص 33 .

للقوى العظمى [1] .

و قد أكد أوباما على مبدئه – اقتصاد الولايات المتحدة و قوتها يعملان كحجر الزاوية في إيجاد مؤسسات قوية عالمية و تشاركية بحكم القانون – بالقول :" إن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقود العالم و إن الجيش الأمريكي هو الدعامة الرئيسية لتلك القيادة الأمريكية ، لكن العمل العسكري لا يمكن أن يكون الدعامة الوحيدة ، أو حتى الأولى في القيادة الأمريكية للعالم [2]، خاصة أمام نمو الصين في الطرق البحرية لشرق آسيا، و قدرة صينية موازية لتحدي الشراكة الأمريكية في شرق آسيا سوف يضع تحد حاسم للأمن الأمريكي ، فمن المحتمل أن يقود إلى تصعيد نزاع قوي بين الولايات المتحدة و الصين طالما أن الولايات المتحدة سوف تتخذ خطوات لدحرجة (roll back) القوة الصينية بشكل يعزز حضورها في إقليم تريده أن يكون مقسما [3].

و خلال عامه الأول زار كل من أمريكا اللاتينية و إفريقيا ، و أكد على أهمية التحالف الأطلسي ، و بعث وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" إلى جنوب شرق آسيا و الصين ، تبعها بزيارات إلى أربع دول بما فيها الصين التي قلل من أهمية الخلافات الثنائية بينهما ، و تعهد بتطبيق جل بنود اتفاقية التعاون النووي السلمي مع الهند عند زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى الولايات المتحدة [4] ، و رغم التراجع عن سياسة بوش الابن ، و اتهام إدارة أوباما بعدم كفاءتها في التعامل مع القضايا العالمية ، مما أدى إلى تراجع مستوى الولايات المتحدة على أكثر من صعيد ، فإن ما يؤيد هذا الطرح أتى هذه المرة من داخل البيت الأمريكي . فحسب تقرير "مجلس الاستخبارات القومي" ، الذي نشر تقريرا استشرافيا حول مكانة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي في عام 2030 ، قوة الولايات المتحدة في انحدار نسبي ، لكنه لن يكون بمثابة أفول ، بمعنى أنه ستكون هناك قطبية أحادية (دولة عظمى) لصالح الولايات المتحدة ، لكن لن تكون هناك "هيمنة" [5].

---

1 أحمد محمد أبو زيد ، " الواقعيون الجدد و مستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 43 (ص 32 .

2 محمد مطاوع ، "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (2015) المؤشرات الكبرى الجديدة و ملامح التغير" ، مرجع سابق ، ص 07 .

3 توفيق حكيمي " الحوار النيو واقعي النيو لبرالي حول مضامين الصعود الصيني " ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، 2008/2007، ص 68 .

4 روبن نيبليت ، "سياسات التحالف الأمريكية"، مرجع سابق ، ص 46 .

5 جوزيف س . ناي ، **هل انتهى القرن الأمريكي ؟** ، ص 91 - 92 .

المبحث الثالث : الواقعية الميركانتيلية(*) كبديل نظري لتقييم التوجهات الدفاعية/الهجومية في السياسة الخارجية الأمريكية

لقد أدت سياسة "بوش الإبن " في شن الحروب إلى نتائج باهظة ، نتيجة تزايد النفقات العسكرية مع عدم ظهور بوادر الحسم العسكري ضد الإرهاب ،و الاختلال ما بين القدرات الاقتصادية و العسكرية ، و الاختلال في الميزان التجاري ، ما جعل إدارة باراك أوباما تعد بسحب القوات الأمريكية من العراق و أفغانستان ، و هذا الارتباك في استعمال العامل العسكري جعل إدارة " ترامب " تتبنى سياسة اقتصادية رغم أن الاستراتيجية الأمريكية عرفت بمضمومها الاقتصادي منذ نهاية الحرب الباردة إلا أنها لم تعرف العالمية بسبب وجود أنظمة اشتراكية و شيوعية ، و بزوال هذه الأنظمة تمكن الاقتصاد الرأسمالي من التحول إلى نظام عالمي قائم على المؤسسات الاقتصادية و التجارة العالمية [1] ، إلا أن حدة هذا التحول عرفت بمجيء الرئيس " دونالد ترامب "، فقد تبنى إستراتيجية مخالفة ،و ذات توجه اقتصادي ، واعتبر أن الاتفاقيات المبرمة مع قوى أخرى ، لا مصلحة لأمريكا فيها ، و بالتالي من الضروري التراجع عنها ، فشن حربا اقتصادية على الصين و روسيا و لم يستثني حتى حلفاء الولايات المتحدة ، و المنظمات الدولية .

المطلب الأول : نتائج التوجه الهجومي : اختلال التوازن بين القدرات العسكرية – الاقتصادية .

في كتابه «صعود و سقوط القوى العظمى» يشير "كينيدي" إلى مصطلح " التمدد الاستعماري المفرط" ، الذي يعني أن الدولة ذات التمدد الجغرافي أو الاقتصادي أو العسكري سوف ينعكس سلبا على مصادر قوتها القومية الأساسية ، حيث يؤدي إلى استنزاف مقدرات الدولة بسبب محاولتها حماية مصالحها المنتشرة خارج حدودها من جهة، و اختلال التوازن بين القوتين الاقتصادية و العسكرية بسبب الإفراط في الإنفاق

---

1 عبد القادر محمد فهمي ، **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 233 .

(*) **الميركانتيلية** : يستعمل هذا الاتجاه النظري بمسميات مختلفة ك : " الواقعية الجديدة (الاقتصادية)" ، " نظرية الاستقرار بالهيمنة " ، " الواقعية الليبرالية" .

العسكري[1].

الولايات المتحدة بصفتها إحدى هذه الدول الساعية إلى السيطرة و التمدد و حماية مصالحها المنتشرة عبر العالم لا بد لها من موارد إقتصادية ضخمة تحقق هذا المسعى ، و على الرغم من أن إمكاناتها تؤهلها لذلك ، إلا أن إنفاقها العسكري ، وتكلفة قوتها العسكرية المنتشرة في العالم ، سيستنفذ قواها على المدى البعيد ، و سيكون ضارا باقتصادها ، و إذا ما بقيت الولايات المتحدة على هذا النحو ، و لم تستفد من تجارب الإمبراطوريات السابقة ، فالتراجع العسكري و الإقتصادي سيكون أمرا متوقعا ، و تؤكد العديد من الدراسات أن الإنفاق العسكري الأمريكي يعيق بالفعل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة [2] . و المتتبع لحجم النفقات العسكرية يلاحظ مدى ارتفاعها خلال عهدتي بوش الابن كما أشرنا له سابقا في تحليل اتجاهات التفوق العسكري الأمريكي .

نتيجة الرغبة في الريادة على مستوى الإنفاق العسكري العالمي ، و ردة فعلها المفرطة على أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 ، و الرغبة في استرداد الهيبة آنذاك ، ساهمت هذه العوامل في بلوغ نفقات الدفاع مستويات قياسية (768 مليار دولار)أي(5.1% من الناتج المحلي الإجمالي) ، و ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري الأمريكي إلى إجمالي الإنفاق العام بنسبة16.1 % سنة 1999 إلى 20.1 % سنة 2011 [3] ، و خلال الفترة ما بين 2000 و 2009 بلغت الزيادة في الإنفاق العسكري الأمريكي 71 %. وقد شكلت نفقات الدفاع الوطني حصة متزايدة من إجمالي الناتج المحلي ، حيث ارتفعت من 3 % العام 2000 إلى 4,5 % العام 2009[4]، أي أن النفقات العسكرية الرسمية في الولايات المتحدة (نفقات الدفاع الوطني) ارتفعت من 294,4 مليار دولار العام 2000، إلى 607,3 مليار دولار في السنة المالية 2008. وكان من المتوقع

---

1 أسيل شماسنة ، "النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم : دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي و العشرين "، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت ، فلسطين ، 2018 ، ص 43

2 أسيل شما سنة ،"النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم"، مرجع سابق ، ص 44 .

[3] محمد إبراهيم السقا " الإنفاق العسكري و الدين العام الأمريكي"، تاريخ النشر: الجمعة 29 يوليو 2011 ، من الموقع :
http://www.aleqt.com/2011/07/29/article_563700.html(10/04/2019)

4 محمد دياب ، " جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري و التنمية الاقتصادية" ، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني** ، العدد75 ، (2011) ، من الموقع :

/https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content (2019/04/10)

أن ترتفع إلى 675 مليار دولار العام 2009[1] ، و حسب تقديرات الجنة الاقتصادية المشتركة التابعة للكونغرس فإن تكاليف الحربين لنفس الفترة السابقة ، بما يعادل 1.6 تريليون دولار[2] .

الميزان التجاري نسبة لأغلب الشركاء التجاريين للولايات المتحدة يعاني هو الآخر ، ففي إحصائيات لعام 2009 بلغ العجز التجاري 226.8 مليار دولار مع الصين ، و مع دول أوبك بنفس المبلغ تقريبا ، و مع الاتحاد الأوربي بلغ 60.5 مليار دولار ، و اليابان 44.8 مليار دولار ، و مع دول الآسيان بلغ 44.8 مليار دولار ، و مع باقي دول العالم بلغ العجز التجاري 500.9 مليار دولار[3] ، و أمام هذا العجز قابله ارتفاع كبير في الإنفاق على التسلح ، فحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) في أفريل 2011 ، أن الإنفاق العسكري لعام 2010 بلغ 1630 مليار دولار ، كان نصيب الولايات المتحدة منها 698 مليار دولار في المرتبة الأولى عالميا أي ب 4.8 % من الناتج القومي الإجمالي لها ، الذي بلغ 14500 مليار دولار مقارنة بالصين التي احتلت المرتبة الثانية ب 119 مليار دولار فقط (7.3 % من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي و 2.02 % من الناتج القومي الإجمالي لها) [4] .

في سابقة هي الأولى من نوعها ، و حسب الأرقام التي يقدمها مكتب الميزانية بالكونجرس ، بلغت الميزانية الأمريكية عجزا غير مسبوق ، حيث بلغ العجز 1.342 تريليون دولار عام 2010 ، و توقع انخفاضا طفيفا ب 1.066 تريليون دولار ، فيما بلغ العجز خلال العشر سنوات ، منذ 2000 بلغ 8.53 تريليون دولار[5] ، و مع تصاعد الدين القومي في الولايات المتحدة أصبح تقليص ميزانية الدفاع مطلوبا أكثر من أي وقت مضى ، و سيتطلب تقييما إستراتيجيتها العسكرية [6] ، و بات الإصرار على التفوق العسكري لديها أكثر كلفة و هو هو ما أدى إلى هذا العجز ، و معظم المخاوف آنذاك كانت هي أن يؤدي التواصل في ارتفاع

---

1 محمد دياب ، " جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري و التنمية الاقتصادية" مرجع سابق .

2 عامر عبد المنعم ، **انهيار الامبراطورية الأمريكية (دراسة كاملة) .. بالوثائق خسائر الجيش الأمريكي في العراق و أفغانستان** (منتدى الجيش العربي،2013)، من الموقع :

(13/04/2019)http://www.arab-army.com/t64408-topic

3 نجيم حذفاني ، "العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون فترة ما بعد الحرب الباردة "، مرجع سابق ، ص 61 - 62

4 نجيم حذفاني ، "العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون فترة ما بعد الحرب الباردة " ،مرجع سابق ، ص 44 - 45 .

5 عامر عبد المنعم ، **انهيار الامبراطورية الأمريكية** ، مرجع سابق

6 إيوجين جاريكي ، **الطريقة الأمريكية في الحرب : قذائف موجهة ، و رجال مضللون، و جمهورية في خطر** ، ترجمة : عبد المنعم عبيد عبيد (القاهرة ، مصر: المركز القومي للترجمة ، 2015) ، ص 25 .

الدين إلى تخفيض و تراجع الإنفاق العسكري ، و هو ما لا ترغب فيه ، كونه يهدد الوضع الاستراتيجي العسكري الأمريكي [1] ، و يتضح أن التكاليف التي تدفعها الولايات المتحدة للمحافظة على مركزها الأحادي ، باتت باهظة جدا ، فقد تجاوز الدين العام للحكومة الأمريكية في شهر كانون أول لعام 2017 نحو (20 تريليون دولار) لأول مرة في تاريخها ، و يعد هذا مؤشرا واضحا للاستنزاف الذي تعاني منه الولايات المتحدة[2]

باختصار الإنفاق العسكري الأمريكي أصبح اليوم في غاية الخطورة للولايات المتحدة، فهو من ناحية يؤدي إلى تصاعد مستويات عجز الميزانية ومن ثم تصاعد الدين العام إلى المستويات الحرجة التي يبلغها حاليا، وهذا الأخير يمكن أن يؤثر سلبا في الإنفاق العسكري الأمريكي وهو ما قد يضع التفوق العسكري للولايات المتحدة في المستقبل موضع شك.[3]

لقد اعتادت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، الدخول في حروب سريعة ضد دول ضعيفة ، ما أكسبها القدرة على حسم الصراع في وقت وجيز ، دون أن يكبدها ذلك خسائر مادية كبيرة ،مع توفرها على المورد الاقتصادي اللازم لتمويل هذه الحملات العسكرية [4]، لكن حروبها الأخيرة عرفت بطول مدتها نتيجة المقاومة التي تعرضت لها من طرف الشعبين العراقي و الأفغاني ، و التي أحرجتها أمام أصدقائها مما انعكس سلبا عن القوة التي لا تقهر ، و الحقيقة أن عالم ما بعد الحرب الباردة صار صعبا لمسألة الحسم العسكري ، فأصبح بمقدور جماعة مجهزة تكنولوجيا أن تهدد أقوى الجيوش ،و مع هذا الوضع الذي بدأت التكاليف الحدية بين القدرات العسكرية و الاقتصادية تزداد شيئا فشيئا [5] .

المطلب الثاني : نتائج التوجه الدفاعي : اهتزاز الهيبة الأمريكية .

الهيبة في العلاقات الدولية هي المكافيء الوظيفي لدور السلطة في السياسة الداخلية للدولة . و على نحو مفهوم السلطة ، ترتبط الهيبة ارتباطا وثيقا بمفهوم القوة لكنها متميزة

1 محمد إبراهيم السقا ، **الإنفاق العسكري و الدين العام الأمريكي**، مرجع سابق .

2 أسيل شماسنة ، "النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم "، مرجع سابق ، ص 46.

3 محمد إبراهيم السقا ، **الإنفاق العسكري و الدين العام الأمريكي**، مرجع سابق .

4 عامر عبد المنعم ، **انهيار الامبراطورية الأمريكية** ، مرجع سابق .

5 المرجع السابق .

عنه . القوة كما عرفها ماكس فيبر هي " احتمال أن يكون أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية في موقف يمكنه من تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة ، و بصرف النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال" . و السلطة (أو الهيبة) هي " احتمال أن تطيع مجموعة معينة من الأشخاص أمرا ذا مضمون محدد"[1] و تشكل هيبة الدولة و مقامها بين الدول الأخرى ، أحد العوامل المساهمة في السيطرة على النظام الدولي حسب " جيلبين"، لأن الدولة المهيمنة التي تقدم (الأمن والنظام الاقتصادي) ، هي تقدم إغراءات لإتباع قيادتها من جهة ، و من جهة أخرى تفرض دين أو عقيدة لتثبيت هذه الهيمنة [2] . و على هذا النحو أراد الرئيس أوباما أن يؤسس لإستراتيجية تقوم على تقديم الإغراءات تضمن طاعة و ولاء الدول الأخرى دون استعمال القوة في تنفيذ إرادة الولايات المتحدة ، و قدم لذلك رؤية جديدة عند وصوله إلى سدة الحكم ، تستند إلى تحسين صورة الولايات المتحدة التي فقدتها فترة بوش الابن، و من خلال إستراتيجيته للأمن القومي 2010 التي تميزت بالتحول من قوة متفردة ، إلى قوة مسؤولة عن العالم عبر أدوات القوة الذكية و الانفتاح على العالم و بناء الاقتصاد بعد أزمة 2008 ، حيث يقول « إني ما زلت أرفض فكرة أن زمن أمريكا قد مضى ، و ما زلت أعتقد أنها ما زالت الأمل الأخير و الأفضل على الأرض لكن على مدار الأعوام الستة الماضية ، ظل منصب قائد العالم الحر شاغرا ، و حان الوقت للعب هذا الدور مرة أخرى، و أعتقد أن أهم مهامي هي حماية الشعب الأمريكي ، و أنا شخصيا مقتنع بأن أداء تلك المهمة بفاعلية في القرن الواحد و العشرين يتطلب رؤية جديدة للقيادة الأمريكية و فكرا جديدا لأمننا القومي »[3] ، و هذه الرؤيا الجديدة لدى أوباما تستند إلى تنفيذ إرادة الولايات المتحدة دون اللجوء إلى القوة و الإرغام ، لأن قدرة الولايات المتحدة و تفوقها يؤدي إلى طاعة أوامرها و بالتالي السيطرة على النظام الدولي الذي ترغب في استمرارها لقيادته، لكن هذه السياسة لم يكن لها النجاح الذي كان مرجوا من ورائها ، فإذا كانت الهيبة تشير بالدرجة الأولى إلى تصورات الدول الأخرى لاستطاعة دولة ما و

---

1 روبرت غيلبن ، **الحرب و التغيير في السياسة العالمية** ، ترجمة : عمر سعيد الأيوبي (بيروت ، لبنان: دار الكتاب العربي ، 2009)، ص51 .

2 أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 378 .

3 قاسم أسماء أمينة " التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة2003-2014" ، شهادة ماستر، جامعةالجيلالي بونعامة /خميس مليانة، الجزائر، 2015 ، ص 55 .

قدرتها على ممارسة قوتها و رغبتها في ذلك [1] ، فإنه من ملامح تراجع هيبة الولايات المتحدة على مستوى النظام الدولي خلال فترة الرئيس " أوباما" ، سلوك بعض القوى التي رأت في تراجع و انكسار القوة العسكرية الأمريكية في حروبها الأخيرة و ما رأته في إصرار إدارة أوباما على عدم اقتراف أخطاء الماضي بالدخول في مغامرات و حروب خارجية فرصة لا تعوض في تحدي الهيمنة الأمريكية .

فدول مثل روسيا و الصين و الهند و البرازيل مكنها النمو الاقتصادي فوق المتوسط من تعزيز مكانتها و التنسيق فيما بينها للخروج من الهيمنة الأمريكية داخل "قمة الثمان" ، و ذلك بترسيخ التعاون المؤسسي المشترك بينها كقمة "بريك" و " منظمة شنغهاي" و " قمة العشرين" [2]، و هناك من الدول التي لا يمكنها اقتصادها من لعب دور كبير من تحدي الهيمنة الأمريكية ، إلا أن سلوكها أصبح معاديا لها لدرجة التحدي ، مثل إيران التي أكدت على لسان رئيسها "أحمدي نجاد" بقوله " نحن لسنا بحاجة إلى أمريكا " ، و القصد من وراء ذلك هو أن أمريكا بحاجة لإيران لتخليصها من مأزق العراق و أفغانستان [3].

و بالمثل ،الحروب الأخيرة التي شنتها روسيا في " جورجيا 2008" و " أوكرانيا 2014 " و الأزمة السورية و دعم الملف النووي الإيراني ، ما هي إلا دلائل على تحدي الهيمنة الأمريكية ، و رغبة روسيا في استعادة أمجاد الاتحاد السوفياتي[4] ، و الرغبة في الاستفادة من التراجع الأمريكي على مستوى العالم ، فحربها ضد جورجيا اكتفى فيها البيت الأبيض بالتحذير من أن " تصعيدها غير المتكافئ والخطير للنزاع في أوسيتيا الجنوبية، سينعكس بشكل كبير على علاقة روسيا والولايات المتحدة »[5]. و هو ما لم يؤدي إلى أي تردي كبير في العلاقة بين البلدين .

هذا ما قاله الرئيس "أوباما" في حديثه مع "توماس فريدمان"، ليكشف الغطاء عن حقبة

---

1 روبرت غيلبن ، **الحرب و التغيير في السياسة العالمية** ، مرجع سابق ، ص 51.

2 روبن نيبليت ، " سياسات التحالف الأمريكية "، مرجع سابق ، ص 47 .

3 بن زكورة محمد الخليل (مؤلف جماعي) ، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب** (برلين ، ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،2017) ، ص 22 .

4 أحمد محمد أبو زيد ، " الواقعيون الجدد و مستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات " ،مرجع سابق ، ص 30 .

5 ماهر علوش ، **التراجع الأمريكي في إدارة العالم** ، مرجع سابق .

جديدة أرادت الولايات المتحدة الأمريكية كتابتها في التاريخ الحديث بطريقة مختلفة . إن العالم اليوم يُدار بأضعفَ مما كان يُدار بالأمس، وهو أمر يجب على شعوبنا والحكومات العربية والإسلامية أن تدركه، فإن التردد الذي تعانيه إدارة "أوباما" بدأت تظهر علاماته منذ السنة الأولى لولايته، لدرجة أن الإسرائيليين أعربوا عن استيائهم من تردد إدارته[1]

المطلب الثالث : الواقعية الميركانتيلية : العامل الاقتصادي كبديل للقوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية .

كتب" وليام فيل" في مجلة " شؤون دولية " 1989 مقالا تحت عنوان " العلاقات الأمريكية / السوفيتية : ماذا بعد الحرب الباردة " ، أرجع فيه تغير القوة من العسكرية إلى القوة الاقتصادية ، لاختلال توازن القوى في النظام الدولي ، لأن هذا الأخير أصبح يستند إلى محددات اقتصادية بدل العسكرية ، هذا الوضع دفع "غورباتشوف" للقول بأن بلاده أصبحت محاصرة باقتصاديات متطورة بدل جيوش قوية في إشارة إلى كل من (اليابان ، الصين و ألمانيا)[2] ، و هذا يدل على الدور الذي أصبح يلعبه الاقتصاد في السياسة الخارجية . فقد أضحى الأهم بالنسبة للقوة العظمى ، و أضحى كذلك القوة اللزجة بالنسبة لها ، على ما يصفه "واتز راسل" ، الذي يساعدها على الهيمنة و النفوذ و تثبيت الأحادية ، و ذلك بفضل جاذبية مؤسساتها و سياساتها الاقتصادية الناجحة [3] ، و تميل إلى تغيير النظام الدولي وفق ما تمليه مصلحتها ، و إن افتراض "روبرت غيلبن" بأن :« الدول الكبرى تميل إلى تغيير النظام الدولي إذا قدرت أن عوائد هذا التغيير أكبر من تكاليفه » يتوافق و مواقف الولايات المتحدة الأمريكية الراهنة من النظام الاقتصادي الدولي- القائم على حرية التجارة - السائد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و الذي تعزز مع نهاية الحرب الباردة ، حيث تميل إدارة ترامب إلى تغيير هذا النظام عن طريق " الحمائية التجارية " في شكلها القاسي لأنها تتوقع عوائد أكبر من هذا التغيير ، و هذا ما دفعها إلى خوض حروب تجارية

---

1 ماهر علوش ، **التراجع الأمريكي في إدارة العالم** ، مرجع سابق .

2 محمد الطاهر عديله ،" تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية" ، مرجع سابق ، ص 232 .

3 أحمد قاسم حسين ، "مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي " ،مرجع سابق ، ص 127 - 128 .

مع الفواعل الاقتصادية في العالم[1] ، عبر حماية السوق الأمريكية عن طريق "الحمائية التجارية " الذي رأى في الاتفاقيات والتحالفات التجارية الدولية مجحفة في حق الولايات المتحدة و لا فائدة منها ما دامت تصب في مصلحة الدول الأخرى و تنهك الاقتصاد الأمريكي مثل اتفاقيات النافتا و اتفاقية"TTP "[2] ، و هذا ما يتناسب مع إستراتيجية ترامب للأمن القومي- كونها الوثيقة التي تجسد أفكار الرئيس- التي وردت قبل موعدها بشهر، و تحمل شعار" أمريكا أولا " لتكون مختلفة مع الإستراتيجيات السابقة في النقاط التالية[3] :

1) لا ترى إستراتيجية " ترامب " (تغير المناخ) تهديدا للأمن القومي الأمريكي كما فعلت إستراتيجية أوباما 2015 ، بل إن المصالح الاقتصادية و أمن الطاقة للولايات المتحدة يتطلب بالضرورة مواجهة أجندة أعمال الطاقة المناهضة للنمو الذي بدوره يضر بهذه المصالح .

2) رأى ترامب أنه من الضروري التراجع عن الاتفاقيات الدولية ، و على أمريكا الانسحاب منها مثل اتفاق "الشراكة التجارية عبر المحيط الهاديء" [(*)] ، في تناقض مع إستراتيجية بوش الابن عام 2006 – تدشين عصر جديد لازدهار الاقتصاد العالمي من خلال حرية السوق و التجارة الحرة – و إستراتيجية "أوباما" 2015 - تعزيز مستوى عال من الاتفاقيات التجارية " .

3) لم يأت في إستراتيجية ترامب ما يلزم الولايات المتحدة الالتزام بنشر الديمقراطية و حقوق الإنسان ، و التزامها من باب إلهام الدول الأخرى ، و ليس فرضها بالقوة العسكرية مثلما فعل سابقوه .

---

1 حوسين بلخيرات ، **أخطاء منهجية في استخدام نظريات العلاقات الدولية** ، (مصر: المعهد المصري للدراسات ، 2018) ، ص 04 ، على الموقع :

/https://eipss-eg.org(11/06/2019)

2 إيمان عنان ،**ترامب و مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية** (مركز البديل للتخطيط و الدراسات الاستراتيجية ، 2016) ، من الوقع:

(18/04/2019) https://elbadil-pss.org

3 عمرو عبد العاطي " قراءة في إستراتيجية الأمن القومي للرئيس ترامب " ، **مجلة السياسة الدولية** ، 2017/12/27 من الموقع :
http://www.siyassa.org.eg/News/15456.aspx(05/04/2019)

(*) **الشراكة التجارية عبر المحيط الهاديء(TTP)** : اتفاق جرى بمبادرة الرئيس السابق " باراك أوباما"2015 و وعد دونال ترامب بالانسحاب منه فور تنصيبه لأنه لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة ، يضم 12 بلدا هي (الو م أ ، المكسيك ، كندى ، اليابان ، أستراليا، سنغافورة ، ماليزيا ، بروناي ، نيوزيلندا، البيرو، الشيلي ، فيتنام) .

4) السعي لحماية السيادة الأمريكية مع تراجع الاهتمام بالتحالفات ، على عكس الإدارتين السابقتين اللتين سعتا للحفاظ على استقرار النظام الدولي عبر التحالفات .

ومن خلال النقاط السابقة نلاحظ جليا أن سلوك الرئيس ترامب الموجه نحو الاقتصاد انعكاس مباشر لإستراتيجيته للأمن القومي ، خاصة من خلال الركيزة الثانية " تعزيز و رخاء الولايات المتحدة الأمريكية " promote american prosperity" الواردة في استراتيجيته للأمن القومي 2017 ، و من أهم ركائزها [1]:

1) تعزيز العلاقات الاقتصادية و العادلة و الحرة : و ذلك من خلال بناء القوة الاقتصادية و استعادة الثقة في النموذج الاقتصادي الأمريكي ، في عصر يشهد منافسة اقتصادية عالمية ، لأن هذا البناء سيعزز الأمة الأمريكية في الداخل و الحفاظ على نظام اقتصادي دولي منصف و متبادل .

2) تعزيز و حماية قاعدة الابتكارات الأمنية الأمريكية : و ذلك من خلال تطوير القدرة و التكامل و الرصد لفهم أفضل للآثار الأمنية الوطنية و الاتجاهات الصناعية غير العادلة و الأعمال التي يقوم بها المنافسون ، و حماية الملكية الفكرية .

3) الهيمنة على الطاقة : و ذلك من خلال السيطرة على الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة ، و تعزيز القدرة التنافسية .

و هذه الاستراتيجية تتناسب مع أفكار "نافارو" مستشار حملته الانتخابية حول الانسحاب من منظمة التجارة الدولية ، و اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي ، و إتباع سياسة حمائية في العلاقة بالصين و المكسيك ، و الذهاب في اتجاه نظام اقتصادي مركنتيلي ، يقوم على اتفاقيات تجارية ثنائية تحقق المصالح الأمريكية على نحو أفضل[2] ، فترامب يريد إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية و التكتلات الاقتصادية التي لا تعود بالفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية ، و أكثر من ذلك يهدد بوقف الإعانات و التمويل

---

1 يحي سعيد قاعود، علا عامر الجعب ، " وثيقة الأمن القومي الأمريكي2017 : قراء تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب " ، **قراءات استراتيجية** ، العدد 20(آفريل 2018) ، ص 46 - 47 .

2 مروان قبلان ، " أطروحات إدارة ترامب و نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية " ، مرجع سابق ، ص 101

الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة ، و يضرب باتفاقيات باريس عرض الحائط [1] .

تقوم سياسة الولايات المتحدة الخارجية على "المصلحة المطلقة" ، و "البراغماتية" التي تمثل المرجعية الفكرية لسياستها الخارجية الحالية ، و قد أصبح من ركائز عقيدتها القائمة على ثلاثية (الدين ، الاقتصاد و السياسة)[2] ، من أجل التفوق و الهيمنة ، و لكن هذا التفوق و الهيمنة ليس عن طريق شن الحروب و الأحلاف العسكرية بالنسبة لترامب ، فهو يتبنى رؤية خاصة به حول العلاقات الأمنية و العسكرية الموروثة من أيام الحرب الباردة ، و أنها باتت تشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على الولايات المتحدة ، فحلف شمال الأطلسي مثلا لم يعد له دور كالسابق ، و من الضروري التخفف من أعبائه ما دامت تكاليفه أكبر من فوائده[3] ، و القصد من ورائه تنبيه أعضائه إلى ضرورة تحمل النفقات العسكرية لهذه الدول – دول الحلف - البالغة (02%) من الناتج المحلي لكل دولة عضو [4] ، و أمام هذا الوضع الذي يزداد حدة ، تخشى أوربا من تفاقم الوضع ليصل إلى شركاتها و تصبح هدفا "للمقصلة الأمريكية " ، على غرار ما حدث في عام 2014 حين فرضت عقوبات بتسعة مليارات دولار على أكبر البنوك الفرنسية «بي إن بي باريبا» (BNP paripas) ، لالتفافه على العقوبات [5] ، و أمام هذا الوضع أعرب وزير المالية الفرنسي «برونو لو مار» ، عن امتعاضه من أنه " من غير المقبول" أن تقوم الولايات المتحدة بدور « الشرطي الإقتصادي للكرة الأرضية » [6]

كما أنه لا يتردد في مطالبة الحلفاء بالمقابل المادي إن أرادوا استمرار الحماية الأمريكية لهم مثلما حدث مع دول الخليج ، و هو تناغم صريح مع مبدئه " أمريكا أولا " في سياسته الخارجية ، أي أن الولايات المتحدة لن تؤمن مصالح غيرها دون الحصول على مزايا مقابل

---

1 مصطفى صايج " إدارة ترامب و إفريقيا : التصورات و الرهانات " ، **مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية** ، العدد 09 (لبنان : جوان 2017) ، ص 11 .

2 بن زكورة محمد الخليل (مؤلف جماعي) ، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية** ، مرجع سابق، ص 22 .

3 مروان قبلان ، " أطروحات إدارة ترامب و نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية " ، مرجع سابق ، ص 99 - 100 .

4 أسيل شماسنة ، " النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم "، مرجع سابق ، ص 45

5 محمد الشرقاوي " ترامب و الاتفاق النووي الإيراني: تبريرات أمنية أم استراتيجية اقتصادية ؟ " ، ترجمة كريم الماجري (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2018) ، ص06 .

6 محمد الشرقاوي ، مرجع سابق ، ص 04 .

الدفاع و حماية هذه الدول[1].

الصين كونها المستفيد الأكبر من العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة لم تسلم هي الأخرى فقد أكد ترامب في حملته الانتخابية مرارا و تكرارا بأن الصين العدو القاتل لأمريكا " اقتصاديا و تجاريا" ، ما جعله يقترح لوقف التهديد ضريبة على الواردات الصينية ب 45% ، بالإضافة إلى إعادة النظر في مفاوضات منظمة التجارة العالمية أو الانسحاب منها [2]،و هذا في نظره له ما يبرره على أرض الواقع ، فالمأزق الأمريكي من التبادل التجاري الأمريكي – الصيني كبير جدا ، لدرجة أنه يهدد القوة الأمريكية في أحد مقوماتها الإمبراطورية ، فالتقارير تشير إلى أن العجز التجاري تجاه الصين خلال 15 سنة، أنه انتقل من 50 مليار دولار إلى 365 مليار دولار سنة 2015 ، بالإضافة إلى إفلاس 57 ألف مؤسسة و فقدان 25 ألف وظيفة بسبب المنافسة على السوق الأمريكية [3] ، ووصف هذا بالتحول في ميزان القوة ، و ذلك راجع بالأساس إلى أن الولايات المتحدة تدفع للصين بالدولار مقابل وارداتها ثم تسترجعها في شكل قروض ، مما جعل الصين تحوز ما يقارب 2.5 تريليون دولار من احتياطات النقد الأجنبي ، وفي شكل سندات في الخزان الأمريكية ، مما شكل عدم توازن في ميزان القوة العالمي ، لكن ما يضع الصين في مكانة أقل قوة هو خشيتها من تدني قيمة الدولار ، و عودة العمالة في حالة التخلي عنها من طرف أمريكا ، و هو ما يهدد استقرار الصين الداخلي ، على الرغم من التهديد الصيني المستمر ببيع الدولارات [4] ، و هذا ما شجع أمريكا على التمادي في حربها التجارية الأخيرة مع الصين .

بالنسبة لروسيا التي طالما اعتبرها الأمريكيون العدو التقليدي ، لم يرى ترامب مشكلة في إقامة شراكة معها لمواجهة " تنظيم داعش " في سوريا ، كما لم يخف إعجابه بالرئيس بوتين ، على الرغم من تدخلها في كل من أوكرانيا (2014) و سوريا (2015) [5] ، و هذه الشراكة و التنسيق مع أمريكا لم تأت من فراغ ، فهو يرى فيها مكاسب لأمريكا . لم لا و هو يرى نفسه الأقدر على إدارة و عقد الاتفاقيات الدولية التي تخدم المصلحة الأمريكية ، و

---

1 إيمان عنان ، **ترامب و مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية** ، مرجع سابق .

2 مصطفى صايج ، " إدارة ترامب و إفريقيا "، مرجع سابق، ص 16 .

3 المرجع السابق، ص 16

4 جوزيف إس .ناي (الابن)، **مستقبل القوة** ، مرجع سابق ، ص 80 .

5 مروان قبلان ، " أطروحات إدارة ترامب و نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية " ، مرجع سابق ، ص 101.

بالنسبة للتدخل الروسي في أوكرانيا أو سوريا فإنه يري أن أوروبا - أشار إلى ألمانيا على وجه التحديد - عليها أن تتولي الأمر بخصوص أوكرانيا [1].

لم تتوقف سياسة "ترامب" عند حدود الدول الكبرى ، بل تعدى ذلك إلى الدول التي كانت تصنف بمحور الشر أو الدول المارقة ، فترامب يؤكد مثلا أن كوريا الشمالية ليس في نيتها تهديد المصالح الأمريكية و لا التقرب من الصاعد الجديد " الصين " ، بل همها الوحيد هو بقاء " نظام كيم جون أون" ، و نيل المساعدات الاقتصادية من أمريكا و ضمان عدم التدخل في شؤونها الداخلية هو الهدف الخفي لسياسة التصعيد التي تقوم بها كوريا الشمالية [2].

يلاحظ أنه يغلب على هذه الإدارة الخطاب الشعبوي ، فهي تهدد باستخدام القوة العسكرية بينما تتصرف بمنطق تجاري بحت في مواجهة الأزمات الدولية ، ما أدى إلى حالات من الضبابية و الاضطراب في المناطق الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية [3] ، مثل الأزمة في " فنزويلا " و الحصار الاقتصادي على إيران من أجل إعادة التفاوض حول ملفها النووي ، و كل ما في الأمر أن إدارة ترامب لا يهمها من الشؤون الدولية سوى العائد المادي ونصيبها منه ، فالمنطق التجاري الذي تتصرف به يعتبر القضايا الدولية منفصلة عن بعضها البعض ، و تمثل كل قضية صفقة ما بين طرفين ، إما أن تكون الولايات المتحدة رابحا أو خاسرا ، وبالتالي من غير المنطقي الاهتمام بالشراكات الاستراتيجية و المعايير الدولية [4]، و هذا ما حمل إدارة ترامب إلى النظر في كثير من الشراكات أو التهديد بالانسحاب منها ، مما أدى إلى اضطراب و خلل في توزيع القوة على مستوى النسق الدولي .

افترض " روبرت غيلبن " بأنه: « إذا حدث انفصام بين توزيع القوة في النسق الدولي و حاكمية هذا النسق ، فإن سلوك الدولة الكبرى المرتبطة بهذا الانفصام سيميل إلى خلق آثار من عدم الاستقرار» ، و هذا ما تشهده الولايات المتحد الآن ، فعلى الرغم من بقائها

---

1 إيمان عنان، **ترامب و مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية** ، مرجع سابق .

2 سمر الخمليشي، **إدارة ترامب : الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الأمريكية** (مصر: المعهد المصري للدراسات ، 2019)، ص 17، على الموقع :

/https://eipss-eg.org(11/06/2019)

3 أحمد قاسم حسين ، " مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي" ، مرجع سابق ، ص130

4 مروان قبلان ، " أطروحات إدارة ترامب و نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية " ، مرجع سابق ، ص 102 .

على أعلى هرم توزيع القوى ، إلا أن تحكمها في هذا النسق قد تراجع ، مما دفعها حاليا إلى خلق آثار من عدم الاستقرار- إثارة التوترات مع الحلفاء أو الخصوم - ك "تعويض استراتيجي" لمخرجات ذلك الانفصام [1]. و في عصر من الاعتماد المتبادل، و إن كان هذا الأخير يولد القوة أم لا ، فإنه يجب النظر إلى ميزان اللاتماثليات ، الذي يشبه " ميزان الرعب المالي " ، فهو يؤدي إلى الدمار المتبادل مثله مثل الرعب النووي أثناء الحرب الباردة [2] .

1 حوسين بلخيرات ، **أخطاء منهجية في استخدام نظريات العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 04 .

2 جوزيف إس .ناي (الابن)، **مستقبل القوة** ، مرجع سابق، ص 80 .

خاتمة

الخاتمة :

يعد العامل العسكري ، العامل المهم من بين العوامل الأخرى سواء (الاقتصادية أو التكنولوجية أو الإيديولوجية ...) في تحقيق الدول لمراتب تسمح لها بالريادة على مستوى النظام الدولي ، بل أصبح هناك من الدول من تبني سياستها الخارجية بناءا على ما تمتلكه من جيوش و أسلحة ، أي أنها لم تكتفي به في حدود حاجياتها الدفاعية بل تعداه إلى بسط النفوذ و الهيمنة عن طريق التدخل المباشر أو التهديد المستمر باستخدامها، و على الرغم من أنه شكل النواة الأساسية في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية ، خاصة فترة الرئيس " بوش الإبن " ، إلا أن الملاحظ حدوث اضطراب في استخدامه مع نهاية العهدة الثانية ل"بوش الابن" و في الفترات الرئاسية اللاحقة بعد ذلك .

إن المتتبع لتطورات توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بصفتها إحدى هذه الدول ، و الساعية بانفرادية قل لها نظير إلى تثبيت الأحادية القطبية ، منذ بداية القرن الواحد و العشرون ، و من خلال هذه الدراسة ، فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج ، التي كانت ناجمة عن حدود استخدام القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة أولا ، و حملها من مقومات القوة (العسكرية و الاقتصادية) ما لم تحزه أي دولة أخرى، و هي أن :

1) الولايات المتحدة تصرفت بمنطق هجومي (استعمال القوة العسكرية المفرطة) ، و ذلك يتناسب طرديا مع قوتها ، فالاقتصاد الضخم وفر لها العائد المادي لمواصلة تثبيت بقائها على هرم النظام الدولي عن طريق التدخل في شؤون الدول بواسطة الحروب – الحرب على الارهاب ، الحرب الاستباقية – و هو ما يمكن تعميمه بأن الموارد الضخمة تولد النزوع إلى الحرب و التوسع و الهيمنة .

2) المنطق الهجومي يؤدي إلى استنزاف مقدرات الدولة ، خاصة مع مرور الوقت ، أدى هذا الوضع إلى انتهاج أسلوب جديد من طرف الولايات المتحدة في التعامل مع القضايا الدولية ، أقرب ما يكون إلى المنطق الدفاعي(عدم الدخول في حروب خارجية) ، و تعزيز التعاون الدولي و احترام القانون ، لكن هذا الأسلوب اتضح أنه لا يتناسب مع طموحات دولة تقع على أعلى هرم النظام الدولي ولها من المصالح المنتشرة في أنحاء العالم ما يغنيها عن التقوقع ، فحتما يتصور على أنه ضعف و

تراجع وينعكس سلبا على هيبتها ، خاصة مع وجود دول طامحة لملأ الفراغ .

3) مواصلة انحدار القوة الأمريكية ، أدى إلى انتهاج سياسة ميركانتيلية ، الهدف منها خلق بدائل للتوجهين السابقين في السياسة الخارجية الأمريكية ، لاقتناع هذه الأخيرة بأن الاتفاقات المبرمة سابقا لا فائدة منها لأمريكا ، و هو ما تبرره الحرب التجارية التي تخوضها الولايات المتحدة مؤخرا ، رغبة منها في تحقيق مصالح أفضل ، دون الاعتماد على تحقيق ذلك عبر العامل العسكري المفرط ، و دون أن تمس هيبتها .

❖قائمة الجداول :

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول 01	مظاهر الاختلاف بين الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية حسب عبد الناصر جندلي	60
الجدول02	جدول يبين عدد الافراد العسكريين للولايات المتحدة الأمريكية نسبة الى بعض الدول المنافسة (2019)	83
الجدول 03	جدول يبين الفارق في إجمالي عدد الطائرات بين الولايات المتحدة و بعض الدول التي تليها في الترتيب (إحصائيات 2019)	85
الجدول 04	الدول التي تمتلك أسلحة نووية في العالم	86
الجدول 05	الميزان التجاري الصيني اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية	96

❖ قائمة الأشكال :

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل 01	ميزانية الدفاع الأمريكية للأعوام 1998 ، 2002 و 2005 (بالمليار دولار)	80
الشكل 02	ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأكثر إنفاقا ، بالإضافة إلى الدول التي صنفتها الولايات المتحدة ضمن محو الشر (إيران ، كوريا الشمالية ، سوريا ، كوبا)	81

❖قائمة المراجع :

أولا - المراجع باللغة العربية :

أ- القواميس و المعاجم :

[1-] عبد الستار ، الراوي . **معجم العقل السياسي الأمريكي المعاصر : مصطلحات الحرب العدوانية على العراق** (المملكة العربية السعودية : دار الدراسات العلمية للنشر و التوزيع ، 2012) .

ب- الكتب :

[1-] أبو خزام ، إبراهيم . **الحروب و توازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى و علاقتها الجدلية بالحرب و السلام** ، (عمان ، الأردن : الأهلية للنشر و التوزيع ، 1989).

[2-] الأخرص ، إبراهيم . **أسرار تقدم الصين : دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود** ، (مصر الجديدة : إيتراك للنشر و التوزيع، 2008).

[3-] أرتيوم ، لوكين . **روسيا و توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا** ، (أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية)

[4-] إسبوزيتو ، جون . **الإسلام و الغرب عقب 11أيلول /سبتمبر- حوار أم صراع حضاري** ، (أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2003).

[5-] أليسون .ج .ك . بايلز ، إيان انطوني و آخرون .**التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** : الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI)، ترجمة : فادي حمود و عمر الأيوبي و آخرون، (بيروت، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004) .

[6-] أناتولي ، أوتكين . **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد و العشرين** ، ترجمة : أنور محمد إبراهيم و محمد نصر الدين الجبالي، (القاهرة ، مصر: المجلس الأعلى للثقافة ،2003)

[7-] بارغز ، هاري آر. **الاستراتيجية و محترفو الأمن القومي - التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين** ، ترجمة : راجح محرز علي ، (أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،2011) .

[8-] بريجنسكي ، زيغنيو . **الاختيار -السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، ترجمة عمر الأيوبي . (بيروت ، لبنان : دار الكتاب العربي ، 2004)

[9-] بوعمامة ، زهير. **أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة** ، (الجزائر : دار الوسام العربي للنشر و التوزيع ،2011).

[10-] بويل ، فرانسيس أ . **تدمير النظام العالمي - الامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل و بعد 11 سبتمبر**، ترجمة سمير كريم ، (القاهرة / مصر: المجلس الأعلى للثقافة ، 2004).

[11-] جيلباي ، نيكولاس . **تجارة السلاح** ، ترجمة خالد الفيشاوي ، (القاهرة / مصر: المركز القومي للترجمة ، 2016) .

[12]- حاج ، ميلود عامر . **الأمن القومي العربي و تحدياته المستقبلية** ، (الرياض/ المملكة العربية السعودية : دار جامعة نايف للنشر،2016)

[13]- حقي توفيق، سعد . **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة** ، (عمان ، الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع ، 2008) .

[14]- حمدان ، المهندس محمد .**الحرب الناعمة** ، (بيروت ، لبنان : دار الولاء للطباعة و النشر و التوزيع ، 2010) .

[15]- الحمداني ، قحطان أحمد . **المدخل إلى العلوم السياسية** ، (عمان ، الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2012) .

[16]- دان ، تيم ، ميليا كوركي و ستسف سميث . **نظرية العلاقات الدولية التخصص و التنوع** ، ترجمة : ديما الخضرا ،(بيروت ، لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، يناير 2016).

[17]- دورتي ، جيمس و روبرت بالستغراف . **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي ، (الكويت : كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، 1985)

[18]- دوقرجيه ، موريس . **مدخل إلى علم السياسة** ، ترجمة جمال الأتاسي و سامي الدروبي (دمشق /سوريا : دار دمشق للطباعة و النشر و التوزيع ، ب س ن) .

[19]- راغب ، نبيل . **أقنعة العولمة السبعة** ، (القاهرة ، مصر : دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، 2001).

[20]- ستون ، جون . **الاستراتيجية العسكرية - سياسة و أسلوب الحرب** ، (أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،2014) .

[21]- ستيفن د، تانسي و نايل جاكسون . **أساسيات علم السياسة** ، ترجمة محي الدين حميدي ، (دمشق، سوريا : دار الفرقد للطباعة و النشر و التوزيع ، 2016).

[22]- **السلاح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، ترجمة : فادي حمود، عمر الأيوبي و آخرون ، (بيروت، لبنان : معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، 2004).

[23]- سودربرج ، نانسي . **خرافة القوة العظمى - استخدام القوة الأمريكية و سوء استخدامها**، ترجمة أحمد محمود ، (القاهرة ،مصر: المركز القومي للترجمة ، 2013) .

[24]- السيد ، أمين شلبي . **أمريكا و العالم - متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005** ، (القاهرة / مصر: عالم الكتاب ،2005).

[25]- السيد ، سليم محمد . **تحليل السياسة الخارجية** ، (الجيزة ،مصر : مكتبة النهضة المصرية ،1998) .

[26]- السيد ، ولد أباه . **عالم ما بعد 11سبتمبر2001 - الاشكالات الفكرية و الاستراتيجية** ، (بيروت، لبنان : الدار العربية للعلوم ، 2004) .

[27]- الشمري ، مصطفى ابراهيم سلمان . **عسكرة الخليج - الوجود العسكري الأمريكي في الخليج** ، (القاهرة،مصر: العربي للنشر و التوزيع، 2012).

[28]- الشيب ، هادي ، نسيمة طويل و آخرون . **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب** ، (برلين ، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،2017) .

[29]- شيهان ، مايكل . **توازن القوى التاريخ و النظرية** ، ترجمة أحمد مصطفى ، (الجزيرة ، القاهرة،مصر ، 2015) .

[30]- عبد الحي ، سماح عبد الصبور . **القوة الذكية في السياسة الخارجية - دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005/2013** ، (مصر : دار البشير للثقافة و العلوم ، 2014) .

[31]- عبد السلام ، رفيق . **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة** ، ط4(بيروت،لبنان : مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث ، 2015) .

[32]- عطوان ، خضر . **القوة العالمية و التوازنات الإقليمية**، (عمان / الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2010) .

[33]- العقابي ، علي عودة . **العلاقات الدولية- دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات** ، (بغداد : الدار الجماهيرية ،2010) .

[34]- عواد ، عامر هاشم . **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة** ، (بيروت ، لبنان : مركز دراسة الوحدة العربية ، 2010) .

[35]- غريفثس ، مارتن . **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية** ، (دبي،الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2008) .

[36]- غيلبن ، روبرت . **الحرب و التغيير في السياسة العالمية** ، ترجمة : عمر سعيد الأيوبي (بيروت ، لبنان : دار الكتاب العربي ، 2009) .

[37]- فرانكل ، جوزيف . **العلاقات الدولية** ، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي ، ط2 (جدة ،المملكة العربية السعودية : تهامة للنشر ،1984) .

[38]- فرج ، أنور محمد . **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية - دراسة نقدية مقارن في ضوء النظريات المعاصرة** (العراق : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،السليمانية، 2007) .

[39]- فهمي ، عبد القادر محمد . **النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية** ، (عمان ، الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع، 2010)

[40]- فهمي ، عبد القادر محمد . **الفكر السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية - دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري** ، (عمان، الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2009) .

[41]- الكاظم ، صالح جواد و علي غالب العاني . **الأنظمة السياسية** (بغداد ، العراق : دار الحكمة ، 1991) .

[42]- لكريني ، إدريس . **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر :من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق** ، (مراكش، المغرب : المطبعة و الوراقة الوطنية ، 2005) .

[43]- لويد ، جونسون . **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة : محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم ، (الرياض،المملكة العربية السعودية:عمادة شؤون المكتبات،جامعة الملك سعود ، 1989) .

[44]- مارشال ، بيتر. **الدبلماسية الفاعلة** ، ترجمة أحمد مختار الجمال،(الجزيرة، مصر : المجلس الأعلى للترجمة ، 2005) .

[45]- المسيري ، عبد الوهاب . **دراسات معرفية في الحداثة الغربية** ، (القاهرة، مصر : مكتبة الشروق الدولية ، 2006) .

[46]- مصباح ، عامر. **نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية** ، (القاهرة ، مصر : دار الكتاب الحديث ، 2010) .

[47]- مقلد ،إسماعيل صبري . **العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول و النظريات** (الدق ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ،1991) .

[48]- ناي ، جوزيف (الابن) . **مستقبل القوة** ، ترجمة أحمد عبد الحميد نافع، (الجزيرة ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2015) .

[49]- ناي ، جوزيف س . **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي ، (العليا،المملكة العربية السعودية : العبيكان ، 2007) .

[50]- ناي ، جوزيف س . **مفارقة القوة الأمريكية** ، ترجمة محمد توفبق البجيرمي ، (الرياض ، السعودية : العبيكان ، 2003) .

[51]- ناي، جوزيف س . **هل انتهى القرن الأمريكي؟** ، ترجمة محمد إبراهيم العبد الله ، (الرياض ، المملكة العربية السعودية : العبيكان للنشر ، 2016) .

ت-الدوريات و المجلات :

[1]- " قراءة وفق منهجي الاستقراء و الاستدلال : إدارة أوباما .. السياسات و الأداء في العام الأول" ، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد 4 (أبو ظبي ، الإمارات : 2010) .

[2]- الأسود ، الطاهر." نشأة و تطور الحرب الاستباقية : مراجعة التاريخ القصير للنيو محافظين " ، **القدس العربي** ،العدد 5246 (لندن : الثلاثاء 11 ابريل 2006) .

[3]- بخوش ، مصطفى . " مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد03(بسكرة، الجزائر: أكتوبر 2002) .

[4]- بكاكرة ، نبيل ."التنوع و التغير في مضامين القوة : نحو فهم جديد للعلاقات الدولية " ، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد19 (الجزائر: جوان 2018).

[5]- بن الشيخ ،عصام . " الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة في أدبيات جوزيف ناي ، فرانسيس فوكوياما ، زبيغنيو برجنسكي أنموذجا " ، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد 15 (الجزائر: جوان 2016) .

[6]- بيومي، علاء . " الأزمة الاقتصادية قد تعوق تطور مبدأ للعلاقات الخارجية" ، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد 04 (أبو ظبي ، الإمارات : مارس/أبريل 2010) .

[7]- جابر ، عباس ." الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2008 – 2012 : دراسة في الأهداف السياسية و الاقتصادية" ، **مجلة أوروك للعلوم الإنسانية** ، العدد الأول (العراق : 2017/02/16).

[8]- حسن ، أزهار عبد الله . " استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008(دراسة تحليلية)" ، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد06 (العراق : 2015) .

[9]- حسين ، أحمد قاسم ." مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي : الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا"، **سياسات عربية** ، العدد 32(الدوحة ، قطر :ماي 2018) .

[10]- صايج ، مصطفى . " إدارة ترامب و إفريقيا : التصورات و الرهانات " ، **مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية** ، العدد 09(لبنان : جوان 2017) ..

[11]- عربي ، لادمي محمد ، السياسة الخارجية (دراسة في المفاهيم و التوجهات و المحددات) ، **مجلة دراسات و أبحاث** ، العدد 25 (الجلفة ، الجزائر: ديسمبر 2016) .

[12]- غسان ، سلامة . " التحولات في النظام العربي و أبعادها العربية" ، **المستقبل العربي** ، العدد 288/المجلد25 (بيروت ، لبنان : فبراير 2003) .

[13]- قاعود ، يحي سعيد و علا عامر الجعب " وثيقة الأمن القومي الأمريكي2017 : قراء تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب " ، **قراءات استراتيجية** ، العدد 20 ، (آفريل 2018) .

[14]- قبلان ، مروان ." أطروحات إدارة ترامب و نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية : «انقلاب» في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية " ، **سياسات عربية** ، العدد 24 (الدوحة ، قطر: 2017).

[15]- لوكين ،أرتيوم " روسيا و توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا " . أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية .

[16]- مازار، مايكل جيه ، ميراندا بيرايب و آخرون " في فهم النظام الدولي الحالي" ، (كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الأمريكية : مؤسسة راند "RAND " ، 2016" .

[17]- مخنف ، سفيان. "البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية :دراسة حالة سوريا (2011-2018)، **مجلة مدارات سياسية** ، العدد 05 (.....: جوان 2018) .

[18]- مداني، ليلة. "البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية" ، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، العدد04 (الجزائر: جوان 2014) .

[19]- مطاوع ، محمد . " إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (2015) المؤشرات الكبرى الجديدة و ملامح التغير " ، **سياسات عربية**، العدد 15(الدوحة ، قطر: تموز / يوليو، 2015).

[20]- نيبليت ، روبن . " سياسات التحالف الأمريكية: استعادة واشنطن دورها القيادي مشروطة بنيلها الثقة من جديد " ، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد الرابع (أبو ظبي ، الإمارات : مارس/أبريل 2010) .

[21]- الهرمزي ، سيف نصرت توفيق ." دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي" ، **مجلة الفراهيدي** ، العدد 22(العراق : جامعة تكريت ، حزيران 2015).

[22]- الهياجنة ، عدنان . " القوة الأمريكية و مستقبل العلاقات مع العالم الإسلامي " **مجلة البيان** ، العدد 01 (السعودية ، 2003).

ث- الصحف :

[1]- منار الشوربجي "القوة الحادة و الناعمة "، **صحيفة البيان** (الإمارات : 2018)

ج- رسائل التخرج

[1]- براهيم ،أحمد ." الدولة العالمية و النظام الدولي الجديد "، أطروحة دكتوراه ، جامعة السانيا ، وهران ، 2010 .

[2]- بروس ، محمد أمين . "البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة " ، مذكرة ماستر ، جامعة مولاي الطاهر،الجزائر، 2016 .

[3]- بهولي،عبير. " النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية : دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003 "، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014 .

[4]- ترفاس ، نائلة . "البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا " ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2017 .

[5]- حايف ، عديلة . "دور العامل الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية - دراسة مقارنة تركيا ، المملكة العربية السعودية "، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2012 .

[6]- حكيمي، توفيق. " الحوار النيو واقعي-النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني :دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي " ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة، الجزائر ،2008 .

[7]- حمدوش ، رياض ." تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 " ، أطروحة دكتوراه ،جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2012 .

[8]- عثامنة ، رشيد . " التفاعل بين العامل الاقتصادي و الأمن القومي في السياسة الخارجية الأمريكية " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2014

[9]- عديله ، محمد الطاهر ." تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات و الأسس " ، رسالة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،الجزائر ، 2015 .

[10]- العطري ، ميلود " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة" ، شهادة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر، 2008 .

[11]- عوض ، آمال محمد عبد الرحمن ." النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية – دراسة مقارنة " ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر،غزة ، فلسطين،02/05/2016 .

[12]- الكعود ، إياد خلف عمر :" إستراتيجية القوة الناعمة و دورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية " ، رسالة ماجيستير ، ، جامعة الشرق الأوسط ،عمان ، 2016.

[13]- مزوزي ، عبلة . " إستراتيجية الردع و انعكاساتها على الواقع الإقليمي و الدولي بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة حالة إيران " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 01 ،الجزائر، 2018 .

[14]- معمري ، خالد . " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر"، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، الجزائر، 2008 .

ح- مواقع الالكترونية :

[1]- أبو حلاوة ، كريم . **سياسات القوة الذكية و دورها في العلاقات الدولية** (سوريا : مركز دمشق للأبحاث و الدراسات ، 2015) ، من الموقع :

(http://www.dcrs.sy/sites/default/files/Upload)

12/06/2019

[2]- بلخيرات، حوسبن، **أخطاء منهجية في استخدام نظريات العلاقات الدولية** (مصر: المعهد المصري للدراسات ، 2018) من الموقع :

(11/06/2019)https://eipss-eg.org

[3]- بوقاره ، حسين " تداعيات أحداث 11 سبتمبر بين التفسيرات السطحية والحسابات الاستراتيجية، الأهداف الظاهرة والخفية للحرب الأمريكية ضد الارهاب " ، **صحيفة البيان** (الإمارات) ، 04 يناير 2002. من الموقع : https://www.albayan.ae/one world/2002-01-04-1.1281703(05/07/2019)

[4]- البهي ، رغدة . **الردع السيبراني : المفهوم و الإشكاليات و المتطلبات** (برلين ، ألمانيا : المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني،2017) من الموقع :

http://www.accronline.com/search.aspx?keyword= (10/06/2019)

[5]- حجال ، صادق ، **القوة الحادة : كيف تمارس الدول السلطوية التأثير؟** (مصر : المعهد المصري للدراسات، 2018)،من الموقع :

https://eipss-eg.org(11/06/2019)

[6]- الخمليشي، سمر، **إدارة ترامب : الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الأمريكية** (مصر: المعهد المصري للدراسات ، 2019)،من الموقع :

https://eipss-eg.org (11/06/2019)

[7]- زكي،عبد المعطي ، **الأمن القومي – قراءة في المفهوم و الأبعاد** (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2016)، من الموقع :

https://eipss-eg.org (11/06/2019)

[8]- سليمان ، عبد الحكيم ، **الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر** (فلسطين : دنيا الوطن ، 2013/02/22)، من الموقع :

https//pul pit.alwatanvoise.com/content/print/286384.html (06/03/2019)

[9]- سليمان ، يمنى، **القوة الذكية : المفهوم و الأبعاد – دراسة تأصيلية** (مصر:المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2016) في الموقع :

https://eipss-eg.org (11/06/2019)

[10]- شبكة فولتير، "الميزانية الحقيقية للدفاع الأمريكي "(شبكة فولتير: 2004) ، من الموقع :

(https://www.voltairenet.org/mot133.html?lang=ar&debut_article (28/03/2019

[11]- صخري ، محمد ،**11 سبتمبر: ترسم خريطة العلاقات بين الدول الكبرى و أمريكا** (الجزائر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2017)، من الموقع:

https://www.politics-dz.com/community/threads(15/03/2019)

[12]- عبد العاطي ، عمرو ، **قراءة في إستراتيجية الأمن القومي للرئيس ترامب** (مصر: مجلة السياسة الدولية ، 12/27/ 2017) ، من الموقع :

(05/04/2019) http://www.siyassa.org.eg/News/15456.aspx

[13] عبد المنعم ، عامر ، **انهيار الامبراطورية الأمريكية (دراسة كاملة) .. بالوثائق خسائر الجيش الأمريكي في العراق و أفغانستان** (منتدى الجيش العربي، 2013)، من الموقع :

(13/04/2019) http://www.arab-army.com/t64408-topic

[14] عبد المولى، عز الدين ، **الأزمة الخليجية و إعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2018)، على الموقع :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/06/180607105314279.html(12/06/2019)

[15] العرقان ، عبد الرحيم ، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر** (الأردن : صحيفة الرأي ، 2012) من الموقع :

http://alrai.com/article/536120(26/12/2018)

[16] عنان ، إيمان ، **ترامب و مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية** ، (مركز البديل للتخطيط و الدراسات الاستراتيجية ، 2016) ، من الموقع :

(18/04/2019)https://elbadil-pss.org

[17] عويس، شيماء .**القوة في العلاقات الدولية - دراسة تأصيلية**(مصر: المعهد المصري للدراسات ،05 أكتوبر 2018) من الموقع :

/https://eipss-eg.org(11/06/2019)

[18] الغامدي ، عبد الله جمعان ، **الإيديولوجية السياسية الأمريكية : محدداتها.. اتجاهاتها الرئيسية .. و تأثيرها على السياسة العامة** (: مجلة البيان ، 2014) من الموقع :

.aspx?id=33449 9(31/01/2019) http://www.albayan.co.uk/rsc/print

[19] فيشنسكي ، كيريل . **عشر دول لديها أكبر عدد من الغواصات** (: سبوتنيك عربي ، 2017/09/03) ، من الموقع :

https://arabic.sputniknews.com/military/20170903(01/04/2019)

[20] كات ، عمار . **العالم بين فكي تهديدات القوة الحادة و القوة الناعمة**(ليون ، فرنسا : الأورو نيوز عربي، 2018) على الموقع :

https://arabic.euronews.com/2018/01/29/soft-sharp-power-russia-china(13/06/2019)

[21] كريستوفر ووكر،**الغرض من القوة الحادة** (: شبكة النبأ المعلوماتية ، 2018) على الموقع :

(15/04/2019) https://annabaa.org/arabic/views/14109

[22] ميسان ، تيري . **الحادي عشر من أيلول: رؤية هادئة** (بيروت، لبنان : شبكة فولتير، 2009) من الموقع :

https://www.voltairenet.org/article162106.html(28/03/2019)

[23] ئاراس ، عبد الله نجم الدين . **التيارات الأيديولوجية و الفكرية في العلاقات الدولية** ،15/04/2016 ، من الموقع :

http://www.gulan-media.com/arabic/print.php?id=510(04/02/2019)

[24] اليحياوي ، يحي . **أوباما و أطروحة القوة الذكية** (قطر: الجزيرة ، 2013) من الموقع :

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions(05/04/2019)

25- يونان ، ميخائيل شيرى ميخائيل. **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى ضوء إستراتيجية الأمن القومي الامريكي**(برلين ، ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي ، 2016) ، من الموقع : https://democraticac.de/?p=35950 (10/03/2019)

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية :

a) BOOKS :

1- Andrew K. Hanam . **Perspectives on Structural Realism** , First edition (United States of America , New York : Palgrave Macmillan, 2003).

2- Trevor C. Salmon and Mark F. Imber, **Issues In Internqtional Relations**. Second edition (United States of America , New York : Routledg ,Taylor & Francis group , 2008).

b) ELECTRONIC RESOURCES

1- Joseph S. Nye, **How Sharp Power Threatens Soft Power** (United States of America : foreign affairs , 30/01/2018) in https://www.foreignaffairs.com/print/1121771(16/03/2019)

الفهرس

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	
شكر و تقدير.....	
مقدمة.....	16-01
الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة	**61 - 18**
المبحث الأول : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية	**33 - 19**
المطلب الأول : أثر العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية	**19**
المطلب الثاني : أثر العامل الإيديولوجي في السياسة الخارجية	**24**
المطلب الثالث : أثر العامل التكنولوجي في السياسة الخارجية	**27**
المطلب الرابع : أثر العامل العسكري في السياسة الخارجية	**30**
المبحث الثاني : استخدامات القوة العسكرية في السياسة الخارجية	**39 - 34**
المطلب الأول : القوة العسكرية كأداة دفاعية	**34**
المطلب الثاني : القوة العسكرية كأداة هجومية	**36**
المطلب الثالث : القوة العسكرية كأداة ردع	**38**
المبحث الثالث : تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية	**50 - 41**
المطلب الأول : القوة الصلبة	**41**
المطلب الثاني : القوة الناعمة	**46**
المطلب الثالث : القوة الذكية	**50**
المطلب الرابع : القوة الحادة	**48**
المبحث الرابع : النقاش النظري الدفاعي / الهجومي حول استخدامات القوة العسكرية	**61 - 51**
المطلب الأول : الواقعية الدفاعية	**51**
المطلب الثاني : الواقعية الهجومية	**53**
المطلب الثالث : النقاش النظري الدفاعي / الهجومي	**55**
الفصل الثاني : النقاش الدفاعي الهجومي و أثره في السياسة	**111 - 62**

الخارجية الأمريكية 2000 - 2018	
المبحث الأول : الواقعية الهجومية في السياسة الخارجية الأمريكية في فترة الرئيس بوش الإبن 2000 – 2008 .	**88 - 64**
المطلب الأول : تثبيت الوضع القائم : توجهات فرض نظام أحادي القطبية .	**64**
المطلب الثاني : منافع الحرب : الحرب كوسيلة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية .	**70**
المطلب الثالث : القوة النسبية : تحليل اتجاهات التفوق العسكري الأمريكي .	**78**
المبحث الثاني : الواقعية الدفاعية في السياسة الخارجية الأمريكية فترة الرئيس باراك أوباما 2008 – 2016 .	**98 - 89**
المطلب الأول : تراجع الحرب كوسيلة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية	**89**
المطلب الثاني : علاقة الولايات المتحدة مع القوى الكبرى : التراجع عن القوة النسبية / القوة المطلقة .	**94**
المبحث الثالث : الواقعية الميركانتيلية كبديل نظري لتقييم التوجهات الدفاعية الهجومية في السياسة الخارجية الأمريكية فترة الرئيس ترامب	**111 - 99**
المطلب الأول : نتائج التوجه الهجومي : اختلال التوازن بين القدرات العسكرية / القدرات الاقتصادية .	**99**
المطلب الثاني : نتائج التوجه الدفاعي : اهتزاز الهيبة الأمريكية .	**102**
المطلب الثالث : الواقعية الميركانتيلية : العامل الاقتصادي كبديل للقوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية .	**105**
خاتمة	**113**
قائمة الجداول و الأشكال	**115**
قائمة المراجع	**126 - 116**
الفهرس	**125**
الملخص	**128**

الملخص

نهاية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، جعل هذه الأخيرة في وضع القوة العظمى الوحيدة على سلم القوة العالمية ، مما جعلها تعتز بهذا النصر و ترى في نفسها القوة القادرة على الانفراد بشؤون العالم و أن تلعب دور الشرطي الذي يراقب كل صغيرة و كبيرة ، و من أجل هذا الهدف سخرت جميع طاقاتها الاقتصادية و الإيديولوجية و التكنولوجية ، مع عدم استثناء العامل العسكري في مواجهة أي تهديد لمصالحها ، غير أن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 كسرت أسطورة القوة التي لا تقهر ، و التي تزامنت مع صعود المحافظين الجدد برئاسة "بوش الإبن"، الذين تبنوا خيار العمل العسكري في السياسة الخارجية للولايات المتحدة لمواجهة أي تهديد .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حدود تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية على ضوء النقاش النظري بين الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية للفترة من 2000 إلى 2018 ، حيث أن فترة رئاسة بوش الإبن (2000 – 2008) ، كانت تتوافق إلى حد كبير مع افتراضات الواقعية الهجومية ، و ذلك لجملة من الأسباب كالمبادرة إلى الهجوم ضد أي تهديد قبل أن يشكل خطرا على الأمن القومي الأمريكي ، و زيادة القوة العسكرية إلى الحد الذي يمكنها من الهيمنة على شؤون العالم ، و تكريس الأحادية القطبية و من نتائج هذه الفترة ارتفاع التكاليف المادية و البشرية ، دون تحقيق أهداف الحرب في القضاء على الإرهاب أو نزع أسلحة الدمار الشامل التي لم تكن موجودة مطلقا لدى صدام حسين ، و هو ما جعل إدارة الرئيس"باراك أوباما " (2008 – 2016) ، تتبنى نهجا يتوافق بشكل كبير مع افتراضات التوجه الدفاعي ، و ذلك عبر الانخراط في التعاون الدولي عبر المنظمات الدولية و الاقليمية ، و التراجع عن استخدامات العامل العسكري بشكله المفرط ، غير أن هذه السياسة جوبهت بالرفض من طرف خصوم إدارة أوباما ، كونها ساهمت في تراجع هيبة الولايات المتحدة الأمريكية ، و تراجع قوتها ساهم في ظهور قوى همها الوحيد مزاحمة الريادة الأمريكية على زعامة النظام الدولي .

النتائج المحققة خلال السنوات الماضية لحكم كل من الرئيسين السابقين ، لم تكن لترضي الأمريكيين سواء أكاديميين أو عسكريين أو حتى الشعب الأمريكي ، و جعلها محل انتقاد شديد ، خاصة من الرئيس الجديد " دونالد ترامب " ، ما جعل هذا الأخير يتبنى إصلاحات جذرية في السياسة الخارجية الأمريكية ، سياسة ميركانتيلية قائمة على الحروب

التجارية في التعامل مع الخصوم ، و هذا ما نشهده في الحرب التجارية بين واشنطن و بكين ، و العقوبات التي تشنها الولايات المتحدة على كل من روسيا و تركيا و الاتحاد الأوربي ، و لا يهم إن كان الطرف الآخر حليفا ، ففي نظر ترامب كل علاقة هي عبارة عن صفقة تمثل طرف رابح و الآخر خاسر.

Résumé

Fin de la guerre froide pour les États-Unis d'Amérique, Faire de ce dernier la position de la seule superpuissance à l'échelle du pouvoir mondial, Ce qui les rend fiers de cette victoire et voit en soi le pouvoir capable de monopoliser les affaires du monde et de jouer le rôle d'un policier qui surveille chaque petit et grand, À cette fin, toutes ses énergies économiques, idéologiques et technologiques ont été exploitées, Sans aucune exception au facteur militaire face à une menace pour ses intérêts, les événements du 11 septembre 2001 ont brisé le mythe de la force invincible , Ce qui a coïncidé avec la montée des néo-conservateurs dirigés par "Bush le fils", qui a choisi l'option d'une action militaire dans la politique étrangère américaine pour contrer toute menace.

Cette étude a pour objectif de connaître les limites de l'influence du facteur militaire dans la politique étrangère américaine à la lumière du débat théorique entre réalisme défensif et offensive de réalisme pour la période de 2000 à 2018. La présidence Bush-Junior (2000-2008) a en grande partie coïncidé avec des hypothèses de réalisme offensif, Et pour diverses raisons, telles que le lancement d'une attaque contre toute menace avant que celle-ci ne représente une menace pour la sécurité nationale américaine, l'augmentation du pouvoir militaire dans la mesure où il puisse dominer les affaires du monde et la consécration unipolaire. Sans atteindre les objectifs de la guerre d'élimination du terrorisme et de désarmement des armes de destruction massive que Saddam Hussein n'a jamais atteints, Ce qui a amené l'administration du président Barack Obama (2008 - 2016) à adopter une approche largement compatible avec les postulats d'orientation défensive, Grâce à la participation de la coopération internationale par l'intermédiaire d'organisations internationales et régionales et au retrait de l'utilisation excessive du facteur militaire,

Cependant, cette politique a été rejetée par les opposants à l'administration Obama, car elle a contribué au déclin du prestige des États-Unis et à la

diminution de sa puissance, à l'émergence de forces dont le seul souci est de faire concurrence aux dirigeants américains de l'ordre international.

Les résultats obtenus au cours des dernières années par les anciens présidents ne visaient pas à satisfaire les Américains, qu'il s'agisse d'universitaires, de militaires ou même du peuple américain, et les critiquaient vivement, notamment de la part du nouveau président, "Donald Trump". Cela a conduit à des réformes radicales de la politique étrangère américaine, une politique mercantile basée sur des guerres commerciales face à des adversaires. C'est ce que nous voyons dans la guerre commerciale entre Washington et Beijing et les sanctions américaines contre la Russie, la Turquie et l'Union européenne. Et peu importe que l'autre partie soit un allié ou non. Selon Trump, chaque relation est une affaire qui représente une partie gagnante et l'autre est un perdant.